



مآخذ الزجاج والجواليقي على ثعلب في الفصح دراسة لغوية

دكتور

محمود عبدالله عبدالمقصود يونس

أستاذ أصول اللغة المساعد - كلية اللغة العربية بأسسوط - جامعة الأزهر -
جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

الجزء الخامس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠٢١م

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مآخذ الزجاج والجواليقي على ثعلب في الفصيح دراسة لغوية

محمود عبدالله عبدالمقصود يونس

قسم أصول اللغة - كلية اللغة العربية بأسسيوط - جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : Mahmoud_younes33@yahoo.com

المخلص :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد، فإن الدراسة في مصادر اللغة وكتبتها المهمة دراسة مائة، ومن مصادر العربية الغنية كتاب الفصيح لثعلب، الذي شغل العلماء شرحه ونقده والاستدراك عليه، ومن هذه الجهود التي قامت عليه ما وجهه الزجاج والجواليقي إليه من مآخذ، رأى الباحث أنها جديرة بالدراسة لثرائها وتنوع جوانبها؛ وللمكانة العلمية لثعلب ولناقديه المذكورين، من هذه الأهمية كان هذا البحث حمل عنوان (مآخذ الزجاج والجواليقي على ثعلب في الفصيح دراسة لغوية)، وخرج البحث بمجموعة من النتائج كان من بينها: إن الخلاف بين الزجاج وثعلب ربما رجع إلى اختلاف مصدريهما وتعصب كل واحد منهما لمصدره، وقد يرجع الخلاف إلى عدم الدقة في النقل عن المصدر، وقبل كل ذلك العصبية النحوية بين البصرة والكوفة، ومن نتائجه: إن كثيرا مما أكره الزجاج على ثعلب مسموع عن الفصحاء والأعلام الثقات، ومنها: أن غالب مآخذ الجواليقي على ثعلب في الفصيح سبقه إليها ابن درستويه في تصحيح الفصيح وشرحه، والجواليقي ناقل عنه فيها.

وبعد، فالله أسأل أن يجعل العمل خالصا لوجهه، وأن ينفع به طلاب العربية، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الكلمات المفتاحية : مآخذ - الزجاج - الجواليقي - الفصيح - ثعلب .

Glass and gorse sockets on a fox in eloquent linguistic study Mahmoud Abdullah Abdul-Maqsoud Younes

Department of Language Origins - Faculty of Arabic Language in Assiut - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt .

Email: Mahmoud_younes33@yahoo.com

Abstract

Praise be to God alone, and blessings and peace be upon the one after whom there is no prophet. And yet, the study in the sources of the language and its important books is an interesting study, and among the rich Arabic sources is the book Al-Fasih for aThalab, which scholars have worked to explain, criticize and draw upon, and from these efforts that were directed by Al-Zajjaj and Al-Jawaliqi There are many shortcomings that the researcher thinks is worthy of study for its richness and diversity of aspects. And due to the scientific standing of a Thalab and his aforementioned critics, of this importance, this research was titled (The Intakes of Al-Zajjaj and Al-Jawaliqi on a Thalab in Al-Fasih A Linguistic Study), and the research came out with a set of results, including: The disagreement between Al-Zajjaj and a Thalab may be due to the difference of their sources and the intolerance of each one of them to its source And the disagreement may be due to the inaccuracy in the transmission of the source, and above all the grammatical nervousness between Basra and Kufa, and among its results: that much of what Al-Zajjaj denies on a Thalab is heard about the pious and trustworthy scholars, including: that the majority of Al-Jawaliqi's sights on a Thalab in Al-Faseeh was preceded by Ibn Darstoyeh it in correcting Al-Faseeh and explaining it, and Al-Jawaliqi is related to it.

After, I ask God to make the work sincere for himself, and for the students of Arabic to benefit from it, and may God's prayers and peace be upon our Prophet Muhammad and his family and companions.

Keywords : Sockets – Galician- glass - eloquent – fox .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام الأنبياء وسيد المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد، فما شُغفت أمة بتراتها شَغَفَ أمتنا بتراث أسلافها، ومن ذلك اهتمامها بمصادر اللغوية نظماً وشرحاً وتهذيباً واستدراكاً ونقداً، وكان الدافع الديني المتمثل في الحفاظ على اللغة العربية قوية لا يشوبها لحن، ولا يتطرق إليها دخيل وراء هذا الشغف وتلك العناية؛ فهي اللغة التي اصطفها الله وعاء لخير كتبه المنزلة على أفضل رسله عليهم جميعاً صلوات الله وسلامه، ومن مصادرنا اللغوية التي حظيت بقدر عظيم من تلك العناية كتاب الفصحح للإمام ثعلب ت ٥٢٩١، ومن الدراسات النقدية حوله، ما قام به الزجاج ت ٥٣١^(١)، كما نقده الجواليقي^(٢) ت ٥٥٤٠، وبعد قراءة متأنية وإطلاع على مآخذ الزجاج والجواليقي على ثعلب رأيتها ثرية وجديرة بالدراسة؛ فهي موجهة إلى إمام في الدراسات اللغوية، مال إلى الاهتمام بكل ما هو مسموع ومروي - ولو كان شاذاً من جهة القياس - وهو ثعلب، شأنه شأن الكوفيين المولعين بذلك، وهذه المآخذ صادرة عن علمين اشتهر أولهما: وهو الزجاج بميله إلى المدرسة البصرية المتمسكة بالقياس، يقول السيرافي عنه: إن أبا إسحاق كان أشد لزوماً لمذهب البصريين^(٣)، وثانيهما: وهو الجواليقي كان

(١) نقد الزجاج لثعلب في الفصحح لم يصل إلينا في كتاب أو مخطوط فيما أعلم، وقد جمع هذه النقذات ياقوت الحموي في معجم الأديباء عند ترجمة الزجاج ٥٥٨-٥٥١، كما أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر ٤/٣١٣-٣٢٣، وينظر: المزهر ١/١٦٢، ١٦٣

(٢) طبع نقد الجواليقي لثعلب في بحث عنوانه: "الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب" وفيه رد الجواليقي على الزجاج، ثم أورد مآخذه هو على ثعلب

(٣) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٨٢

يميل في أكثر اختياراته إلى البصريين، وفي قليلها عدول إلى مذهب الكوفيين^(١)، وذكر بعض المترجمين للجواليقي أنه كان يختار في بعض مسائل النحو مذاهب غريبة^(٢)، كما أن هذه المآخذ متنوّعة، وأمكن توزيعها وفق المستويات اللغوية المختلفة، وبتوفيق من الله تعالى رأيت أن يكون عنوان هذا البحث (مآخذ الزجاج والجواليقي على ثعلب في الفصحح دراسة لغوية) وكان من دوافع هذه الدراسة إضافة إلى ما سبق:

١ - المكانة اللغوية لثعلب؛ حيث إنه رأس المدرسة الكوفية بعد كل من الكسائي ت ٥١٨٩، والفراء ت ٥٢٠٧.

٢ - الثراء اللغوي لكتاب الفصحح في الدراسات اللغوية وكونه مصدرا مهما من أهم مصادر الكتب اللغوية.

٣ - مكانة ناقدیه - الزجاج والجواليقي - العلمية، فالزجاج ببصريته معروف، والجواليقي في غالبية آرائه كذلك، وفي القليل منها كان يميل إلى رأي أهل الكوفة، وثعلب من رؤوس المدرسة الكوفية، فاختلف المشرب بين المدرسة البصرية النازعة إلى القياس، والمدرسة الكوفية المعتمدة على السماع، يقول السيوطي: إن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر^(٣).

٤ - اختلاف في بعض المواضع بين ما ذكره ابن خالويه في انتصاره لثعلب وبين ما جاء في شرحه للفصحح؛ فكانت هذه الدراسة؛ ليكون من بين أهدافها توضيح الأمر وجلاته.

(١) الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ص ١١ من كلام المحقق بتصريف

(٢) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٩٣، معجم الأدباء ٦/٢٧٣٦

(٣) الاقتراح ٤٣٤، ٤٣٥

٥- الجواليقي مصنف في غالب آرائه على أنه متابع للبصريين، ولكن شغفه بالرواية جعله يفضل ثعلبا الكوفي على الزجاج البصري؛ لأن ثعلبا متمسك بالرواية معتمد عليها، تاركا الأساليب المنطقية التي عرف بها البصريون.^(١)

٦- مع رد الجواليقي على الزجاج وانتصاره لثعلب، هناك بعض مواضع أوردها الجواليقي مستدركا بها على ثعلب لم يذكرها الزجاج، رأى الجواليقي أنه كان من الأليق أن يذكرها الزجاج دون التي ذكر^(٢)؛ فأراد البحث الوقوف مع كل ذلك.

الدراسات السابقة:

قامت دراستان - فيما أعلم - لدراسة مآخذ الزجاج على ثعلب في الفصحح، ولكنهما تنزعان منزع النقد لما أورده الزجاج على فصيح ثعلب، وأولاهما: كان عنوانها (انتصار ابن خالويه لفصحح ثعلب دراسة وتحقيقا) للدكتور/محمد علي عطا^(٣)، وخرجت هذه الدراسة في أربع وثلاثين صفحة، وكان هذا الانتصار - كما ذكر محققه - قائما على المحاور الآتية: أولا: بيان حركة النقد اللغوي عامة ومسايرتها للتصنيف، ثم التركيز على نقد فصيح ثعلب خاصة، ثانيا: ذكر نبذة من سيرة ابن خالويه، ثالثا: دراسة انتصاره^(٤)، رابعا: ذكر المنهج المتبع في التحقيق، خامسا إيراد النص محققا، ومقارنا بكتب ابن خالويه الأخرى وبرد الجواليقي، وبشروح الفصحح التي وصلتنا، ثانيهما: الرد على مسائل أخذها

(١) ينظر: الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ص ١١ من كلام المحقق

(٢) ينظر: الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ص ٤١

(٣) ذكر محقق انتصار ابن خالويه أنه لم يصل إلينا كمخطوطة، وإنما جاء منجما في كتب شروح الفصحح، وأشهرها شرح الفصحح لابن نايقا البغدادي، وكذا ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر بعد إيراد مآخذ الزجاج، ٣٢٤/٤ - ٣٣٥

(٤) والمقصود بدراسة الانتصار: تحقيق نسبة الانتصار لابن خالويه، وبيان أهميته، ومنهج مؤلفه فيه، وهل كان ابن خالويه محايدا في انتصاره؟ وهل اتفق ما جاء في الانتصار مع ما في شرح ابن خالويه للفصحح؟ ينظر: انتصار ابن خالويه لثعلب ص ٣ - ١٦

الزجاج على ثعلب للجواليقي^(١)، وجاء هذا الرد في ست وستين صفحة، بدأها المحقق بدراسة شملت ترجمة للجواليقي مطولة، وحديث عن جهوده في الرواية واللغة وبيان لثقافته وسرد لمؤلفاته، وذكر سنة وفاته، وكذا ترجمة لكل من ثعلب والزجاج وسرد لتصانيفهما وبيان سنة وفاة كل منهم، ثم بين المحقق أن هذا الكتاب يعد ثمرة من ثمار الخلاف بين البصرة والكوفة، ثم أورد النص محققا.

منهج البحث وخطته:

واتبع البحث المنهج الوصفي القائم على ما يأتي:

١ - صنفت المآخذ وفق المستويات اللغوية فكان منها مأخذ صوتية، ومآخذ في البنية والتركيب والدلالة، وأخيرة في مواضع وضعت في غير موضعها من الفصح.

٢ - وضعت عنوانا لكل مسألة داخل كل مستوى لغوي، يندرج تحتها أنموذج أو أكثر، حسبما أتيح.

٣ - صدرت المآخذ بعد العنوان بكلام ثعلب، كأن أقول مثلا: اعترض، أو أنكر الزجاج أو الجواليقي قول ثعلب كذا، موثقا كلام ثعلب من الفصح، ثم أدلف إلى رأي صاحب المآخذ موثقا كلامه من مصادره ومظانه.

٤ - قمت بدراسة وتحليل هذا المآخذ، بعد ترتيب النماذج المدرجة تحت كل عنوان ترتيبا ألفبائيا إذا اشتمل العنوان على أكثر من نموذج، وعرض هذه المآخذ على كتب اللغة والمعجمات؛ لاستنتاج وجه الصواب عند الفريقين.

٥ - كان للبحث تعليق واستنتاج بعد نهاية تحليل كل مأخذ، كشف فيه الباحث عن وجه الصواب في نظره؛ محاولا الإجابة عن سؤال: أي الفريقين كان المصيب؟ أم أن كليهما على الصواب، وما سمعه أحد الفريقين لم يبلغ الفريق الآخر؟ وكانت إجابة البحث مشفوعة بشواهد وأدلة تثبت ما ذهب إليه ما أمكن

(١) سبقت الإشارة إلى هذا الكتاب في صدر مقدمة البحث

له ذلك، وكذا بالرجوع إلى من وافق الزجاج، ومن ردّ عليه كابن خالويه
والجواليقي، وغيرهما إن وجد.

٦- تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار والأمثال والأبيات
الشعرية من مصادرها ومطائنها، وكذا ترجمة للمغمور من الأعلام، وتوضيح
المفردات الغامضة.

وجاء البحث في مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث، أما المقدمة ففيها أهمية
الموضوع ودوافعه، والدراسات السابقة عليه، ومنهج البحث وخطته، أما التمهيد
فحمل عنوان (كتاب الفصيح ونقد الزجاج والجواليقي له) ، أما المبحث الأول
فغنوانه (مآخذ على المستوى الصوتي)، والمبحث الثاني : (مآخذ على مستوى
البنية)، والمبحث الثالث: (مآخذ على المستوى التركيبي)، والمبحث الرابع: (مآخذ
على المستوى الدلالي) ، والمبحث الخامس: (مآخذ على مواضع وُضعت في غير
موضعها من الفصيح)، ثم جاءت الخاتمة وفيها ذكر لأهم نتائج البحث، يعقبها
فهرس للمصادر والمراجع، وآخر لموضوعات البحث.

وإني لأرجو العلي القدير سبحانه أن أكون قد وفّقت فيما عرضتُ، والله
سبحانه من وراء القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم .

الباحث



التمهيد

(كتاب الفصح ونقد الزجاج والجواليقي له)

قبل الدخول في دراسة المآخذ تفصيلاً، كان لا بد من التمهيد - في إيجاز -
بأمور ثلاثة:

أولاً: ثعلب وكتابه الفصح:

١ - ترجمة موجزة للإمام ثعلب^(١):

هو الإمام أحمد بن يحيى ثعلب ملأ السمع والبصر، كتب عنه كثيرون، فهو أحمد بن يحيى النحوي بن يزيد، مولى بني شيبان، المعروف بثعلب، ولدت سنة ٥٢٠٠هـ، وتوفي ٥٢٩١هـ، فاق من تقدم من الكوفيين وأهل عصره، نظر في النحو وله ثماني عشرة سنة، وصنف الكتب وله ثلاث وعشرون سنة، وكان ثقةً صدوقاً حافظاً للغة عالماً بالمعاني، عرف بالحفظ، والعلم، وصدق اللهجة، والمعرفة بالغريب، ورواية الشعر القديم، ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين^(٢)، وذكر ابن الجوزي: كان يقال: ما يرد القيامة أعلم بالنحو من ثعلب^(٣)، سمع إبراهيم بن المنذر الحزامي، ومحمد بن سنام الجمحي، ومحمد بن زياد الأعرابي، وعلي بن المغيرة الأثرم، وسلمة بن عاصم، وعبيد الله بن عمر القواريري، والزبير بن بكار، وغيرهم، وروى عنه محمد بن العباس اليزيدي، وعلي بن سليمان الأخفش، وإبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي، وأبو بكر الأتباري، وعبد الرحمن بن

(١) ينظر في ترجمته وسيرته: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٧٣-١٧٦، معجم الأدباء

٥٣٦/٢ - ٥٥٤، إنباه الرواة على أنباء النحاة ١/١٧٣-١٨٦

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٤١-١٥٠

(٣) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ٦٧٥، ٦٧٦

الزّهريّ، وأبو عمر الزاهد، وغيرهم^(١)، لهُ مصنفات في النّحو واللغة كثيرة، مِنْهَا: الفصيح ، وفعلتُ وأفعلتُ، والمصون في النّحو، واختلاف النّحويين، والمجالس^(٢)، ومعاني القرآن، ومختصر في النحو سماه الموقفي، و القراءات، ومعاني الشعر، والتصغير، وما ينصرف وما لا ينصرف، وما يُجرى وما لا يُجرى، والشواذّ، والوقف والابتداء، والهجاء، واستخراج الألفاظ من الأخبار، والأوسط، وغريب القرآن، والمسائل، وتفسير كلام ابنة الخس^(٣)، ولقيام البحث على مأخذ على ثعلب في الفصيح، سنخص كتاب الفصيح بحديث موجز في السطور الآتية:

٢- كتاب الفصيح:

حظي كتاب الفصيح لثعلب بعناية كبيرة من العلماء شرحا ونقدا واستدراكا، فممن شرحه ابن درستويه ت ٥٣٤٧، وابن خالويه ت ٥٣٧٠، وابن الجبّان ت بعد ٥٤١٦، وأبو علي المرزوقي ت ٥٤٢١، وأبو سهل الهروي ت ٥٤٣٣، وله عليه شرحان، والزمخشري ت ٥٥٣٨، وابن نايقا البغدادي ت ٥٤٨٥، وابن هشام اللخمي ٥٥٧٧ وأبو جعفر اللبلي ت ٥٦٩١^(٤)، كما قامت على الفصيح دراسات

(١) ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة ١/١٧٣، ١٧٤

(٢) ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتوحي ١٨١

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٢/٣٥٢، ٣٥٣، وأغلب هذه المؤلفات مفقودة، فلم يصل إلينا منها إلا الفصيح، والمجالس، وقواعد الشعر، فالفصيح حققه د/ عاطف مدكور، ونشرته دار المعارف، والمجالس، حققه الشيخ/عبد السلام هارون، دار المعارف ١٩٦٠ م، وقواعد الشعر، حققه د/ رمضان عبدالنواب، الخانجي، الطبعة الثانية ١٩٩٥ م

(٤) الشروح المذكورة على الترتيب: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه تحقيق د/ محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٩٨/٥١٤١٩ م، وشرح الفصيح لابن خالويه تحقيق وتعليق د/ عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، د/ خالد بن محمد التويجري، د/ سعيد بن علي العمري، صدر عن مركز البحوث والتواصل المعرفي ٢٠١٧/٥١٤٣٨ م، =

نقدية، من أقدمها ما قام به الزجاج، وكذا ما أخذ الجواليقي عليه، وعليهما قام هذا البحث، وبينهما كان فائت الفصيح لابي عمر الزاهد ت ٥٣٤٥^(١)، وتنبهات علي بن حمزة البصري ت ٥٣٧٥ على ثعلب في الفصيح، ضمن كتابه التنبهات على اغاليط الرواة^(٢) وما كان ذلك إلا لأهمية الكتاب وعظيم ثقل علم صاحبه في الدراسات اللغوية العربية بصفة عامة، وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد البحث كان على نسخة الفصيح، تحقيق الدكتور عاطف مذكور، دار المعارف.

= وشرح الفصيح في اللغة لابن الجبّان ، قدم له أ /إبراهيم الوائلي، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٩١م، وشرح الفصيح لثعلب مما أملاه أبو علي المرزوقي، قراءة وتعليق د/ سليمان العايد، من إصدار كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها رقم ١٩، ولأبي سهل الهروي شرحان، الأول: نشره د/ محمد عبدالمنعم خفاجي، ويحمل عنوان: كتاب الفصيح وشرحه المسمى التلويح في شرح الفصيح، والثاني: إسفار الفصيح، دراسة وتحقيق د/ أحمد سعيد قشاش، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٢٠هـ، وشرح الفصيح للزمخشري، تحقيق ودراسة د/ إبراهيم عبدالله الغامدي، جامعة أم القرى ١٤١٧هـ، وشرح الفصيح لابن نايقا البغدادي، والذي حققه عبدالوهاب العدوانى، ونال به درجة الماجستير، جامعة القاهرة عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي، تحقيق د/ مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م، وشرح اللبلي، ويحمل عنوان: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، خرج السفر الأول منه محققا في جامعة أم القرى للدكتور عبدالله بن عيضة الثبيتي، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م

(١) حققه د/ عبدالعزيز مطر، مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٦هـ

(٢) طبع كتاب التنبهات على أغاليط الرواة مع كتاب المنقوص والممدود للفراء، بتحقيق الأستاذ عبدالعزيز الميمني، الطبعة الثالثة دار المعارف

ثانياً: الزجاج ومنهجه في ترتيب مأخذه على ثعلب:

١- ترجمة موجزة لأبي إسحاق الزجاج^(١):

ذاعت شهرته وبلغ صيته الآفاق، فهو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزَّجَّاج^(٢)، كَانَ من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب^(٣)، من أكابر أهل العربية^(٤)، حدثت الزجاج أنه كان يخرط الزَّجَّاج فاشتبهى النحو فلزم المبرد فتعلمه^(٥)، من تلاميذه أبو علي الفارسي، كما كان الزجاج مؤدباً للوزير القاسم بن عبيد الله^(٦)، من مؤلفاته: معاني القرآن وإعرابه، والاشتقاق، وفعلت وأفعلت، والأنواء^(٧)، والفرق بين المؤنث والمذكر، والرد على ثعلب في الفصيح، والقوافي، والعروض، والفرق، وخلق الإنسان، وخلق الفرس، ومختصر النحو، وما ينصرف وما لا ينصرف، وشرح أبيات سيبويه، والنوادر^(٨)، واختلف في سنة وفاته، فقيل: ٣١١هـ^(٩)، وقيل: ٣١٦هـ^(١٠).

(١) ينظر في ترجمته وسيرته: معجم الأدباء ١/٥١ - ٦٣، إنباه الرواة على أنباه النحاة

١٩٤/١ - ٢٠٠، وفيات الأعيان ١/٤٩، ٥٠

(٢) طبقات النحويين واللغويين ١١١

(٣) تاريخ بغداد ٦/٦١٣، وينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٨٣

(٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٨٣

(٥) ينظر: تاريخ بغداد ٦/٦١٣

(٦) معجم الأدباء ١/٦٣

(٧) ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتدوخي ٣٨، ٣٩

(٨) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٧١، وغالب مؤلفات الزجاج لم تصل إلينا، ومما وصل

إلينا منها: معاني القرآن وإعرابه، وحققه د/ عبد الجليل عبده شلبي: عالم الكتب - بيروت

الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، وكتاب فعلت وأفعلت، حققه/ ماجد الذهبي،

ونشرته الشركة المتحدة للتوزيع، وله تفسير أسماء الله الحسنى، حقق/ أحمد يوسف الدقاق،

دار الثقافة العربية، أما مأخذه على ثعلب أو الرد على ثعلب فقد عرفناها من خلال ترجمة

المترجمين للزجاج.

(٩) ينظر: تاريخ بغداد ٦/٦١٣، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٨٥، معجم الأدباء ١/٦٣

(١٠) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١١٢، تاريخ العلماء النحويين للتدوخي ٣٨، ٣٩

٢- ترتيب الزجاج لماخذه على ثعلب في الفصيح:

لم تصل إلينا مأخذ الزجاج على ثعلب في مخطوط، وإنما أوردها المترجمون للزجاج، وأقدم من أوردها ياقوت الحموي في معجم الأدباء، وتجدر الإشارة أن تلك المسائل التي أخذها الزجاج على ثعلب وردت في كتاب الفصيح مفارقة وموزعة على أبوابه، أما الزجاج فلم يكن ترتيبه لهذه المأخذ وفق ترتيبها في الفصيح، ومن الممكن أن نقول: إن ترتيب الزجاج لها حيثما اتفق له، وبنظرة في ترتيب هذه المسائل في الفصيح، وترتيب الزجاج في إيرادها كما أوردها المترجمون له ظهر أن هذه المسائل جاءت في الفصيح ، كما يأتي:

وتقول: حلمت في النوم أحلم حُلماً وحُلماً، عرق النَّسَا، وموضع يقال له: أَسْئمة ، وكِسرى، وهو لِرِشْدَة وزِنِيَة، تقول: إذا عَزَّ أخوك فَهَنْ، والمُطَوَّعة، ورجل عَزَبَ، وامرأة عَزْبَة^(١).

أما ترتيب الزجاج لما أخذه على ثعلب في الفصيح فقد جاء مخالفاً لترتيبها في الفصيح تماماً، وفيما يأتي ترتيبها مختصرة كما أوردها ياقوت الحموي:

قلت: وهو عِرْق النَّسَا ولا يقال: عِرْق النَّسَا كما لا يقال: عِرْق الأَبْهَر ولا عِرْق الأَكْحَل، وقلت: حلمت في النوم أحلم حُلماً، وحلم ليس بمصدر وإنما هو اسم، وقلت: رجل عَزَبَ وامرأة عَزْبَة: وهذا خطأ، إنما يقال: رجل عَزَبَ وامرأة عَزَبَ، وقلت كِسرى بكسر الكاف وهذا خطأ ، ... وقلت: وهُمُ المُطَوَّعة، وإنما هُمُ المُطَوَّعة بتشديد الطاء، وقلت: هو لِرِشْدَة وزِنِيَة كما قلت هو لِعِيَة، الباب فيها واحد؛ لأنه إنما يريد المرّة الواحدة، وقلت: أَسْئمة للبلدة، ورواه الأصمعي بضم الهمزة أَسْئمة، وقلت إذا عَزَّ أخوك فَهَنْ، والكلام فَهَنْ^(٢).

(١) ينظر: الفصيح صفحات ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣١٠، ٣١٨، ٣٢٠

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٥٦/١ - ٥٨، كما أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر في النحو ٣١٧/٤ - ٣٢٣، والمزهر ١/١٦٢، ١٦٣

ثالثاً: الجواليقي ومنهجه في ترتيب مأخذه على ثعلب:

١ - ترجمة موجزة لأبي منصور الجواليقي^(١):

هو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي اللغوي، كانت ولادته سنة ٥٤٦٦هـ، من كبار أهل العلم، وكان ثقة صدوقاً، سمع الحديث الكثير، وانتهى إليه علم اللغة، وكان مُتقناً في علمه، متورعاً في نطقه، شديد التثبت في قوله، وكان من أهل السنة، طويل الصمت لا يقول شيئاً إلا بعد التحقيق، ويكثر من قول: لا أدري، وكان مليح الخط يتنافس الناس في تحصيله والمغالاة به^(٢)، أخذ عن الشيخ أبي زكرياء يحيى الخطيب التبريزي، ومن شيوخه الذين سمع عنهم الحديث القاسم ابن اليسري، وأبي طاهر ابن أبي الصقر، وروى عنه الكندي، وأبو الفرج ابن الجوزي، وأخذ عنه أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري^(٣)، من مؤلفاته: شرح أدب الكتاب، ومنها المعرب، ولم يعمل في جنسه أكبر منه، والتكملة فيما تلحن فيه العامة^(٤)، وتوفي في سنة ٥٥٣٩هـ^(٥)، وقيل: ٥٥٤٠هـ^(٦).

(١) ينظر في ترجمته وسيرته: وفيات الأعيان ٥/٣٤٢ - ٣٤٤، سير أعلام النبلاء ١٤/٤٧٣ - ٤٧٤

(٢) ينظر: مناقب الإمام أحمد ٧٠٦، معجم الأدباء ٦/٢٧٣٥ - ٢٧٣٧، بغية الوعاة ٢/٣٠٨

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٧٣٥ - ٢٧٣٧

(٤) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٩٣، معجم الأدباء ٦/٢٧٣٥ - ٢٧٣٧، إنباه الرواة على أنباء النحاة ٣/٣٣٥، ٣٣٦، بغية الوعاة ٢/٣٠٨، ومؤلفاته المذكورة وصلتنا، وهي مطبوعة، فشرح أدب الكاتب لابن قتيبة، فدم له/مصطفى صادق الرافعي، ونشرته دار الكتاب العربي، بيروت، ومن نشرات المعرب في الكلام الأعجمي، طبعة دار الكتب ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م بتحقيق/ أحمد محمد شاكر، أما التكملة والذيل على درة الغواص = التكملة فيما تلحن فيه العامة، فقد حققه/ عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، وللجواليقي ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، تحقيق/ ماجد الذهبي، دار الفكر - دمشق

(٥) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٩٥، معجم الأدباء ٦/٢٧٣٧

(٦) مناقب الإمام أحمد ٧٠٦

٢- ترتيب الجواليقي لمآخذه على ثعلب:

سبقت الإشارة إلى أن مآخذ الجواليقي على ثعلب طبعت في كتاب الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب^(١)؛ حيث رأى الجواليقي بعد ردوده على الزجاج أن بعض المسائل قد أغفلها الزجاج، وكان الأليق به ذكرها وأخذها على ثعلب دون ما ذكر، ثم قام بإيراد هذه المآخذ، وكان منهج الجواليقي في سرد مآخذه على ثعلب غير مختلف عن ترتيب ثعلب لهذه المسائل إلا في مسألة واحدة، وفيما يأتي ترتيب لهذه المسائل وفق ورودها في الفصح:

ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر، من ذلك فاخترنا أفصحهن، ونهكه وأنهكه السلطان عقوبة، وهرقت الماء، وأسيت على الشيء: إذا حزنت عليه آسى آسى، وأسوت الجرح وغيره: إذا أصلحته، ولهيت عن الشيء وغيره ألهى: إذا تركته، وتقول: أوهمت الشيء، إذا تركته كله، وأمليت الكتاب أمله إملاء، وأمليت أمله: إملا، وإملا، لغتان جيدتان جاء بهما القرآن، وتقول: أسودُ صالحٌ، ولا تضيف، والأنثى: أسودة^(٢).

ولم يختلف الجواليقي في ترتيب مسائله التي أخذها على ثعلب عن ترتيبها في الفصح إلا في تقديم مسألة: هرقت، على مسألة: نهكه وأنهكه السلطان عقوبة، أما بقية مآخذه فجاء ترتيبها كما وردت مرتبة في الفصح^(٣).

(١) كانت هذه الردود من روافد البحث، وستأتي هذه الردود وغيرها في دراسة المآخذ وتحليلها بعون الله وتوفيقه

(٢) ينظر: الفصح صفحات: ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨٦، ٣١٧، ٣١٩

(٣) الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ٤٢ - ٥٢

المبحث الأول: (مأخذ على المستوى الصوتي)

أولاً: الفتح والكسر

١- راء رشدة، وزاي زنية:

أورد ثعلب في باب المكسور أوله، قوله: وهو لرشدة وزنية، وهو لغية، هذا الحرف بالفتح^(١)، ويرى الزجاج أنه كما فتح غين غية^(٢) كان ينبغي فتح راء رشدة وزاي زنية؛ لأن الباب فيهما واحد، ويراد من المصدر هنا المرة، وإذا كان الأمر كذلك فهما بفتح أولهما ولا خلاف بين النحويين في ذلك، وإنما تكسر من ذلك ما كان هيئة حال فتصفها بالحسن والقبح وغيرهما فتقول: هو حسن الجلسة والسيرة والركبة، وليس هذا من ذلك.^(٣)

الدراسة والتحليل

ينكر الزجاج على ثعلب الكسر في راء رشدة وزاي زنية، وبالرجوع إلى المصادر لبيان ضبط أوائل كلمات رشدة وزنية، وجدت الخليل يكسر أول رشدة ويفتحها، وعلى الكسر أنشد قول الشاعر:

لدى رشدة من أمه أو لبغية... فيغلبها فحل على النسل منجب^(٤)

وعلى الفتح أنشد:

(١) الفصيح ٢٩٤

(٢) في جمهرة اللغة ٢٤٤/١ (غ وي): وفلان ولد غية وقالوا: ولد غية أي لزنية، وينظر: مشارق الأنوار ١٤٣/٢، والكسر في غين غية محكي عن يعقوب بن السكيت، ينظر: شرح الفصيح للخمى ١٣٨، ١٣٩، لسان العرب ١٤٤/١٥ (غ ي ١)

(٣) معجم الأدباء ١/٥٧، ٥٨، وينظر: الأشباه والنظائر ٣٢١/٤، المزهري ١/١٦٣

(٤) كتاب العين ٤/٥٣ (غ ب ي) والبيت من الطويل عزاه المرزوقي إلى الغطمش من بني شقرة بن كعب بن ثعلبة، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٢٤، والمعنى: أنه تمنى كونه أباً له لرشدة أو لغية، ينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/٢٦٤

وكائن ترى من رَشْدَةٍ في كَرِيهَةٍ ... ومن غِيَّةٍ تُلْقَى عليها الشَّرَائِرُ^(١)

وجاء كسر راء رَشْدَةٍ وزاي زِنِيَّةٍ في الحديث الشريف، فعَنْ أَبِي وَأَيْلٍ، أَنَّ
وَقَدْ بَنِي أَسَدٍ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَنْ أَنْتُمْ؟» فَقَالُوا: نَحْنُ
بَنُو زِنِيَّةٍ فَقَالَ: «أَنْتُمْ بَنُو رِشْدَةٍ»^(٢)، وعن ابن عباس قال: قال رسول الله - صلى
الله عليه وسلم -: "لا مُسَاعَاةَ في الإسلام، من سَاعَى في الجاهلية فقد أَحَقَّتْهُ
بِعَصْبَتِهِ، من ادَّعَى وَكَلَدَهُ من غير رِشْدَةٍ فلا يرث ولا يورث"^(٣)، واكتفى الفراء
وأبوزيد بالفتح في الثلاثة، وأجاز الكسائي الكسر في أول رَشْدَةٍ وزِنِيَّةٍ^(٤)، وأبو
عبيد لا يعرف الكسر في راء رَشْدَةٍ^(٥)، والكلمات الثلاث بالفتح عند ابن
السكيت^(٦)، وكذا ابن قتيبة بالفتح وجعل الكسر من كلام العامة، وفتح الغين من
غِيَّةٍ^(٧)، وجعل ابن درستويه الرَشْدَةَ بالكسر والفتح على إرادة المرة في الفتح أو
الهيئة في الكسر، وجعل الزِنِيَّةَ بالكسر فقط^(٨)، والفتح أفصح اللغتين عند
الأزهري في راء رَشْدَةٍ وزاي زِنِيَّةٍ، والغين في غِيَّةٍ مفتوحة^(٩)، وخطأ ابن خالويه
الزجاج فيما ذهب إليه من إنكاره على ثعلب كسر أول زِنِيَّةٍ ورِشْدَةٍ، وروى عن

(١) كتاب العين ٢٤٢/٦ (ش د ر) ، والبيت من الطويل لذي الرمة ، "الشراشر": المحبة، يريد:
كم ترى من رَشْدَةٍ، أي: ما أكثر ما ترى من رَشْدَةٍ، يريد: إصابة رَشْدَةٍ في كَرِيهَةٍ ما جاءك

فكرهتها، ينظر: ديوان ذي الرمة شرح الباهلي ١٠٣٧/٢

(٢) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبه ٤١٤/٦، حديث رقم ٣٢٥٠٩

(٣) المسند للإمام أحمد ٣٩١/٥، حديث ٣٤١٦

(٤) تهذيب اللغة ٢٢٠/١١ (ش د ر) ١٧٧/١٣ (ز ن ي) وينظر: لسان العرب ٣٦٠/١٤ (ز ن ا)

(٥) ينظر: مشارق الأنوار ١٤٣/٢

(٦) ينظر: إصلاح المنطق ٢٣١

(٧) أدب الكاتب ٣٨٨

(٨) تصحيح الفصح وشرحه ٢٩٨

(٩) تهذيب اللغة ١٨٢/٨ (غ ب ي)، وينظر: النهاية ٢٢٥/٢، لسان العرب ١٧٦/٣ (ر ش د)،

(١٥/١٤٤ (غ ي ا))

الفراء أن العرب تقول حجبتُ حجةً واحدة، بالكسر، ورأيتُهُ رُؤيةً واحدة بالضم، وسائر كلام العرب بالفتح، هذا فيما أريد به المرة، فأما الهيئة والحال فبالكسر: ما أحسن ركبته وجلسته وعمته، واختيار الكوفيين وُد لزنبة ورشدة وخبثة، واختيار البصريين الفتح، وأما غيبة فإجماع أنها مفتوحة؛ استثقالاً للكسر مع الياء والتشديد^(١)، ورأى المرزوقي أن الكسر في أول زنبة ورشدة عند أبي العباس أكثر استعمالاً، وأن الفتح في غيبة أكثر؛ لاستثقالهم الكسرة مع الياء، أما إذا أريد الحال أو الهيئة في الكلمات الثلاث فبالكسر، والفتح فيها على المرّة، وعلى ذلك فلا فضل بين هذه الأحرف في الجواز^(٢)، وجعل ابن سيده الفتح أعلى في زنبة^(٣)، وبعض المصادر تورد الكسر والفتح في راء رشدة من دون ترجيح^(٤)، ورشدة وزنية بالكسر والفتح لغتان عند الزمخشري والكسر أفصح، وإنما فُتحت الغيبة؛ لأن فيها ياء مشددة، فكهوا كسرة بعدها ياءان ففتحوها أولها^(٥)، ورد الجواليقي على الزجاج بأن ما ذهب إليه ثعلب لا يُردُّ بالقياس، وإنما يُرجع إلى القياس بعد السماع، ولا شك أن أبا إسحاق إذ ذاك قليل السماع، وإذا روى أبو العباس ثعلب رشدة وزنية بالكسر كان قوله حجة، كما أنه قد رواه غيره، كما بين الجواليقي أن من المصادر ما جاء على فِعلة بكسر الفاء لا يجوز غيره، وهو قولهم: حج حجة، زعم الأثرم^(٦) أنه ما سمع إنساناً قط يقول: حجة، ومن ذلك قول زهير:

(١) ينظر: انتصار ابن خالويه لثعلب ٢٤، وسبق أن الكسر في غين غيبة قد ورد في جمهرة اللغة، وهو محكي عن ابن السكيت في بعض المصادر

(٢) ينظر: شرح الفصيح للمرزوقي ١٩٣

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ٩١/٩ (زن ي)

(٤) ينظر: الصحاح ٢٣٦٩/٦ (زن ي)، المحكم ٢٦/٨ (ش د ر)،

(٥) ينظر: شرح الفصيح للزمخشري ٤٤٧، شمس العلوم ٢٨٤٧/٥

(٦) علي بن المغيرة، أبو الحسن الأثرم، صاحب النحو واللغة والغريب، سمع أبا عبيدة معمر بن المنثري، وأبا سعيد الأصمعي، روى عنه: الزبير بن بكار، وأبو العباس ثعلب، وغيرهما،

ت ٥٢٣٢، ينظر: غاية الملتبس ص ٢٩٩

وقفت بها من بعد عشرين حجة^(١)

ما رواه أحد إلا بالكسر، كما ذكر أن من المصادر ما جاء بالضم لا يجوز غيره، وجعل منه رأيته رؤية، وأضاف الجواليقي: فكيف يجوز ان يقول: لا اختلاف في ذلك بين النحويين، وقد روى الكسائي لرشدة وزنية بالكسر فيهما، ثم قال: وقد روي فعلة وفعلة في حروف رواها الثقات منها: فلان بعيد الهمة والهمة، وأمة حسنة المهنة والمهنة، وفلان يأكل الحينة والحينة، أي مرة في اليوم، والهيئة والهيئة، وليست اللغة كلها بالقياس، فكيف يواجه أبو العباس ويرد صوابه بالخطأ؟^(٢)، وذكر ابن هشام اللخمي أن النحويين قد حكي عنهم في رشدة وزنية وغية الفتح والكسر، والقياس ما قال أبو إسحاق.^(٣)

تعليق واستنتاج

كان معتمد الزجاج في إنكاره على ثعلب كسر أوائل رشدة وزنية هو القياس؛ فهما مصدران عنده أريد بهما المرة، والمكسور أوله هو المراد به الهيئة أو الحال، لكن ماذا نفعل إذا خالف القياس السماع والرواية؟ هنا لا بد من الرجوع إلى السماع، الذي يقول لنا: إنه قد رويت لنا مصادر نصّ على أن المراد بها المرة والوحدة وجاءت مكسورة الأول، ومضمومته، ومفتوحته، وهاتان اللفظتان المنكر على ثعلب كسر الأول فيهما وردتا بكسر الأول منهما في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث جاء كسر زاي زنية في كلام وفد بني أسد،

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فلأيا عرفت الدارَ بعد توهم

واللأي: الجهد والمشقة، وبعد توهم: بعد ظن وضياح، والمعنى: عرفتُها بعد جهد ومشقة، لما

كان عهدي بها منذ عشرين سنة، مع تغييرها عما عهدته عليها، ديوان زهير ص ١٠٣

(٢) ينظر: الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب للجواليقي ٣٦، ٣٧

(٣) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٣٩

وجاء كسر راء رَشدة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وجاء فيهما الكسر عن الثقات من الأعلام كالكسائي وتبعه ثعلب الذي رأى أن الكسر أكثر استعمالاً فيهما فاختره، وإن كان الفتح هو الأفصح قياساً، كما جاء الكسر عن الأثرم في لفظ حجة بكسر الحاء، وذكر أنه لم يسمعها بفتح الحاء، واستدل بشعر فصيح من كلام زهير، وكون الكسر هو الأكثر استعمالاً، والفتح هو الأفصح من جهة القياس ينفي ادعاء الزجاج أنه لا اختلاف بين النحويين في الكلمتين، أما من لا يرى إلا فتح أول رَشدة وزنية فهو يُعمل القياس فقط، ولا يلتفت إلى المسموع فيها، ومما يتعلق برد الإجماع القياسي عند ورود المسموع كلمة (غِيّة) التي زعم كثيرون ومنهم الزجاج الاتفاق على فتح أولها، والحال أنه قد جاء فيها الكسر أيضاً؛ إذن فلا إجماع على قياس عند ورود المسموع.

٢- كاف كسرى بين الفتح والكسر:

أورد ثعلب في باب المكسور أوله: كسرى^(١)، ويرى الزجاج أنها بفتح أولها، واستدل على ذلك بأنه لا اختلاف في النسب إلى كسرى أنه كسروي، بفتح الكاف، وليس هذا مما يُغيّر بالنسب لبعده منها، ألا ترى أنك لو نسبت إلى معزى لقلت: معزوي وإلى درهم قلت: درهمي، ولا يقال: معزوي ولا درهمي.^(٢)

الدراسة والتحليل

يُخطئ الزجاج ثعلبا في قوله: كسرى بكسر الكاف، وأنها بالفتح، وبعرض ما أورد الزجاج فيما خطأ فيه ثعلب على المصادر، وجدت الخليل يرى أن الفتح

(١) الفصيح ٢٩٣، وكسرى: لقب ملوك الفرس، الصحاح ٨٠٦/٢ (ك س ر)، أو الملك الأكبر

من ملوك الفرس خاصة، إسفار الفصيح ٦٢٦/٢

(٢) معجم الأدباء ٥٧/١، ويراجع: الأشباه والنظائر في النحو ٣١٩/٤، المزهر ١٦٢/١

في كاف كسرى لغة في كسرها^(١)، فالأصل كسر الكاف، ويؤيده أن الكسر في كاف كسرى أكثر من فتحها عند ابن السكيت^(٢)، وأفصح عند غيره^(٣)، وهما لغتان: الكسر عن الأصمعي والفتح عن غيره، وذكر ابن الأنباري قول أبي زيد: إن العرب لا تقول كسرى إلا بالكسر، وكذلك ديوان وديباج^(٤)، والفتح هو الوجه عند أبي علي الفالي^(٥)، وهي بكسر الكاف فقط عند ابن قتيبة ولا تفتح^(٦)، وجعل الزمخشري كسرى بكسر الكاف، والعامّة على فتحها، وهي لغة رواها الكسائي وابن الأعرابي^(٧)، وكان أبو حاتم وهو من أشد الناس تعصبا على الكوفيين في كتاب ما يلحن فيه العامّة يرى أن كسرى بالكسر أفصح من الفتح، وكذلك ذكر أبو عبيد أن الكسر أفصح^(٨)، وتغلب والكوفيون يختارون كسر الكاف من كسرى، والبصريون والمبرد يختارون فتحها^(٩)، ويرى الجواليقي أن أكثر العلماء الموثوق بعلمهم وصحة رواياتهم أن الفصح كسرى بكسر الكاف^(١٠)، وكسرى اسم أعجمي أصله: خسرو بالخاء والضم؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم آخره واو وما قبلها

(١) كتاب العين ٣٠٧/٥ (ك س ر)، وينظر: جمهرة اللغة ١١٨٢/٢، تصحيح الفصح وشرحه ٢٨٧، المحكم والمحيط الأعظم ٧٠٩/٦ (ك س ر)

(٢) إصلاح المنطق ١٣٣

(٣) الاختياران المفضلتان والأصمعيات ٧٠٩/١، المعرب للجواليقي ٣٣٠

(٤) شرح المفضلتان لابن الأنباري ٥٣٤

(٥) ينظر: المقصور والممدود لأبي علي الفالي ١٩٢

(٦) أدب الكاتب ٣٩٠، ٤٢٦

(٧) ينظر: شرح الفصح للزمخشري ٤٣٤

(٨) انتصار ابن خالويه لتغلب ٢٣، وذكر المحقق أن كلام أبي حاتم في كتابه ما تلحن فيه العامّة، وهو مفقود، وكذا كلام أبي عبيد في كتابه المقصور والممدود وهو مفقود أيضا

(٩) ينظر: إسفار الفصح ٦٢٦/٢، شرح الفصح للمرزوقي ١٨٧

(١٠) الرد على مسائل أخذها الزجاج على تغلب ٢٩، ٣٠، وينظر: المعرب ص ٣٣٠

مضموم، وأبدلت الكاف فيه من الخاء؛ علامة لتعريبه عن الفارسية^(١)، وقيل: أصله عندهم (خسره) بهاء بدل الواو، والحاء والراء مضمومتان أيضاً^(٢)، وإذا كان الزجاج يرى أن النسب إلى كسرى بكسر الكاف كسرويّ بفتحها فإن أبا عبيد روى عن اليزيدي^(٣) عن أبي عمرو بن العلاء أن النسب إليها كسرويّ، وروى عن الأموي^(٤) أن النسب إليها كسريّ^(٥)، ويرى ابن خالويه أن ما ذهب إليه الزجاج من اختيار كسرى بفتح الكاف؛ لأن النسب إليها كسرويّ خطأ عظيم، لأن كسرى - كما سبق - ليس عربياً وإنما معرب عن الفارسية، فإن فتحت الكاف أو كسرتها أصبت والكسر أجود، وليس يشبه كسروي النسب إلى درهم ومعزى؛ لأن درهما ليس فيه لغتان الكسر والفتح، وكذلك معزى، لا يقال: درهم ولا معزى فيختار في النسب الفتح لخفته^(٦)، والجواليقي بعد أن حكى أقوال العلماء بأن النسب إلى كسرى، كسريّ بكسر الكاف وتشديد الياء، وكسرويّ بفتح الراء وتشديد الياء، يقول: ولا يقال: كسروي بفتح الكاف، ثم يتعجب من حكاية الزجاج الإجماع من العلماء أن النسب إليها كسرويّ، وذكر أن أقوال العلماء ترد عليه، ثم

(١) ينظر: تصحيح الفصحح وشرحه ٢٨٧، المقصور والممدود لأبي علي القالي ١٩٢، انتصار ابن خالويه لثعلب ٢٣، الصحاح ٨٠٦/٢، مقاييس اللغة ١٨١/٥ (ك س ر)، شرح الفصحح للمرزوقي ١٨٧، المحكم والمحيط الأعظم ٧٠٩/٦ (ك س ر)، المخصص ٣٢٣/١، ٣٢٤

(٢) إسفار الفصحح ٦٢٧/٢

(٣) هو يحيى بن المبارك، مولى بني عدي بن عبد مناة بن تميم. وكان معلماً قبالة دار أبي عمرو بن العلاء دهرًا. ت ٥٢٠٢، طبقات النحويين واللغويين ٦١، ٦٥

(٤) هو أبو محمد الأموي عبد الله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاصي، روى عنه أبو عبيد وغيره. طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٩٣

(٥) ينظر: الغريب المصنف ٤٠٥/١، تهذيب اللغة ٣١/١٠، مجمل اللغة ٧٨٥، مقاييس اللغة ١٨١/٥ (ك س ر)، الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب للجواليقي ٢٩، ٣٠

(٦) ينظر: انتصار ابن خالويه لثعلب ٢٣

عقب في نهاية كلامه بقوله: وبعد فالعرب تتلعب بالأسماء الأعجمية ولا تحترج فيها، ثم أن النسب قد نحى منه شيء كثير على غير قياس^(١).

تعليق واستنتاج

خطأ الزجاج ثعلبا في قوله: كسرى بكسر الكاف، زاعما اتفاق العلماء أن النسب إليها كسروي، ففتح كافها عند النسبة إليها يعني عنده أنها قبل النسبة إليها كانت مفتوحة الكاف لا مكسورتها، وبعد التحليل والدراسة تبين أن كثيرا من العلماء الأثبات أورد في كاف كسرى الكسر والفتح، والكسر هو الفصح أو الأفصح من الفتح الذي اختاره الزجاج؛ لذا اختاره ثعلب؛ لأنه بنى كتابه على اختيار الأفصح، ومن أدلة فصاحة الكسر وروده في الحديث الشريف بكثرة، ومن ذلك: ما رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ"^(٢)، ويعلق ابن حجر فيقول: قوله كِسْرَى بِكَسْرِ الْكَافِ وَيَجُوزُ الْفَتْحُ.... قَالَ بِنِ الْأَعْرَابِيِّ الْكَسْرُ أَفْصَحُ فِي كِسْرَى، وَكَانَ أَبُو حَاتِمٍ يَخْتَارُهُ، وَأَنْكَرَ الرَّجَاجُ الْكَسْرَ عَلَى ثَعْلَبٍ وَاحْتَجَّ بِأَنَّ النَّسْبَةَ إِلَيْهِ كَسْرَوِيٌّ بِالْفَتْحِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ بِنِ فَارِسٍ^(٣) بِأَنَّ النَّسْبَةَ قَدْ يُفْتَحُ فِيهَا مَا هُوَ فِي الْأَصْلِ مَكْسُورٌ أَوْ مَضْمُومٌ كَمَا قَالُوا فِي بَنِي ثَعْلَبٍ بِكَسْرِ اللَّامِ تَغْلَبِيٌّ بِفَتْحِهَا، وَفِي سَلْمَةَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى تَخْطِئَةِ الْكَسْرِ^(٤)، كما جاء كسر الكاف في الشعر الفصح، ومنه قول لبيد:

عَبِيدٌ لِحَيِّ حِمِيرٍ إِنْ تَمَلَّكُوا ... وَتَظَلِمُنَا عَمَّالُ كِسْرَى وَقَيْصَرَ^(٥)

(١) ينظر: الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ٢٩، ٣٠

(٢) صحيح البخاري ٤/٨٥، حديث ٣١٢٠ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "أحلت لكم الغنائم"

(٣) لابن فارس رد على الزجاج فيما خطأ فيه ثعلب، وهذا الرد مفقود

(٤) فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٦/٦٢٥

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوان لبيد ص ٤٧

ومنه قول الشاعر:

وعِشْنَا بِخَيْرٍ فِي الْحَيَاةِ وَقَبْلَنَا ... أَصَابَ الْمَنَايَا رَهْطَ كِسْرَى وَتُبَعًا^(١)

كما ثبتت لغة كسر الكاف من كسرى عن كثير من العلماء الأثبات، وهي الأفصح عند كثير منهم، فكيف ينكر ما هو أفصح؟ وفضلا عما سبق فإن كلمة كسرى معربة عن الفارسية، فمن نطقها بكسر أولها أصاب، ومن نطقها بفتحها أصاب، والأجود والأفصح هو الكسر، والفتح لغة رواها الكسائي وابن الأعرابي، كما تبين أن ادعاء الزجاج الإجماع أن النسب إلى كسرى كسروي بفتح الكاف غير دقيق، والثابت من أقوال العلماء في النسب إليها كسري وكسروي، بكسر الكاف منهما، وأنكر بعضهم كسروي بفتح الكاف التي ادعى الزجاج الإجماع عليها.

ثانيا: الفتح والضم في همزة أسنمة

أورد ثعلب في باب المفتوح أول من الأسماء قوله: "وموضع يقال له: أسنمة"^(٢) بفتح الهمزة، للبلدة^(٣)، ورواها الأصمعي بضم الهمزة أسنمة، فيرد ثعلب بأنه ما روى ابن الأعرابي وأصحابنا إلا أسنمة، فيقول الزجاج: قد علمت أنت أن الأصمعي أضبط لما يحكي وأوثق فيما يروي.^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو في المفضليات ص ٢٦٧ لمتهم بن نويرة

(٢) الفصيح ٢٩٢

(٣) وهي بلدة أو موضع مختلف فيه، فقيل: في بلاد تميم، ينظر: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ١/١٧١، وقيل: جبل بقرب طخفة، ينظر: أدب الكاتب ٤٣٠، وقيل: جبل أو مكان قريب من فلج على تسع ليال من البصرة. ينظر: إسفار الفصيح ٢/٦٠٤، وقيل: أسفل الدهناء، على طريق فلج وأنت مصعد إلى مكة. ينظر: معجم ما استعجم ١/١٥٠، وينظر:

معجم البلدان ١/١٨٩، ١٩٠

(٤) معجم الأدباء ١/٥٨، وينظر: الأشباه والنظائر ٤/٣٢٢، المزهر ١/١٦٣

الدراسة والتحليل

ينكر الزجاج على ثعلب قوله: "وموضع يقال له: أسنمة بفتح الهمزة، للبلدة، وبعرض ما جاء في مخاطبة الزجاج لثعلب فيما يتعلق بضبط أول أسنمة على المصادر، وجدت الخليل يوردها بفتح الهمزة اسم رملة بعينها^(١)، واستشهد على ذلك في موضع آخر بقول زهير الذي جاء فيه هذا الموضع مضبوطا بفتح همزته، فقال: والتعريس: نزول القوم في السفر من آخر الليل، ثم يقعون وقعة ثم يرتحلون، قال زهير:

وعرسوا ساعةً في كُتَبِ أسنمةٍ ... ومنهم بالقسوميّات مُعْرَكٌ^(٢)

وأفعل بفتح الهمزة في الأسماء قليل عند سيبويه الذي يقول في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل: ويكون أفعلًا، وهو قليل نحو: أبلم، وأصْبَع. ولا نعلمه جاء صفة، ولا يكون في الأسماء والصفات أفعلًا إلا أن يكسر عليه الاسم للجمع نحو أكلب، وأعبد، وليس في شيء من الأسماء والصفات أفعل^(٣)، وذكر ابن قتيبة أسنمة بضم الهمزة^(٤)، والألف من "أسنمة" تفتح وتضم عند الأخفش الأصغر وغيره^(٥)، وزعم ابن درستويه أن أسنمة اسم موضع بعينه

(١) كتاب العين ٢٧٣/٧ (س ن م)

(٢) كتاب العين ٣٢٨/١، ٣٢٩ (ع س ر) ٢٧٣/٧ (س ن م)، والبيت من البسيط، ورواية الشطر الأول في الديوان:

ضحوا قليلا فقا كثنان أسنمة

- ضحوا: رعا الضحاء، والضحاء الماشية بمنزلة الغداء للناس، فقا كثنان: خلفها، والقسوميات: عادلة عن طريق فلج ذات اليمين وهي تُمَد فيها ركبا كثيرة، معجم البلدان ٣٤٩/٤، المحكم والمحيط الأعظم ٢٤٩/٦ (ق س م) والمعترك: المكان الذي نزلوا فيه وأناخوا، ينظر: ديوان زهير ٧٨، ٧٩

(٣) الكتاب ٢٤٥/٤

(٤) أدب الكاتب ٤٣٠

(٥) الاختياران ٥٩٥، وينظر: تهذيب اللغة ١٣/١٣ (س ن م)، المحكم والمحيط الأعظم ٢٤٩/٦ (ق س م)

لم يرو فيها عن العرب غير الضم، وقد جعلها "ثعلب" مثل الأئمة يجوز فيها الفتح، ولم يرو أحد بيت زهير الذي فيه ذكرها بغير الضم^(١)، وعدّ ابن خالويه معارضة الزجاج لثعلب في ضبط أسنمة بفتح الهمزة جهلاً؛ لأن الكوفيين عندهم ابن الأعرابي أعلم من الأصمعي بطبقات وأورع^(٢)، وقيل: إن أسنمة بفتح الهمزة لما كانت علماً على موضع بعينه جاز فيها أن تكون على أفعل بفتح الهمزة، يقول أبو علي الفارسي: أسنمة اسم علم؛ لأنه اسم موضع بعينه، والأعلام تأتي مخالفة^(٣)، وقال أيضاً: وهذا لأنه اسم مخصوص لا يثبت به، فيقول من فتح الهمزة "أفعل" في الأحاد؛ لأن المعارف قد تغير كثيراً عن حد ما عليه الأسماء النكرات الأولى^(٤)، وإذا ثبت أن أسنمة علم على موضع بعينه فلا يقدر فيما أورده ثعلب من ضبط أسنمة بفتح الهمزة؛ لأن مراد سيبويه أن أفعل بفتح الهمزة لا يوجد في أسماء الأجناس^(٥)، ومما يدفع إنكار الفتح في أسنمة ما جاء في ضبط الجوهري الكلمة بالعبارة؛ حيث نص على فتح الهمزة، واستشهد عليها، فقال: وأسنمة، بفتح الهمزة وضم النون: أكمة معروفة بقرب طخفة، قال بشر:

كَأَنَّ ظِبَاءَ أُسْنَمَةٍ عَلَيْهَا كَوَانِسَ قَالِصًا عَنْهَا الْمَغَارُ^(٦)

وكذا هي بفتح الهمزة عند أبي سهل الهروي تبعاً لثعلب، وأنشد عليها قول

ربيع بن مقروم الضبي^(٧)

(١) تصحيح الفصحح وشرحه ٢٧٩

(٢) ينظر: انتصار ابن خالويه لثعلب ٢٢

(٣) المسائل البصريات ٢٧٢/١

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٧٤، ٢٧٥

(٥) ينظر: شرح الفصحح للمرزوقي ١٧٧

(٦) الصحاح ١٩٥٤/٥ (س ن م)، والبيت من الوافر، والشاعر شبه النساء بالظباء التي قصرت وصغرت عليها كنسها، فبعض جسدها خارج، أي هذه النساء جسام عظام، صغرت عنهن هو ادجهن كتلك الظباء، ديوان بشر بن أبي خازم ص ٥٨، والمغار مثل الغار، الصحاح ٧٧٣/٢ (غ و ر)، قالصا: مرتفعا، قلص الشيء يقلص قلوصا: ارتفع، السابق ١٠٥٣/٣ (ق ل ص)

(٧) هو من ضبة، مخضرم، وشهد القادسية وجولاء، وهو من شعراء مضر المعدودين، وكانت عبد القيس أسرته ثم منت عليه بعد دهر. ينظر: الشعر والشعراء ٣٠٨/١

لَمَنِ الدِّيَارُ كَأَنَّهَا لَمْ تُحَلِّلْ ... بِجَنُوبِ أَسْنَمَةَ فَقَفَّ الْعُصْلُ^(١)

ويرى ابن سيدة جواز الوجهين في الكلمة - أَسْنَمَةَ وَأَسْنَمَةَ - وأن بيت زهير روي بالوجهين^(٢)، وذكر ابن السِّدِّ البطليوسي أن فتح الألف من غريب الأبنية؛ استنادا لقول سيبويه السابق بأن أَفْعُلُ بفتح الهمزة قليل في الأسماء^(٣)، ويرى الزمخشري أن أسنمة سمي بذلك؛ لأن به تلاا مشرفة كل واحد منها كأنه سنام، وكان يجب أن يقولوا: أَسْنِمَةَ؛ لأن سناما يجمع هكذا، ولكنهم إذا جعلوا الكلمة اسما للشيء ربما ميّزوها عن أصلها؛ لأن الاسم يحتمل ما لا يحتمل غيره، وأشد قول زهير السابق^(٤)، والجواليقي يرد قول الزجاج فيقول: وابن الأعرابي - صاحب رواية فتح الهمزة من أسنمة - ثبت ثقة، وما روى صحيح في هذه اللفظة، وقد رواها غيره بفتح الهمزة أيضا... وقد وردت اللفظة في شعر زهير بفتح الهمزة وضم النون... فما لرده معنى^(٥)، وجعل ابن هشام اللخمي رواية الأصمعي أصح لقول سيبويه^(٦).

تعليق واستنتاج

مما سبق تبين أن الوجهين في أسنمة - فتح الهمزة وضمها - جائزان، والفتح رواية ابن الأعرابي أخذها عنه ثعلب، والضم رواية الأصمعي وأورها

(١) إسفار الفصيح ٢/٦٠٤، ٦٠٥، والبيت من الكامل، والأسنمة في الديوان ضبطت بضم الهمزة، ينظر: ديوان ربيعة بن مقروم الضبي ص ٤١، والقَف: ما ارتفع من الأرض من متن الأرض، مجمل اللغة ٧٢٩ (ق ف)، والعنصل، قال ياقوت: وطريق العنصل: من البصرة إلى اليمامة، وقال آخر: العنصل طريق تشق الدهناء من طرق البصرة. معجم البلدان ٤/١٦١

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٨/٥٣١، لسان العرب ١٢/٣٠٦، ٣٠٧ (س ن م)

(٣) ينظر: الاقتضاب في شرح ادب الكتاب ٢/٢٤١

(٤) شرح الفصيح للزمخشري ٤٠٥

(٥) الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ٣٨، ٣٩

(٦) ينظر: شرح الفصيح للخمي ١٢٨

الزجاج^(١)، وكل من ابن الأعرابي والأصمعي روى ما سمع، فكلاهما ثقة؛ غاية الأمر أن الكوفيين تعصبوا لرواية ابن الأعرابي، وتعصب البصريون لرواية الأصمعي، وأفعل بفتح الهمزة في بناء الواحد وإن كان قليلا فقد ورد، ولا ينبغي إنكاره، ومنه: أذرح^(٢) وأسنمة اسمان لموضعين^(٣)، كما أن فتح الهمزة في أسنمة جاء في شعر زهير، وبشر بن أبي خازم، وربيعة بن مقروم الضبي كما سبق، كما جاء فتح الهمزة أيضا في شعر تميم ابن مقبل فقال:

مِنْ رَمَلٍ عِرْنَانَ أَوْ مِنْ رَمَلٍ أَسْنِمَةَ جَعَدَ الثَّرَى بَاتَ فِي الْأَمْطَارِ مَدَجُونًا^(٤)

وورد الوجهان في الهمزة الفتح والضم عند بعض العلماء.

ثالثا: المخالفة الصوتية في أمليت من أملت:

يرفض الجواليقي قول ثعلب: وأمليت الكتاب أمليه إملاء، وأمّلت أمّل يرفض الإملا، لغتان جيدتان جاء بهما القرآن^(٥)، فقال: أمليت من بناء أمّلت، وأمّلت من

(١) ينظر: شرح الفصيح للمرزوقي ١٧٧، معجم ما استعجم ١/١٥٠، ١٥١، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٢٨، معجم الأدباء ١/٥٨، معجم البلدان ١/١٨٩، ١٩٠، الأشباه والنظائر ٤/٣٢٢، تاج العروس ٣٢/٣٢٥، ٣٢٦ (س ن م)

(٢) بلد في أطراف الشام من أعمال الشراة، ثم من نواحي البلقاء. وعمان مجاورة لأرض الحجاز. معجم البلدان ١/١٢٩

(٣) ينظر: معجم ما استعجم ١/١٥٠، شمس العلوم ١/٣٣٦، الإتصاف في مسائل الخلاف ١/٣٣٧

(٤) جمهرة أشعار العرب ٦٨٩، والبيت من البسيط لتميم بن مقبل وهو في ديوانه ص ٢٣٢، وعرنان: جبل بين تيماء وجبلي طيء، وقيل: عرنان مما يلي جبال صبح من بلاد فزارة، وقيل: رمل في بلاد عقيل، وقال غيره: عرنان اسم جبل بالجانب دون وادي القرى إلى فيد، ينظر: معجم البلدان ٤/١١١، وتراب جعد ند، وثرى جعد مثل ثعد: إذا كان ليناً. وجعد الثرى وتجعد: تقبض وتعقد، لسان العرب ٣/١٢٣ (ج ع د)، ومدجون: من الدجن وهو المطر الكثير. الصحاح ٥/٢١١٠ (د ج ن)

(٥) الفصيح ٣١٧

المَمْل والمَلال؛ لأن المَمْل (١) يطيل قوله (٢) على الكاتب يكرره، فهاتان الكلمتان مختلفتان من أصلين، ومن شرط اللغتين أن يكونا في كلمة من أصل واحد في معنى. (٣)

الدراسة والتحليل

يرى ثعلب أن أمليت أمليه إملاء وأملت أمله إملا لا لغتان جيدتان جاء بهما القرآن، فمن أمليت قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ أَكْتَبْتَهَا فِيهِ تَمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا (٤)، ومن لغة أملت قوله تعالى: ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَيَلْتَقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَيُلْهُ بِالْمَمْلِ (٥) ﴾، أما الجواليقي فيرى أن أمليت من بناء أملت، وأملت من المَمْل والمَلال؛ لأن المَمْل يطيل قوله على الكاتب يكرره، فهاتان الكلمتان مختلفتان من أصلين، ومن شرط اللغتين أن يكونا في كلمة من أصل واحد في معنى، والجواليقي في هذا أيضا تابع لابن درستويه الذي يقول: وأما قوله: أمليت الكتاب أملي، وأملت لغتان جيدتان، جاء بهما القرآن، فإن العامة تقول: أمليت بالياء لا غير، وهو من الإملاء، أي التمهّل، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا

(١) قال المحقق: في الأصل: (لأن المل يطيل) وليس في إثبات المل معنى، ويرى البحث - اتساقا مع سياق الكلام، واستنادا لما جاء في تصحيح الفصيح وشرحه مما يأتي في الدراسة- أن الصواب: لأن المملي يطيل قوله على الكاتب يكرره، أو الشخص الممل يطيل؛ لأن في الملل طولا، وبالأخير يدفع قول المحقق.

(٢) في الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ص ٥٠: بزيادة واو: وقوله، ويرى البحث أن زيادة الواو خطأ مطبعي لم يلتفت المحقق إليه

(٣) ينظر: الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ص ٥٠، وينظر: كتاب الفصيح وشرحه

المسمى التلويح في شرح الفصيح ص ٨٩

(٤) الآية ٥ سورة الفرقان

(٥) من الآية ٢٨٢ سورة البقرة

نُمِّي لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا^(١)، وقال تعالى: ﴿كَتَبْنَا فِيهَا فِئًا تَمُلُّ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ وذلك أن المُملي على الكاتب لا بد له من أن يتمهل عليه ويمهله حتى يكتب، ولا يقدر أن يقرأ بغير تمهل، وإلا لم يلحقه الكاتب، وأما أمّلت بلامين فمن المَلِّ والمَلال، لأن المُمِّل يطيل قوله على الكاتب ويكرره حتى يفهمه ويكتبه، وفي ذلك إملاله، ومنه آية سورة البقرة السابقة، فهاتان كلمتان مختلفتان في اللفظ والمعنى، وليستا بلغتين في معنى واحد، كما ذكر "ثعلب" رحمه الله^(٢)، وبالبحث تبين أن أمّلت الكتاب: لغة

في أمّلت^(٣)، وأشارت بعض المصادر إلى اللغتين، وأنهما بمعنى واحد^(٤)، وأمّلت في أمّلت تفسر على أحد وجهين لا يبعدان عن بعضهما، الأول منهما: أنها لغتان أشارت إليهما المصادر فيما سبق، والثاني: ما أشار إليه سيبويه في باب ما شذ فأبدل مكان اللام والياء لكرهية التضعيف، وليس بمطرّد فقال: وذلك قولك: تسرّيت، وتظنّيت، وتقصّيت من القصة، وأمّلت^(٥)، ويقول المبرد: والتّضعيف مستثقل وأنّ رفع اللسان عنه مرّة واحدة ثمّ العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه... وقوم من العرب إذا وقع التّضعيف أبدلوا الياء من الثاني لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد... وذلك قولهم في تقضّضت تقضّيت، وفي أمّلت أمّلت، وكذلك تسرّيت في تسرّرت، والدليل على أنّ هذا إنّما أبدل لاستثقال التّضعيف قولك: دينار وقيراط، والأصل: دينار وقيراط فأبدلت الياء

(١) من الآية ١٧٨ سورة آل عمران

(٢) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه ٤٨٠

(٣) كتاب العين ٣٤٤/٨ (م ل و)

(٤) ينظر: الكنز اللغوي ٦٠، أدب الكاتب ٤٨٨، جمهرة اللغة ٩٨٨/٢ (ل م و)، ١٠٨٤/٢،

عمدة الكتاب ١٤٥، الصحاح ٢٤٩٧/٦ (م ل ا)، إسفار الفصيح ٨٦٩/٢، ٨٧٠، شرح

الفصيح للزمخشري ٦٦١، لسان العرب ٦٣١/١١ (م ل ل)، ٢٩١/١٥ (م ل ا)

(٥) الكتاب ٤٢٤/٤، وينظر: المقتضب ٦٢/١، الخصائص ٢٣٣/٢

للكسرة، فلما فرقت بين المضاعفين رجع الأصل فقلت: دنانير وقراريط
وقريريٲ^(١)، وهو نفسه ما ذهب إليه الزجاج في أمليت؛ حين قال: إنها من بناء
أملت، وفي كلام المبرد السابق إشارة إلى قرب ما بين الوجهين المذكورين، فقوم
ينطقون الكلمات مضعفة، وقوم آخرون يبدلون من الحرف الثاني في التضعيف
ياء، فالوجهان واردان في أمليت وأملت، يقول أبو جعفر النحاس: فيجوز أن
تكونا لغتين بمعنى واحد، ويجوز أن يكون أصل أمليت أملت، فاستثقلوا الجمع
بين حرفين على لفظ واحد، فأبدلوا من أحدهما ياءً، كما يقال: تظنيت. ... فأبدلوا
من إحدى الباعين ياءً، ... فإذا كانتا لغتين بمعنى واحد، كان أصل أمليت من
قولهم أمليت لفلان.^(٢)

تعليق واستنتاج

أمليت وأملت لغتان جيدتان عند ثعلب وردتا في القرآن الكريم، وجاءتا في
العديد من المصادر، وعزتهما نقلا عن الفراء إلى الناطقين بهما من القبائل
العربية، فأملت في الحجاز وبني أسد، وأمليت في تميم وقيس^(٣)، ولا ينبغي إنكار
لغات واردة ثابتة في أفصح الكلام؛ فضلا عن عزوها إلى أصحابها من الناطقين
بها، وبين البحث أن في الكلمة وجها آخر لا يبعد عن وجه كونها لغتين، وهو
إبدال أحد المضعفين ياء في الكلمة، وهذا الإبدال المذكور في ذاته لغة، يقول
المبرد: وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لئلا يلتقي

(١) المقتضب ٢٤٦/١

(٢) عمدة الكتاب ١٤٥، وينظر: شرح الفصح في اللغة لابن الجبآن ٣٠٤، ٣٠٥، شرح

الفصح للمرزوقي ٣٣٣، شرح الفصح لابن هشام اللخمي ٢٥٦

(٣) ينظر: كتاب فيه لغات القرآن ٤١، تهذيب اللغة ٢٥٤/١٥ (ل م و)، لسان العرب

٦٣١/١١ (م ل ل)

حرفان من جنس واحد^(١)، وهذا النوع من الإبدال يفسر في ضوء علم الأصوات بما يسمى قانون المخالفة الصوتية، فالصوتان المتماثلان تماما في كلمة من الكلمات يغير أحدهما إلى صوت آخر يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة، أو من الأصوات المتوسطة، والسبب في ذلك أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين صوتا آخر من تلك الأصوات التي لا تتطلب مجهودا عضليا^(٢)، يقول ابن جني: أما أملت فلا إنكار لتخفيفه بإبداله، ومع هذا فالإبدال هنا ليس على الوجود، وإنما غير استحسانا^(٣)، والإبقاء على التضعيف أيضا لغة، حكى أبو زيد: أنا أملت عليه الكتاب، بإظهار التضعيف^(٤)، وما ذهب إليه الجواليقي تبعا لابن درستويه من أن "أملت من بناء أملت"، لا يبعد عما ذهب إليه من إبدال اللام الثانية ياء استخفافا واستحسانا، فأملت من بناء أملت لفظا، بمعنى أن أملت غير إلى أملت، وأما قوله: "وأملت من المَلِّ والمِلَال؛ لأن المَلِّ يطيل قوله على الكاتب يكرره، فهاتان الكلمتان مختلفتان من أصلين، ومن شرط اللغتين أن يكونا في كلمة من أصل واحد في معنى"، فإن أملت من الإملاء وأملت من المَلِّ والمِلَال، وبينهما تقارب، فالمملي إذا أطل الإملاء على الكاتب ملّ، وكذا إذا أطلت الكتاب ملّ كاتبه؛ لذا يرى ابن الجبان أن أملت من المَلِّ، وأملت من الإطالة، والإطالة والإملاء يتقاربان^(٥).

(١) المقتضب ٢٤٦/١

(٢) ينظر: التطور اللغوي مظهره وعلة وقوانينه ٥٧، ٦٤

(٣) ينظر: الخصائص ٢٣٤/٢

(٤) لسان العرب ٦٣١/١١ (م ل ل)

(٥) ينظر: شرح الفصيح في اللغة لابن الجبان ٣٠٥

المبحث الثاني: (مآخذ على مستوى البنية)

أولاً: وضع الاسم موضع المصدر

أورد ثعلب وتقول: حَلَمْتُ في النوم أَحْلَمُ حُلْمًا وحُلْمًا^(١)، وينكر الزجاج عليه حُلْمًا هنا، وأنها ليست بمصدر وإنما هي اسم، مستدلاً بقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَلْمُوكُمُ اللَّعْمُ مِنْكُمْ﴾^(٢)، وأن الشيء إذا كان له مصدر واسم لا يوضع الاسم موضع المصدر، ومستأنساً بأنه لا يوضع الحساب وهو اسم، موضع الحَسَب وهو مصدر للفعل حَسَبْتُ الشيء أَحْسَبُهُ حَسَبًا، فلو قلت: ما بلغ الحَسَبُ إليك ورفعتُ الحَسَبَ إليك لم يجز وأنت تريدُ ورفعتُ الحسابَ إليك.^(٣)

الدراسة والتحليل

ينكر الزجاج على ثعلب قوله: (حُلْمًا) بضمين، منكرًا عليه أن تكون مصدرًا، ويراه اسماً، ويعرض ما أورده الزجاج في إنكاره على ثعلب على المصادر، وجدت الخليل يورد ما أنكره الزجاج، فيقول: الحَلْمُ: الرؤيا، يقال: حَلَمَ يَحْلُمُ إذا رأى في المنام^(٤)، وأبو زيد يورد حُلْمًا بسكون اللام فقط، فيقول: ويقال حَلَمَ الرجل في نومه فهو يَحْلُمُ حُلْمًا^(٥)، وابن درستويه نظر إلى الكلمة من حيث المقيس والمسموع في مصدر الفعل الثلاثي، ويرى أن الحَلْمَ والحُلْمَ ليسا

(١) الفصيح ٢٨٣، وذكر الزمخشري أن لغة قيس حَلَمْتُ في النوم بضم اللام على ما ذكر أبو

زيد، شرح الفصيح للزمخشري ٢٩٩

(٢) من الآية ٥٨ النور

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٥٧/١، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٠٧، الأشباه والنظائر

٣١٨/٤، المزهر ١/١٦٢

(٤) كتاب العين ٣/٢٤٦، وينظر: تهذيب اللغة ٥/٦٩ (ح ل م)، مفاتيح الغيب ٢٤/٤١٨

(٥) النوادر ٥٥٦، وينظر: إصلاح المنطق ١٤٩

بمصدرين^(١)، وإنما هما اسمان وضعا موضع المصدر، وأن حَلْم في نومه فعل غير متعد، وقياسه هو الحُلوم، على زنة الفُعول، كالفُعول والجُلوس، ولكن الحُلوم لم يستعمل واستغني عنه بغيره، والحُلْم اسم لما يرى النائم؛ لذا جمعه فقال تعالى ﴿قَالُوا أَضَعَتْ أَحْلَمٌ﴾^(٢)، فهذا يدل على أنه اسم لما يرى، وليس بنفس الرؤية، ومن أسكن اللام فإتما خففه كما قيل: عَضُدٌ وَكَبِدٌ ونحو ذلك^(٣)، وذكر الأزهري نقلا عن أبي الهيثم^(٤): ويقال: حلم في نومه يحلم حُلْمًا وحُلْمًا^(٥)، وانتصر ابن خالويه لثعلب فقال: وأما قوله- يقصد الزجاج-: في حَلَمْتُ في النوم حُلْمًا وحُلْمًا فقد غلط أنه أقام الاسم مقام المصدر خطأ؛ لأن الحُلْم مصدر واسم، يقال: رعب الرجل رُعْبًا ورُعْبًا، وحَلَم الرجل حُلْمًا وحُلْمًا، وهذا مما وافق الاسم فيه المصدر، ثم يقول ابن خالويه: وأما احتجاجه بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَحْلَامًا مِنْكُمْ﴾ فهذه حجة عليه لا له؛ لأنه أراد المصدر ههنا، أي لم يبلغوا الاحتلام، كما ذكر أن العرب تذكر الاسم في موضع المصدر، فيقولون: أعطيته عطاء في معنى إعطاء، وأن العرب استغنت أيضا بالحساب عن الحسب^(٦)، والجواليقي انتصر لثعلب أيضا، ويرى أن الحُلْم مصدر واسم، وفيه لغتان حُلْمٌ وحُلْمٌ، وإذا توالى الضمتان

(١) لعله يقصد أنهما ليسا بمصدرين قياسييين

(٢) من الآية ٤٤ يوسف

(٣) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه ٢١٩، ٢٢٠

(٤) أَبُو الْهَيْثَمِ الرَّازِي كَانَ إِمَامًا لُغَوِيًّا، أَدْرَكَ الْعُلَمَاءَ وَأَخَذَ عَنْهُمْ، وَتَصَدَّرَ بِالرِّيِّ لِلْإِفَادَةِ، وَمَاتَ سَنَةَ ٥٢٧٦هـ، ينظر: بغية الوعاة ٣٢٩/٢

(٥) تهذيب اللغة ٧٠/٥ (ح ل م) وورد الحُلْم والحُلْم في عديد من المصادر بالإشارة إليهما، وبالنص على ضبطهما، وأنها مصدران، وأن إسكان الثاني منهما تخفيف، ينظر: مقاييس اللغة ٩٣/٢ (ح ل م)، إسفار الفصيح ٥١٩/١، ٥٢٠، المحكم والمحيط الأعظم ٣٦٣/٣

(ح ل م)، شرح الفصيح للزمخشري ٢٩٨، لسان العرب ١٤٥/١٢ (ح ل م)

(٦) ينظر: انتصار ابن خالويه لثعلب ٢١

في اسم كان لك أن تخفف مثل العُسر والعُسر والبُسر والبُسر، فهو كما ذكر أبو العباس مصدر، وأورد الجواليقي أن الزجاج قد خالف ما عليه سائر النحويين من جواز وقوع الاسم موقع المصدر، حين منع وقوع الحساب، وهو اسم موضع الحَسْب وهو مصدر للفعل حَسَبْتُ الشيء أحسبُه حَسْبًا وحسابًا وحسابًا، واستدل الجواليقي بجواز وضع الاسم موضع المصدر بقول القطامي:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّتَاعَا^(١)

فهذا وضع الاسم موضع المصدر وأعمله كما يعمل المصدر فدل على أنه بمنزلة، واستدل أيضا بأن العرب تقول: أجبته جابة وأطعته طاعة، ووضعا موضع الإجابة والإطاعة، واستدل بالمثل: ساء سمعا فساء جابة^(٢)، كما بيّن أن اسم الفاعل يقوم مقام المصدر في قولهم: قم قائما، أي قم قياما، وإذا جاز وضع اسم الفاعل موضع المصدر كان وضع الاسم موضع المصدر أولى^(٣).

تعليق واستنتاج

إن مصادر الأفعال الثلاثية أغلبها مسموع، ومما قيس فيها: أن الفعل إذا كان غير متعدّ مثل: حَلِمَ في نومه أن يكون مصدره الحُلُوم، كالقعود والجلوس في مصدري قعد وجلس، والواضح من كلام الزجاج أنه يُسَلَّم بسماع المصدر (حُلَمَا)

(١) البيت من الوافر، وهو في ديوان القطامي ٣٧

(٢) المثل المذكور في الفاخر للمفضل بن سلمة برواية: ساء فأساء إجابة ص ٧٢، وفيه روايتان: أَسَاءَ سَمَعًا فَأَسَاءَ جَابَةً، ويروى "سَاءَ سَمَعًا فَأَسَاءَ إجابة" ينظر: مجمع الأمثال ١/٣٣٠، وأوّل من قاله سهيل بن عمرو أخو بني عامر، وكان قد خرج بابنه أنس، فوقف بجزورة مكة، فأقبل الأحنس بن شريق الثَّقَفِيّ فقال له: من هذا؟ فقال: ابني! فقال: حياك الله يا فتى [أين أمك؟] أي قصدك فقال: لا والله ما أمّي في البيت، ولكنها انطلقت إلى أم حنظلة تطحن دقيقًا، فقال أبوه: ساء سمعا فأساء جابة، فأرسلها مثلا. ينظر: نهاية الأرب في فنون الأدب ٣/٣٤

(٣) الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب للجواليقي ٢٥، ٢٦

بضم الحاء وسكون اللام، وينكر على ثعلب المصدر (حُلْمًا) بضم اللام، وإنما هو اسم عنده، والاسم لا يوضع موضع المصدر إذا كان للفعل مصدر واسم، هكذا ذكر، أما عن إنكاره لـ (حُلْمًا) وأنه ليس بمصدر فقد ثبت أنه مصدر في العديد من المصادر كما سبق، وأن لغتين في المصدر: ضم اللام وسكونها، وبعض المصادر أوردتهما وبينت أن سكون اللام في (حُلْمًا) تخفيف عن ضمها في (حُلْمًا) وهو أمر كثير الورد في لغة العرب، وقد أورد سيبويه في باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك، أنه إذا تتابعت الضمتان في كلمة فإن لغة بكر بن وائل وناس كثير من بني تميم يخفون بتسكين الثاني مثل: الرُّسْلُ، والطَّنْبُ، والعُنُقُ تريد: الرُّسْلُ، والطَّنْبُ، والعُنُقُ^(١)، وبعض المصادر اقتصرت على ذكر (الحُلْم) بسكون اللام^(٢)، وبعضها أورد (حُلْمًا) بضم اللام فقط^(٣)، ولكن المصادر التي ذكرت اللغتين أكثر كما سبق، وورد المصدر (حُلْمًا) في الحديث الشريف، ففي صحيح البخاري، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ حُلْمًا يَخَافُهُ فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، وَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ»^(٤)، ومعنى الحديث نفسه قد جاء في رواية أخرى ورد فيها المصدر (حُلْمًا) ساكن الثاني، فعَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ فَلْيَتَعَوَّذْ مِنْهُ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ شِمَالِهِ، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ»^(٥)، ومن سكون لام الحُلْم ما في صحيح مسلم عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ

(١) ينظر: الكتاب ٤/١١٣، ١١٤

(٢) ينظر: النوادر ٥٥٦، إصلاح المنطق ١٤٩، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٦/٦

(٣) كتاب العين ٣/٢٤٦، وينظر: تهذيب اللغة ٥/٦٩ (ح ل م)، مفاتيح الغيب ٢٤/١٨

(٤) صحيح البخاري ٤/١٢٥، ١٢٦، حديث رقم ٢٢٩٢، باب صفة إبليس وجنوده

(٥) صحيح البخاري ٩/٣٠، حديث رقم ٦٩٨٦، باب الرؤية جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة، والملاحظ أنها جاءت هنا بضم اللام وفي الحديث قبلها بسكونه

أَرَى الرَّؤْيَا أُعْرَى مِنْهَا، غَيْرَ أَنِّي لَأُزْمَلُ، حَتَّى لَقَيْتُ أَبَا قَتَادَةَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ حُلْمًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفُثْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، وَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ»^(١)، ومن شرح الحديث من أورد اللغتين في شرحه^(٢)، ومنهم من اقتصر على سكون اللام فقط^(٣)، كما وردت لغة ضم اللام من الحُلْم في الشعر الفصيح في قول المرقش الأصغر:

أَمِنْ حُلْمٍ أَصْبَحْتَ تَنَكْتُ وَاجِمًا ... وَقَدْ تَعْتَرِي الْأَحْلَامُ مَنْ كَانَ نَائِمًا^(٤)

ومما تقدم يترجح عندي أن المصدر (حُلْمًا) الذي أنكره الزجاج على ثعلب وارد في المسموع من كلام العرب، ومن سمع حجة على من لم يسمع، وأن (حُلْمًا) الذي يعترف بوروده مخفف عن المثقل الذي أنكره، فكيف ينكر الأصل ويعترف بالفرع؟ أما عن ادعاء الزجاج بأن الاسم لا يوضع موضع المصدر فهي مخالفة لما عليه النحويون، ورد البحث فيما سبق ببيت القطامي والمثل المأثور السابقين اللذين ظهر منهما جواز ذلك، وأزيد هنا ما ذكره الحريري؛ حيث قال: ومما وقع فيه الاسم موقع المصدر قولهم: الجابة في الإجابة، والطاقة والطاعة والغارة، ومصادر أفعالها: الإطاعة والإطاعة والإغارة^(٥)، ومن شواهد ذلك ما جاء في لسان العرب من قول المرار:

وَجَدْتُ الْعَوَائِلَ يَنْهَيْئَةً ... وَقَدْ كُنْتُ أَزْهِفُهُنَّ الزُّيُوفَا

أراد الإزهاف، فأقام الاسم مقام المصدر^(٦).

- (١) صحيح مسلم ٤/١٧٧١، حديث رقم ٢٢٦١، كتاب الرؤيا
- (٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر العسقلاني ١٢/٣٩٣، عمدة القاري ١٥/١٨٠
- (٣) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٦/٦
- (٤) المفضليات ٢٤٧، والبيت من الطويل للمرقش الأصغر، وهو في ديوان المرقشيين ص ١٠٠
- (٥) ينظر: درة الغواص ٤٠
- (٦) وأزهفه: أهلكه وأوقعه، لسان العرب ٩/١٤١ (ز ه ف)، والبيت من المتقارب، ولم أعر على ديوان المرار

ثانياً: التشديد والتخفيف في طاء المطوَّعة:

قال ثعلب: والمطوَّعة^(١) بتخفيف الطاء، وذكر الزجاج أنها بتشديد الطاء، مستدلاً بقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾^(٢) فيردُّ ثعلب ما قلت إلا المطوَّعة، فيرد الزجاج هكذا قرأته عليك، وقرأه غيري وأنا حاضر أسمع مراراً.^(٣)

الدراسة والتحليل

معنى المطوَّعة- بضم الميم وتشديد الطاء وفتحها، مع تشديد الواو وكسرهما- هم من يتطوعون بالجهاد، ويخرجون إلى المرابطات^(٤)، أو هم قوم لا أرزاق لهم في الجند^(٥)، أو هم الذين يتبرعون من أنفسهم ويخرجون إلى الجهاد مع الجند من غير أن يأمرهم السلطان بذلك^(٦)، ومعناها في الآية المذكورة: يطعنون المتصدقين الذين يتصدقون بأموالهم، وهم عبد الرحمن وعاصم وغيرهما^(٧)، ويؤيده ما جاء في صحيح البخاري عن أبي مسعود رضي الله عنه،

(١) الفصيح ٣١٨

(٢) من الآية ٧٩ سورة التوبة

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٥٧/١، الأشباه والنظائر في النحو ٤/٣٢٠، ٣٢١، المزهري ١٦٣/١

(٤) كتاب العين ١/٢١٠ (ع ط و) وينظر: تصحيح الفصيح وشرحه ٤٨٧، تهذيب اللغة

٣/٦٧ (ع ط و)، مجمل اللغة ٥٨٩ (ط و ع) شرح الفصيح للمرزوقي ٣٣٨

(٥) شرح الفصيح للمرزوقي ٣٣٨

(٦) إسفار الفصيح ٢/٨٧٩

(٧) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي ٢/٧٦، ٧٧، وفيه ذكر أن عبد الرحمن بن عوف قد جاء إلى

النبي صلى الله عليه وسلم بأربعة آلاف درهم هي نصف ماله، فدعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة، وجاء عاصم بن عدي بسبعين وسقاً من تمر، وكل واحد منهم جاء بمقدار طاقته، حتى جاء أبو عقيل بن قيس بصاع من تمر وقال: آجرت نفسي الليلة بصاعين، فصاع أقرضته لربي، وصاع تركته، فأمره بأن ينثره في الصدقة، فنزل: ﴿الَّذِينَ

يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾

قَالَ: "لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الصَّدَقَةِ، كُنَّا نَحَامِلُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ، فَقَالُوا: مُرَائِي، وَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ، فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ صَاعِ هَذَا، فَنَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾^(١)، وأصله: المتطوعة، فأدغمت التاء في الطاء؛ لتقارب مخرجيهما^(٢)، وبعرض الاختلاف بين ثعلب والزجاج في ضبط هذه المفردة على المصادر، وجدت أن ابن خالويه يرى أن المناظرة بين الزجاج وثعلب في هذه اللفظة من مكابرة الأعيان، وحجة الزجاج فيها ساقطة؛ حيث ادعى عليه أنه يقولها بتخفيف الطاء، وأنكر ذلك ثعلب بنفسه، وذكر أنه يقولها بالتشديد^(٣)، وتخفيف الطاء ليس بشيء عند المرزوقي^(٤)، وقد حكى بعض المصادر تلك المخاطبة بين ثعلب والزجاج في هذه الكلمة^(٥)، ولا يستبعد أبو سهل الهروي ورود كلمة المتطوعة بتشديد الطاء أو تخفيفها، ووَزَنَ الكلمة وفسرّها بناء على الوجهين فقال: فأما من خفف الطاء فإنه يجعل وزنه مُفَعَّلًا، ويأخذه من قولهم: طاع له يطوع طوعا فهو طائع، إذا انقاد وتابع من غير إكراه، ومنه يقال: جاء فلان طائعا غير مكره، ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ﴾^(٦)، فكأن المُطَوَّعة هم الذين ينقادون إلى الجهاد من غير إكراه السلطان إياهم، وأما من شدد الطاء فإنه يجعل وزنه مُتَفَعَّلَةً، وكان الأصل متطوعة،

(١) صحيح البخاري ١٠٩/٢، حديث رقم ١٤١٥، باب اتقوا النار ولو بشق تمرّة

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه ٤٨٧، وينظر: تهذيب اللغة ٦٧/٣، (ع ط و)، الصحاح

١٢٥٥/٣، مقاييس اللغة ٣/٤٣١، ٤٣٢ (ط و ع)، إسفار الفصيح ٨٧٩/٢، شرح

الفصيح للزمخشري ٦٧١، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٦٣

(٣) ينظر: انتصار ابن خالويه لثعلب ٢٦

(٤) ينظر: شرح الفصيح للمرزوقي ٣٣٨، ٣٣٩

(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٣١٤/٢ (ع ط و)، وينظر المخصص ٥٩/٤، شرح الفصيح

لابن هشام اللخمي ٢٦٣، لسان العرب ٢٤٣/٨ (ط و ع)

(٦) من الآية ١٣٠ سورة المائدة

فأدغمت التاء في الطاء لتقارب مخرجيهما فصار مُطَوَّعةً بتشديد الطاء والواو،
ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ﴾ وأصله المتطوعين^(١)،
والجواليقي يدفع ادعاء الزجاج على ثعلب نطقه الكلمة بتخفيف الطاء فقال: هذا
بهت ومرادة قبيحة فلا كلام فيه، على أنه ما نُقلت عنه هذه اللفظة إلا بتشديد
الطاء، وكذلك رواها لنا من قرأنا عليه هذا الكتاب مسندا إليه.^(٢)

تعليق واستنتاج

اختلفت الرواية عن ثعلب في لفظة المُطَوَّعة، فمن المصادر ما ذكر أنه
يقولها: المُطَوَّعة بتخفيف الطاء وتشديد الواو مؤيدة لرواية الزجاج الذي ينكر
عليه نطق الكلمة هكذا، وهذه الرواية تضعف عندي؛ لأن ثعلبا نفسه أنكرها في
حضرة الزجاج، وتناقل بعض المصادر لها ربما كان من تصرف النساخ؛ لعصبية
نحوية مذهبية؛ غرضها القدح في ثعلب، ومما يدل عندي على أنها من تصرف
النساخ ما ذكره أبو سهل الهروي حين قال: (المطوَّعة) بتشديد الواو وكسرهما
وتخفيف الطاء، هكذا رأيت في نسخ كثيرة من الكتاب - يقصد كتاب الفصيح - كما
أنه أورد الرواية الأخرى فقال: ورأيت في نسخ آخر مشدد الطاء والواو
جميعا^(٣)، فوصف أبي سهل الهروي للرواية التي خطأ فيها الزجاج ثعلبا بأنها في
نسخ كثيرة، أراه نتيجة تصرف النساخ، والذي يرجح ذلك الظن عندي أن مصادر
أخرى وهي كثيرة أيضا على أن الكلمة بتشديد الطاء والواو، وهو ما أرجحه؛ لأن
عالمًا كثعلب لا يخفى عليه أن الكلمة وردت في الذكر الحكيم هكذا ﴿الْمُطَّوِّعِينَ﴾
في الآية المذكورة، وأن أصلها المتطوعين، وورد ذلك في كثير من المصادر،

(١) إسفار الفصيح ٨٧٩/٢

(٢) الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ٣٤

(٣) إسفار الفصيح ٨٧٩/٢

ويقويه ما جاء في مناظرة الزجاج ومخاطبته أن ثعلبا قال بنفسه: ما قلت إلا المطوّعة. (١)

ثالثا: مؤنث أسود بين سوداء وأسودة

يعترض الجواليقي على ثعلب في قوله: وتقول: أسودُ سالخُ، ولا تضيف، والأثنى: أسودة^(٢)، فقال: اعلم أن الأسود إنما هو صفة له بالسواد ثم غلب على الموصوف حتى صار كالاسم فاستغني عن ذكر الموصوف فهو كالأبطح والأجرع والأبرق^(٣) الذي كان صفة ثم صار كالاسم، وكما يقال في مؤنثه: بَطْحاء وجرعاء وبرقاء، ولا يقال: أَبْطَحَة ولا أَجْرَعَة ولا أَبْرَقَة، فكان يجب أن يقال في الأثنى: سوداء، ولا يقال: أسودة، فهذا نعت خالص في الأصل، وقياسه أن يقال: سوداء؛ لأنه استغني عن الموصوف فقد جرى بمنزلة أحمر وأصفر مما لا يجوز في مؤنثه أحمره ولا أصفوره، ومما يوضحه أنه يقال للعجم: حمراء^(٤) فهذا نعت قد صار اسما لهم، ولم يقل: أحمره. (٥)

(١) معجم الأدباء ٥٧/١

(٢) الفصيح ٣١٩

(٣) والأبْطَحُ: مَسِيلٌ واسعٌ فيه دِقَاقُ الحَصَى، الصحاح ٣٥٦/١ (ب ط ح)، والأجرع والجرعاء: الأرض ذات الحزونة تشاكل الرمل، وقيل: هي الرملة السهلة المستوية، وقيل: هي الدعص لا تنبت شيئا. لسان العرب ٤٦/٨ (ج ر ع)، والبرقة والبرقاء: أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل، وجمعها بُرُقٌ وبراق، شبهوه بصحاف لأنه قد استعمل استعمال الأسماء، فإذا اتسعت البرقة فهي الأبرق، لسان العرب ١٦/١٠ (ب ر ق)

(٤) والحمراء: العجم؛ لبياضهم... وكانت العرب تقول للعجم الذين يكون البياض غالبا على

ألوانهم مثل الروم والفرس ومن صاقبهم: إنهم الحمراء، لسان العرب ٢١٠/٤ (ح م ر)

(٥) الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ٥١، ٥٢

الدراسة والتحليل

ينكر الجواليقي على ثعلب قوله: أسودة في مؤنث أسود، والأسود: الحية وجمعها أساود^(١)، ويرى أن مؤنث أسود سواد؛ لأن الأسود صفة غلبت على الموصوف فصارت كالاسم، فاستغنى عن الموصوف، فالأسود مثل الأبطح والأجرع والأبرق، ولم يقل أحد في مؤنثها: أبطحة ولا أجرعة ولا أبرقة، وإنما قيل: بطحاء، وجرعاء، وبرقاء؛ ولذا كان يجب أن يقال في مؤنث أسود: سواد، فأسود وسواد وإن استغنى عن موصوفه، فقد جرى مجرى أحمر وأصفر من الألوان مما لا يجوز في مؤنثه أحمر ولا أصفر، كما بين الجواليقي ذلك بأنه يقال للعجم حمراء، وهو نعت لهم أصبح اسما، ولم يقل: أحمر، والجواليقي في جميع ما ذكر متأثر وتابع لابن درستويه الذي أضاف إلى ما سبق: "ذكر ثعلب في الحية الأنثى: أسودة، والذي قاله غلط، وإنما سمعوا اسم بئر بالبادية تسمى "أسودة" لأنها بجانب جبل أسود، وليس ذلك بوصف، وإنما هو اسم سميت به"^(٢)، وما وضحه ابن درستويه وتبعه الجواليقي فيه من تغليب ثعلب في ذكره مؤنث أسود بمعنى الحية أسودة لا يمكن قبوله، صحيح أن "العرب بئر احتفرت في أصل جبل أخرج^(٣) يسمونها: أخرجة، وبئر احتفرت في أصل جبل أسود، يسمونها أسودة، اشتقوا لهما اسمين من نعت الجبلين"^(٤)؛ وذلك لأن ثعلبا ومن دونه لا يقع في مثل هذا الخلط المزعوم، ويرى ابن الجبان أن ما ذكره ثعلب من قوله في مؤنث أسود أسودة هو شيء من قبل الكوفيين؛ لأن أسود إذا كان وصفا فتأنيثه سواد، وإن كان اسما غير وصف فلا لفظ منه لمؤنث مختص^(٥)، كما أنكر

(١) ينظر: كتاب العين ٢٨٢/٧ (س د و)

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه ٤٩٦، ٤٩٧

(٣) والخرج بالتحريك: لوان سواد وبياض. وجبل أخرج: فيه سواد وبياض إلى حمرة ينظر:

لسان العرب ٢/٢٥٢، ٢٥٣ (خ ر ج).

(٤) كتاب العين ٤/١٥٩ (خ ج ر)، ٢٨٢/٧ (س د و)

(٥) شرح الفصيح في اللغة لابن الجبان ٣١٥

اللحياني أسودَة في مؤنث أسود الحيات^(١)، وردّ أبو سهل الهروي بأن ما أنكر لا ثعلب لا يقدح فيما رواه عن علماء الكوفيين، ولو لم يصح له سماع ذلك منهم لما أثبتته في كتابه، وإذا ورد الشيء المسموع عن من يوثق به تُقبّل ذلك، وإن كان خارجا عن القياس، ومع هذا فإن غيره من أهل اللغة أيضا قد حكى: رأيت أسودات كثيرة، أي حيات، فجمع أسودة على أسودات^(٢)، كما أن ثعلبا يملك من العلم والسماع والدراية ما يمنعه من خلط الأمور بعضها ببعض، وذكر ابن دريد: ورؤي عن بعض أهل اللغة أنه قال: رأيت أسودات كثيرة، أي حيات كثيرة^(٣)، مما يعني أن أسودة وجمعها أسودات وارد في لغة العرب، والأسود من الحيات قيل لأنثاها: أسودة في بعض المصادر^(٤)، وجعل ابن سيدة أسودة في أنثى أسود الحيات نادرا.^(٥)

تعليق واستنتاج

القياس في مؤنث أسود سوداء، ولكن سُمع أسودَة في مؤنث أسود وجمعها أسودات، وإن خرج عن القياس، وثعلب من الثقات الذين إذا أوردوا شيئا مسموعا تُقبّل منهم وإن خالف القياس، فمن سمع حجة على من لم يسمع، فالسماع في اللغة لا يقل عن القياس في حجتيه إن لم يكن أقوى، كما أن حجة المنكر على ثعلب ضعيفة، وهي السماع ببئر في جبل أسود، فأطلق ثعلب على مؤنث أسود أسودَة التباسا بهذا الموضع الذي سمي به البئر، وهذا لا يليق بالإمام ثعلب.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٠، ٨٦١

(٢) إسفار الفصيح ٢/ ٨٩٦

(٣) جمهرة اللغة ٢/ ٦٥٠ (د س و)، وينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٦٠، ٨٦١

(٤) ينظر: المخصص ٢/ ٣١٠، لسان العرب ٣/ ٢٥، تاج العروس ٧/ ٢٧٢ (س ل خ)

(٥) المحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٦٠٠ (س د و)، تاج العروس ٨/ ٢٢٦ (س ود)

المبحث الثالث: (مآخذ على المستوى التركيبي)

أولاً: تركيب (عرق النساء) بين الجواز والمنع:

أورد ثعلب: وهو عرق النساء^(١)، وأنكر عليه الزجاج ذلك، وذكر أنه لا يقال: عرق النساء، كما لا يقال: عرق الأبههر^(٢) ولا عرق الأكل^(٣)، واستدل الزجاج بقول امرئ القيس:

فأنشِبَ أظفارهَ في النَّسا ... فقلتُ هُبِلتَ ألا تنتصِرَ^(٤)

الدراسة والتحليل

ينكر الزجاج على ثعلب قوله: عرق النساء، فكما لا يقال: عرق الأبههر، ولا عرق الأكل، لا يقال: عرق النساء، وأنشد قول امرئ القيس السابق الذي وردت فيه كلمة (النساء) من دون كلمة (عرق)، والقول بعدم جواز التركيب هو رأي الأصمعي، في بعض المصادر^(٥)، وهو أيضا رأي أبي زيد الأنصاري، وأنشد عليه قول الشاعر خدّاش بن زهير العامري وهو جاهلي:

(١) الفصيح ٢٨٩، والنساء عرق من الورك إلى الكعب، المحكم والمحيط الأعظم ٨/٥٨٢ (س ن

ي)

(٢) والأبههر: عرق في الظهر، يقال هو الوريد في العنق، وبعضهم يجعله عرق مستبطن الصلب، لسان العرب ٤/٨٣ (ب ه ر)

(٣) والأكل: عرق في اليد يفسد، وقيل: الأكل عرق الحياة يدعى نهر البدن، وفي كل عضو منه شعبة لها اسم على حدة، فإذا قُطع في اليد لم يرق الدم، ينظر: لسان العرب ١١/٥٨٦ (ك ح ل)

(٤) ينظر: معجم الأدباء ١/٥٦، الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٤/٣١٧، ٣١٨،

المزهر ١/١٦٢، والبيت من المتقارب وهو في ديوان امرئ القيس ص ١٠٧

(٥) ينظر: إصلاح المنطق ١٢٥، أدب الكاتب ٤٠٩، المقصور والممدود لابن ولاد ١٢٢، تهذيب اللغة ١٣/٥٧ (س ن ي)، المخصص ٤/٤٤١، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٢٠، ١٢١

لَعَمْرُ التي جاءت بكم من شَفَّلَحٍ ... لدى نَسِيئِهَا سَابِغِ الإِسْبِ أهْلَبَا^(١)
وبهذا يبطل زعم ابن السكيت الذي أورد عن أبي زيد أنه أجاز قول: عِرْقُ
النَّسَا، ونقل ذلك عنه^(٢)، وكذا يردّ هذا ما ادّعاه الجواليقي في رده على الزجاج؛
حيث قال: وقال أبو زيد الأنصاري: يقال: نَسِيَانٌ ونَسَوَانٌ لتثنية عِرْقِ النَّسَا، وكذا
قال ابن السكيت: وهو عِرْقُ النَّسَا^(٣)، وأبو زيد لم يقل ذلك، وإنما كل ما ذكره هو
أن (نَسِيئِهَا) في قول خدّاش بن زهير واحدهما نَسَا، وهو عِرْقُ النَّسَا في الفخذ^(٤)، إلا
إذا كان ابن السكيت والجواليقي رجعا إلى نسخة من نوادر أبي زيد غير التي
بأيدينا، وجعل ابن درستويه عِرْقُ النَّسَا من غلط العامة، كما تخطئ في قولها:
عِرْقُ الأَكْحَلِ، وعِرْقُ القَيْقَالِ^(٥)، ونحو ذلك؛ فتضيف العِرْقُ إلى اسم العِرْقِ، ولا
يجوز ذلك؛ لأنه إضافة الشيء إلى نفسه، وإنما الصواب أن يقال: هو القَيْفَالِ،
وهو الأَكْحَلِ، وهو النَّسَا؛ لأن النَّسَا اسم العرق الذي يمتد من الوَرِكِ إلى الساق^(٦)،
وأورد علي بن حمزة البصري^(٧) أن قول ثعلب: عِرْقُ النَّسَا غلط، إنما النسَا
عِرْقُ، ولا يقال: عِرْقُ العِرْقِ، واستدل بقول امرئ القيس الذي أورده الزجاج،
وزاد قول الآخر:

- (١) البيت من الطويل، ونسبها: واحدهما: نَسَا، وهو عِرْقُ فِي الفَخْدِ، ينظر: النوادر ١٧٨ -
١٨٠ والشَّفَّلَحُ: الحر الغليظ الحُرُوفِ المسترخي، وقيل: هُوَ من الرِّجَالِ: الواسع المنخرين
العظيم الشفتين، وَمِن النَّسَاءِ: الضخمة الأسكتين الواسعة المَتَاعِ، والشَّفَّلَحُ: تَمَرُ الكِبَرِ إذا
تفتح، واحده شَفَّلَحَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ تَشْبِيهِ، المحكم والمحيط الأعظم ٦٠/٤ (ح ل ش ف)
(٢) في إصلاح المنطق ص ١٠٩: "أبو زيد: يقال: نَسِيَانٌ ونَسَوَانٌ، لتثنية عِرْقِ النَّسَا" وأبو
زيد لم يقل: عِرْقُ النَّسَا، ينظر: النوادر ص ١٨٠
(٣) الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب للجواليقي ٢٢
(٤) ينظر النوادر لأبي زيد ١٨٠
(٥) والقَيْقَالِ: عِرْقُ فِي اليَدِ يُقْصَدُ، وهو معرب. لسان العرب ٥٦٢/١١ (ق ف ل)
(٦) تصحيح الفصح وشرحه ٢٦٤، وينظر: إسفار الفصح ٥٨٠/٢، ٥٨١
(٧) يكنى أبا النعيم من أهل اللغة الفضلاء، وله ردود على جماعة من أئمة أهل اللغة كابن
دريد والأصمعي وابن الأعرابي وغيرهم، ت ٣٧٥، ينظر: معجم الأدباء ٤/١٧٥٤

وللكبير رثيات أربع الركبتان والنساء والأخدع^(١)

كما أورد قول الأغلب^(٢):

من اللجيميّين^(٣) أرباب القرى ليست به واهنة ولا نسا^(٤)

وذكر المرزوقي أن "عرق النساء" مما عيب فيه أبو العباس، وقيل: الصواب هو: النساء، وأورد بيت امرئ القيس السابق، كما احتجّ ببيت آخر له في صفة الفرس:

شَنَجَ النِّسَاءَ^(٥)

(١) هو من الرجز لجواس بن نعيم بن الحارث أحد بني الهجيم بن عمرو بن تميم، قال أبو سعيد السكري: ويعرف بابن أم نهار وهي أم أبيه وبها يعرف هو وأبوه، ينظر: المؤلف والمختلف للأدي ٩٣، ٩٤، والرثية، بالفتح: وجع في الركبتين والمفاصل. لسان العرب ٣٠٨/١٤، ٣٠٩ (رثا)، والأخدع: عرق في موضع المحمّتين، وهو شعبة من الوريد. وهما أخذعان، وربما وقعت الشربة على أحدهما فينزف صاحبه، الصحاح ١٢٠٢/٣ (خ د ع).

(٢) من أرجوزة قالها الأغلب العجلي في سجاح لما تزوجت مسيلمة الكذاب، ينظر: شعراء أمويون ص ١٦٩ د/نور حمود القيسي، برواية: (ليس بذئ واهنة)، بدلا من: (ليست به واهنة)

(٣) في اللسان ٥٣٥/١٢ (ل ج م): وبنو لجيم: بطن، وفي نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٤١٠: بنو لجيم: بطن من بكر بن صعب، وهم بنو لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل

(٤) المنقوص والممدود للفراء والتنبيهات لعلي بن حمزة ص ١٨١، والواهنة: داء يصيب الإنسان في أخذه عند الكبر، جمهرة اللغة ٩٦٦/٢ (ن ه و)

(٥) من بيت لامرئ القيس أيضا من الطويل وهو في ديوانه ص ١٣٨، وتام البيت:

سليم الشظي عبل الشوى شنج النساء... له حجابات مشرفات على الفالي

- الشظي: عصب صغار في الوظيف، وقيل: الشظي عظيم لازق بالذراع. لسان العرب ٤٣٣/١٤ (ش ظ ي) ورجل عبل الذراعين: ضخمهما. وفرس عبل الشوى، أي غليظ القوائم. الصحاح ١٧٥٦/٥ (ع ب ل)، الشوى: اليدان والرجلان، وقيل: اليدان والرجلان والرأس من الآدميين وكل ما ليس مقتلا. وقال بعضهم: الشوى جماعة الأطراف. لسان العرب ٤٤٧/١٤ (ش وي) الشنج: تقبض في الجلد. الصحاح ٣٢٥/١ (ش ن ج) والقال: لغة في الفائل، وامرؤ القيس أراد على الفائل فقلب، وهو عرق في الفخذين يكون في خربة الورك ينحدر في الرجل، لسان العرب ٥٣٦/١١ (ف ي ل)

وذكر أنه إذا كان النَّسَا هو العرق فالشيء لا يضاف إلى نفسه، وكما لم يقل: عرق الصافن^(١)، وعرق الأكل، وعرقا الودجين، كذلك لا يقال: عرق النَّسَا، وقد جاء عرق النَّسَا في بعض ما يؤثر على ما به من الضعف، لكن إن سلم أبو العباس من اختياره الخطأ لم يسلم من اختياره الأردأ^(٢)، وذكر الزمخشري رأي بعض المنكرين على ثعلب، وأورد في استدلالهم زيادة على ما سبق قول أبي دواد الأيادي:

وقَصْرَى شَنْجِ الأَنْسَا ء نَبَّحَ من الشَّعْبِ^(٣)

ولئن أورد المعترضون على قول ثعلب: "عرق النَّسَا"، ما أوردوه فإنه قد جاء أيضا ما يعضد قول ثعلب عن كثير من العلماء، وفي العديد من المصادر، فقد أورد الأخفش الأوسط التركيب: فقال: ويقال: "عرق النَّسَا"^(٤)، وورد أيضا عن ابن السكيت في أكثر من موضع^(٥)، وانتصر ابن خالويه لجواز قول ثعلب: عرق النَّسَا، مستدلا بما ورد في تفسير قول الله تعالى تَمَسَّهٖ بِكُلِّ أَلْطَمٍ كَانَ حَلَا لِيَّ

(١) والشافن: عرق في باطن الصلب طولاً متصل به نياط القلب، ويسمى الأكل... وقال أبو الهيثم: الأكل والأبجل والشافن هي العروق التي تفسد، وهي في الرجل صافن، وفي اليد أكل. لسان العرب ٢٤٧/١٣، ٢٤٨ (ص ف ن).

(٢) ينظر: شرح الفصيح للمرزوقي ١٦١

(٣) شرح الفصيح للزمخشري ٣٦٢، وينظر: تصحيح الفصيح وشرحه ٢٦٤، المحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٥٨٢ (س ن ي)، والبيت المذكور من الهزج، وهو في ديوان أبي دواد الأيادي ص ٤٧ برواية (نبا ح) بدلا من (نَّبَح)، والقَصْرَى والقَصِيرَى: أسفل الأضلاع، وقيل هي الضلع التي تلي الشاكلة، وهي الواهنة، وقيل: هي آخر ضلع في الجنب، أو الضلع التي تلي الشاكلة بين الجنب والبطن، لسان العرب ١٠٣/٥ (ق ص ر)

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٥٧/١

(٥) إصلاح المنطق ١٠٩، ١٢٥، وينظر: الصحاح ٢٥٠٨/٦ (ن س ا) وأورد الأزهرى عكس ذلك عن ابن السكيت، فيقول: وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هُوَ النَّسَا لِهَذَا الْعِرْقِ، وَكَأ تَقُلُّ عِرْقَ النَّسَا، تهذيب اللغة ٥٧/١٣ (س ن ي)

إِسْرَوَيْلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَوَيْلُ عَلَى نَفْسِهِ ۗ^(١)، بأنه ورد عن بعض السلف أن يعقوب عليه السلام كان به عِرْق النَّسَاءِ^(٢)، يقول ابن خالويه: فلم يَجْزُ لثعلب أن يترك لفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويأخذ بقول الشاعر، يقصد امرأ القيس^(٣)، ولكنه في شرح الفصيح ذكر تخطئة من خطأ ثعلبا من دون الرد عليه أو الانتصار لثعلب^(٤)، وكأنه موافق للزجاج في اعتراضه على ثعلب، وكذا الأمر في شرحه لمقصورة ابن دريد، يقول: ولا يقال: عِرْقُ النَّسَاءِ، إنما هو النَّسَاءُ بعينه، كما لا يقال: عِرْقُ الْأَكْحَلِ، وأنشد بيت امرئ القيس السابق^(٥)، ويبدو لي أن انتصاره فيما انتصر فيه لثعلب صُنّف بعد تأليفه كل من شرح الفصيح، وشرح مقصورة ابن دريد، وابن فارس يقول: وَيَقُولُونَ: هُوَ النَّسَاءُ، وَهُوَ عِرْقُ النَّسَاءِ، كُلُّ ذَلِكَ يُقَالُ، قَالَ:

فَأَحْدِيثُهُ لَمَّا أَتَانِي بِقِرْبَةٍ ... كَعِرْقِ النَّسَاءِ لَمْ يُعْطَ بَطْنًا وَلَا ظَهْرًا^(٦)

وتبع أبو منصور الجواليقي ابن خالويه فيما ذهب إليه من الانتصار لثعلب وجواز التركيب عن بعض العلماء، كما بيّن أن الزجاج نفسه وهو الذي أنكر التركيب قد أورده نقلا عن أهل التفسير^(٧)، فكيف يُعَدُّ خطأ ما يستصوبه؟ وأضاف

(١) من الآية ٩٣ آل عمران

(٢) ذكر بعض الصحابة والسلف منهم ابن عباس والضحاك وقتادة وآخرون أن يعقوب عليه

السلام كان يأخذه عرق النساء، ينظر: جامع البيان ٩/٦ - ١٣

(٣) ينظر: انتصار ابن خالويه لثعلب دراسة وتحقيقا ٢١١، ٢٢

(٤) ينظر: شرح الفصيح لابن خالويه ٢١٧

(٥) ينظر: جهود ابن خالويه في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد ٢٤٦

(٦) مقاييس اللغة ٥/٢٢٢ (ن س ي) والبيت المذكور من الطويل، غير منسوب لقاتل، وهو

مما يدل على جواز قولهم: عرق النساء

(٧) عند بيان معنى آية ﴿كُلُّ الْأَطْعَامِ كَانَ حَلَالًا لِيَّ إِسْرَوَيْلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَوَيْلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ هو قيل في

التفسير: إن ذلك الوجود كان عرق النساء، معاني القرآن وإعرابه ٤٤٣/١

الجواليقي: وإذا كان للشيء اسمان وخيف اللبس أضافوا أحدهما للآخر للتبيين وزوال اللبس، كما قالوا: صلاة الأولى ومسجد الجامع وحبّة الخضراء وكذلك أضافوا اللقب إلى الاسم، فقالوا: قيس قفة، وسعيد كُرز، وقيس هو قفة، وزيد بطة، وليس قول امرئ القيس:

فأنشِبَ أظفاره في النَّسَا

بمانع من أن يقال: عرق النساء، ولم يقولوا عرق الأَبْجَل، ولا عرق الأَحْل؛ لأنه لا حاجة بهما إلى التبيين، كما احتاج إليه النساء^(١)، وذكر الزمخشري أنه ليس للطن على ثعلب وجه؛ وذلك لأن قولهم: عرق النساء، من الشهرة بمكان، وورد عن أهل التفسير كما سبق، وورد عرق النساء في قول الشاعر:^(٢)

لما رأيت ملوك كندة أعرضت كالرَّجْلِ خان الرَّجْلِ عرقُ نساءها^(٣)

وحكى الكسائي وغيره: عرق النساء^(٤)، وصرح ابن هشام اللخمي أن قولهم: عرق النساء قد جاء في الشعر الفصيح، مشيرا إلى بيت فروة^(٥)، كما أن دعوى رفض التركيب بحجة أنها من إضافة الشيء إلى نفسه رده ابن الحنبلي بأن هذا من إضافة العام إلى الخاص نحو شجر الأراك، وعلم الفقه.^(٦)

(١) الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب للجواليقي ٢١ - ٢٣

(٢) فروة بن مُسيك، وهو صحابي أسلم عام الفتح، والبيت من الكامل، ينظر: خزانة الأدب

للبيغدادي ١١٦/٤، وهو في شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٢٠، ١٢١

(٣) ينظر: شرح الفصيح للزمخشري ٣٦٢، ٣٦٣، درة الغواص ٢٦٣، ٢٦٤

(٤) سمط الآلي ٩١٨/١، ٩١٩

(٥) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٢٠، ١٢١

(٦) ينظر: سهم الأحاظ في وهم الألفاظ ٣٨

تعليق واستنتاج

تبيّن مما سبق أن قولهم: عرق النسا، جائز، وورد في كلام السلف الأثبات الفصحاء، كما جاء في شعر فصيح، وأيضا قولهم: النسا، من دون ذكر كلمة (عرق) فصيح، وهو الأفصح عند ابن الأثير وغيره^(١)، وإذا ثبت أن عرق النسا فصيح وجاء في كلام العرب الفصيح فلا ينبغي أن يُخطأ ويغلط قائله، يقول ابن بري بعد أن حكى ورود التركيب عن أهل التفسير: فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مَسْمُوعٌ فَلَا وَجْهَ لِإِنكَارِ قَوْلِهِمْ عِرْقَ النَّسَاءِ، قَالَ: وَيَكُونُ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى اسْمِهِ كَحَبْلِ الْوَرِيدِ وَنَحْوِهِ..... ثم قال: وَقَدْ يُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ إِذَا اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ كَحَبْلِ الْوَرِيدِ وَحَبِّ الْحَصِيدِ وَثَابِتِ قُطْنَةَ وَسَعِيدِ كُرْزٍ، ثُمَّ أَشَدُّ قَوْلِ فِرْوَةَ السَّابِقِ، ثُمَّ قَالَ: وَمِمَّا يُقَوِّي قَوْلَهُمْ: عِرْقَ النَّسَاءِ قَوْلُ هَمِيَانَ^(٢):

كَأَنَّمَا يَبْجَعُ عِرْقًا أَبْيَضَهُ

والأبيضُ: هُوَ الْعِرْقُ^(٣)، وإجازة التركيب أو رفضه راجعة في نظري إلى عصبية نحوية مذهبية، فالكوفيون ومنهم ثعلب يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، ويحتجون بورود ذلك في كلام الله وفي كلام العرب كثيرا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾^(٤)، فاليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت هو المنعوت في المعنى، فأضاف المنعوت

(١) ينظر: النهاية ٥١/٥، لسان العرب ٣٢١/١٥ (ن س ا)

(٢) هو هميان بن قحافة أحد بني عوافة بن سعد بن زيد مناة بن تميم راجز محسن إسلامي،

ينظر: سمط الآلي في شرح أمالي القالي ٥٧١/١

(٣) لسان العرب ٣٢٢/١٥ (ن س ا) وشعر هميان من الرجز، ويجمع مضارع وجع فلان

يوجع ويجمع ويجاع، فهو وجع، لسان العرب ٣٧٩/٨ (و ج ع)، والأبيض متناه: الأبيضان،

والأبيضان: عرقان في حالب البعير، الصحاح ٣/١٠٦٦، ١٠٦٧ (ب ي ض)

(٤) سورة الواقعة ٩٥

إلى النعت وهما بمعنى واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾^(١)، فأضاف دار إلى الآخرة وهما بمعنى واحد، ومنه من كلام العرب: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، والأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، أما البصريون فلا يجيزون ذلك؛ لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه، وأولوا ما احتج به الكوفيون بأنه كله محمول على حذف مضاف، والتقدير في الآية الأولى: حق الأمر اليقين، وفي الثانية: ودار الساعة الآخرة، والتقدير فيما ورد من قول العرب: صلاة الساعة الأولى، ومسجد الموضع الجامع^(٢)، وبغض النظر عن الخلاف النحوي المذهبي، فما دام التركيب واردة عن العرب في فصيح كلامهم المنثور والمنظوم فلا ينبغي أن يُخطأ الناطق به، يقول ابن هشام اللخمي: وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداهما أفصح من الأخرى، فكيف تُلحَنُ بها العامة، وقد نطقت بها العرب؟ وإنما تُلحَنُ العامة بما لم يتكلم به عربي^(٣)، فابن هشام يعيب على من يُلحَنُ العامي فيما ورد له لغتان من كلام العرب، وبيّن أن العامي يُخطأ فيما لم يرد عن عربي، ونحن هنا أمام تركيب ورد في فصيح كلام العرب، ونطق بها عالم ثقة كتغلب، وله ما يؤيده من كلام العرب، فكيف يُخطأ؟ إلا إذا كان الدافع هو المذهبية العمياء والعصبية المقيتة للمذاهب النحوية، والرأي عندي بعد ما سبق أن قولهم: (عرق النساء)، جائز، و(النساء) من دون عرق جائز؛ لمجيء كل منهما في الشعر الفصيح.

(١) من الآية ٣٢ الأنعام

(٢) ينظر: الإتصاف في مسائل الخلاف ٢/٣٢٦، ٣٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٦٥،

١٦٦، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/٤٨، ٤٩

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ٤١

ثانياً: وصف المؤنث بالمصدر:

يخطئ الزجاج ثعلبا في قوله: ورجل عَزَبٌ وامرأة عَزَبَةٌ^(١)، وذكر أنه يقال: رجل عذب وامرأة عذب؛ لأن عَزَباً مصدر وصف به فلا يجمع ولا يثنى ولا يؤنث، كما يقال رجل خصم وامرأة خصم، مستدلاً بقول الراجز:

(١) الفصيح ٣٢٠، ومن العرب من يقول: رجل أعزب بالهمزة وهو قليل ردي، وعليها قول الشاعر:

أقبل في ثوبَي معافريٍّ بين اختلاطِ الليل والعشيِّ
وبصرتُ بأعزبٍ بهيٍّ غرَّ جنابيَّ جميلِ الزِّيِّ

وهذا الرجز في شطريه الأول والثاني معزو إلى الأغلب العجلي، ينظر: شعراء أمويون ١٦٨، ١٦٩، ولم أعثر على الشطرين الثالث والرابع، ووصف القاسم الأنباري أعزب بأنها لغة شاذة:
وعلى اللغة العالية قول ذي الرمة:

(تجلو البوارقُ عن مُجرَمَزٍ لَهَقٍ ... كأنَّهُ مُتَقَبِّي يَلْمِقُ عَزَبُ)

ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٢٧٩، وابن درستويه يجعل قولهم: (أعزب) وصفا للرجل من كلام العامة، وهو خطأ، ولو كان صوابا لقبل للمرأة: عزباء، على فعلاء، وليس هذا من باب العيوب والألوان. ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه ٥٠٥، وأجاز بعضهم أعزب، ينظر: لسان العرب ١/٥٩٦ (ع ز ب) ويؤيده ما جاء في صحيح البخاري: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، «أَنَّ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ شَابٌّ أَعَزَبٌ لَا أَهْلَ لَهُ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» ١/٩٦، حديث رقم ٤٤٠، باب نوم الرجل في المسجد، وبيت ذي الرمة من البسيط، البوارق: "السحابات فيها برق، وقوله: "عن مُجرَمَزٍ"، يريد: عن ثور قد انقبض واجتمع بعضه إلى بعض مما أصابه من المطر والبرد، و"لهق": أبيض. فأراد: إذا برقت البرقة انجلى الثور، أي: أضاء واستبان، كأنه "متقبي": لايسُ قباء؛ لأن الثور أبيض وفي وجهه سفعةٌ وخطوطٌ سوادٍ في قوائمه، وسائرُ ذلك أبيض، فشبه بياضه بالقباء الأبيض، واليلمق هو "يلمه" بالفارسية، ومعناه: القباء المحشو، ثم عربيّه فقال: "يلمق"، و"عزب": وحده، أي: كأن الثور رجل وحده، عليه قباء. ينظر: ديوان ذي الرمة شرح الباهلي ١/٨٧

يا من يدلّ عزبًا على عزب^(١)

الدراسة والتحليل

بعرض نخطنة الزجاج ثعلب على المصادر في قوله: امرأة عزبة للتي لا زوج لها، ظهر أنها صحيحة مروية، وأن أبا عبيد وغيره رواها عن الكسائي والفراء^(٢)، وورد قولهم: امرأة عزبة في بعض المصادر من دون عزو لأحد^(٣)، وفي بعض المصادر: امرأة عزب، والرجل والمرأة سواء، فكما يقال: رجل عزب، يقال: امرأة عزب^(٤)، ويرى ابن درستويه أن امرأة عزبة ليس من فصيح الكلام، وإن كان قد قيل، وإنما الفصح أن يقال للذكر والأنثى: عزب بغير هاء؛ لأنه مصدر قد وصف به، مثل دَنَفَ وَقَمَنَ، وَعَدَلَ وَرَضَى، واستدل بالرجز الذي أورده الزجاج^(٥)، والمصادر إذا وصف بها استوى فيها المذكر والمؤنث، والتثنية والجمع على لفظ الواحد^(٦)، وابن خالويه ينتصر لثعلب ويصف إنكار الزجاج له

(١) ينظر: معجم الأدباء ٥٧/١، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٨٢، ٢٨٣، الأشباه والنظائر في النحو ٣١٩/٤، المزهري ١/١٦٢، والرجز المذكور للحمارس أو لعمرة بنت الحمارس، وتاماه:

على ابنة الحمارس الشيخ الأرب

ينظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت ٢٥٨، تصحيح الفصيح وشرحه ٥٠٥، والحمارس: الشديد، والشيخ الأرب: الكرية، الذي لنا يدنى من حرمة، والجمع: أعزاب، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٥٣٠/١ (ع ز ب)

(٢) ينظر: الغريب المصنف ٤٠٥/٢، ٤٠٩، تهذيب اللغة ٨٨/٢

(٣) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٧٩/٢، مجمل اللغة ٦٦٦ (ع ز ب)، إسفار الفصيح ٩٠٧/٢، المحكم ٥٣٠/١ (ع ز ب)، المخصص ٣٥٥/١، لسان العرب ٥٩٥/١ (ع ز ب)

(٤) جمهرة اللغة ٢٥٧/١ (ب ت ي)، ٣٣٣ (ب ز ع)، شرح كتاب سيبويه ٣٧١/٤

(٥) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه ٤٦٩

(٦) السابق ٥٠٥

في قوله: رجل عذب إنه مصدر لا تدخله الهاء بأنه خطأ عظيم؛ لأن العذب اسم
وصفة بمنزلة العازب، وورد في شعر ابن أحرمر حين قال:

حتى إذا ذرَّ قرنُ الشمسِ صَبَّحَها أضري ابن قرآن بات الوحش والعزبا^(١)

وأن الأصمعي وابن الأعرابي والطوسي يقولون: إن الشاعر أراد بات
عازبا، وأشار ابن خالويه أنه يقال: امرأة عذب وعزبة، غير أن ثعلبا اختار اللغة
الفصحى، ثم ذكر: وأما تشبيهه عَزَبًا بِـ خَصَمٍ فَخَطَأُ ثَانٍ؛ لأن الخصم كالعدل
والرَضَى والدَنْفَ والقَمَنَ والصوم والفطر، وما شاكل ذلك، فإنه جرى عند العرب
كالمصدر لا يثنى ولا يجمع في اللغة الفصيحة، قال الله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ هَذِهِ لَأَخَوَاتُ
صَيِّفِي﴾^(٢)، وقد يقال: أضياف وضيوف وامرأة ضيفة وضيف، وقد قال العرب:
امرأة مُحَمِقٍ ومُحَمِقَةٍ، وعاشق وعاشقة، وغلام وغلّامة، ورجل ورجلة، وشيخ
وشيخة، وكَهْلٌ وكَهْلَةٌ، وشبه هذا لا يحصى كثرة، فلا أدري لم عاب عزبا
وعزبة؟^(٣)، ولكن ابن خالويه في شرح الفصحح يوافق الزجاج فيما ذهب إليه
فقال: والصواب أن تقول: رجل عَزَبَ وامرأة كذلك^(٤)، وربما كان تأليفه للشرح
قبل تصنيفه للانتصار، ويروي الأزهري عن ابن بُزُرْج^(٥) فيما قرأ له بخط أبي

(١) البيت من البسيط، وهو في شعر ابن أحرمر برواية: (صَبَّحَها) بدلا من: (صبحها)، وذرَّ قرن
الشمس: طلعت أول ظلوعها، الضرو: الكلب الضاري، والجمع ضراء وأضُرٌّ، بات الوحش
والعزبا: بات وحشا عزبا، أي بات مع الوحش بعيدا عن أهله، ابن قرآن: اسم القانص أو
الصائد، شعر ابن أحرمر الباهلي ص ٤٣

(٢) من الآية ٦٨ سورة الحجر

(٣) انتصار ابن خالويه لثعلب ٢٦-٢٨ بتصريف، ليس في كلام العرب ٢٧٥

(٤) شرح الفصحح لابن خالويه ٤٤٧

(٥) بُزُرْج بن محمد أبو محمد العروضي، مولى بُجَيْلَةَ، من موالي كندة، وعلماء الكوفة، صنف
كتابا في العروض ينقض فيه العروض في زعمه على الخليل، وكان كذابا، ولم أفق على
سنة وفاته. ينظر: معجم الأدباء ٧٤٥/٢، إنباه الرواة ٢٧٦/١-٢٧٨

الهيثم: رجل عَزَب، ورجلان عَزَبَان، وقوم أعْزَاب، وامرأة عَزْبَة، ونسوة عَزَبَات، ونساء عَزَاب: لا أزواج لهن، كما يروي عن النضر^(١) قول المنتجع^(٢): يقال: امرأة عَزب بغير هاء، قال: ولا تقل: امرأة عَزْبَة، وأنشد في صفة امرأة جعلها عَزْبَا بغير هاء:

إذا العَزْبُ الهَوْجَاءُ بالعِطْرِ نَافَحَتْ ... بَدَتْ شَمْسُ دَجْنٍ طَلَّةٌ مَا تَعَطَّرُ^(٣)

ونقل الأزهري عن الأصمعي أنه يقال: رجل عَزب، ولم يدر كيف يقال للمرأة؟ قال أبو حاتم: ويقال للمرأة أيضا عَزب، واستدل بالرجز المنسوب لابنة الحماس^(٤)، وجعل المرزوقي الجيد في وصف المرأة: عَزَب، مستدلا بقول ابنة الحماس؛ لأنه مصدر وُصِفَ بهن، ومن قال: عَزْبَة أجراها لتردها في الصفات مُجْرَى ضَيْفَة، وما أشبهه مما هو في الأصل مصدر، ثم أنث وتثني وجمع^(٥)، وقال

(١) هو النضر بن شَمِيل بن خَرَشَة من أهل مرو وتوفي بها سنة ٥٢٠٣، وكان عالماً بفنون من العلم، وكان صدوقاً ثقة، ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٥٥، ٦١
(٢) المنتجع الأعرابي هو من بني نَبْهَان من طيء، قال الأصمعي: وسألت المنتجع عن السَّمِيدِج، فقال: هو السَّيْدُ المُوَطَّأ الأكناف. طبقات النحويين واللغويين ١٥٧
(٣) البيت من الطويل، وهو للعَجِير السلولي في: التكملة والسذيل والصلة ٢١٠/١ (ع ز ب)، والأهوج: المتسرع في الأمور، أو الأحمق، والهوجاء من صفات الناقة خاصة، ويقصد بها السريعة، لسان العرب ٣٩٤/٢ (ه و ج) ويقصد بالهوجاء في صفة المرأة: البلهاء الحمقاء، ونفح الطيب يَنْفَحُ نَفْحًا ونَفْحًا: أَرْج، المحكم والمحيط الأعظم ٣٨٤/٣ (ح ن ف)، وأرج الطيب: فاح، ينظر: الصحاح ٢٩٨/١ (أ ر ج)، والدجن: المطر الكثير، الصحاح ٢١١٠/٥ (د ج ن) والطل: أخف المطر وأضعفه، المحكم والمحيط الأعظم ١٢٧/٩ (ط ل)، ولعله قصد بمعنى البيت: تشبيه أريج المرأة البلهاء المتعطرة بضعيف المطر وخفيفه في عدم الانتباه له والاعتداد به.

(٤) تهذيب اللغة ٨٨/٢ (ع ز ب)

(٥) شرح الفصيح للمرزوقي ٣٥٥

الزمخشري: وفي المرأة وجهان: عَزَبٌ وَعَزْبَةٌ، وكلاهما فصيح^(١)، ودافع الجواليقي عن ثعلب في جواز قولهم: امرأة عزبة، فذكر أن الزجاج قد منع ما جوزة العلماء، وأورد ما ذكره الكسائي والفراء من ورود ذلك عن العرب، كما أنه ذكر أن الزجاج قد منع ما يوجب القياس؛ لأن الوصف إذا كان صالحاً للمذكر والمؤنث فلا بد أن تلحقه الهاء عند وصف المؤنث، فيقال: عزبة، كما يقال قائمة، وقاعدة؛ لأن المذكر يُشركها فيه، فهذا يقوي قول أبي العباس، ولا يدل قول ابنة الحمارس على أنه لا يجوز عَزْبَةٌ؛ لأنها ليست بمصدر، والمصدر هو العُزْبَةُ والعُزُوبَةُ، وأما استشهاده بالخصم أنه لا يثنى ولا يجمع فقد قالوا خصمان وخصوم، قال الله تعالى ﴿حَصَمَانِ بَعَى بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ﴾.^{(٢)(٣)}

تعليق واستنتاج

كان معتمد الزجاج ومن تابعه في إنكارهم على ثعلب قوله: امرأة عَزْبَةٌ، أنها مصدر، والمصادر لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث، وكلمة عذب ليست بمصدر، وإنما هي اسم أو وصف، وجاءت في شعر ابن أحمَر السابق مراداً بها الوصف عازب، كما ذكر الأصمعي وابن الأعرابي والطوسي، والمصدر هو العُزُوبَةُ، يقول ابن سيده: وَقَدْ عَزَبَ يَعْزُبُ عَزُوبَةً فَهُوَ عَازِبٌ. وجمعه: عَزَابٌ، والعَزَبُ: اسم للجمع^(٤)، وذكر الزبيدي أن فعلاً كما يكون مصدراً عند الصرفيين لفعل المكسور اللازم كالفرح والجدل يكون صفة، كالحسن، والبطل، وليس خاصاً بأوزان

(١) ينظر: شرح الفصيح للزمخشري ٦٨٩

(٢) من الآية ٢٢ سورة ص

(٣) ينظر: الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ٢٧، ٢٨، وذكر محقق هذه المسائل أن الزجاج لم يقل بتثنية خصم أو جمعها، ومع ذلك فإن الزجاج كان ينبغي عليه ألا يستشهد بها؛ لأنها تثنى وتجمع، ويراجع في هذه الردود، تاج العروس ٣/٣٦١، ٣٦٢ (ع ز ب)

(٤) المحكم والمحيط الأعظم ١/٥٣٠ (ع ز ب)

المصدر^(١)، وورود عَزْبَة وصفا للمرأة فيما سبق يراد به الوصف لا المصدر، ونص على الوصفية في الكلمة بعض من استشهدوا بها، وورد القول بجواز قولهم: امرأة عزبة عن ابن بُرْزُج والكسائي والفراء، كما أن ما عدّه الزجاج نظائر لعزبة في عدم جواز تثنيتها أو جمعها أو تأنيثها كألفاظ الخصم والضيف، هي أيضا ليست بمصادر، وإنما هي أسماء، ومن تثنية خصم في القرآن قوله تعالى ﴿هَذَاكَنْ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا فِي رِيْبِهِمْ﴾^(٢) وجمع ضيف وثني، ولحقت التاء عند وصف المرأة فقيل: امرأة ضيفة، بل ورد عن بعضهم كما سبق تثنية عذب وجمعها وتأنيثها، فضلا عن كل ذلك فقد وردت عَزْبَة وصفا للمرأة عن الأعلام الثقات.

ومما تقدم لا ينبغي أن يخطأ ثعلب أو يُغلط فيما ذهب إليه من جواز: امرأة عَزْبَة؛ بل إنه رآها هي الفصحى في وصف المرأة كما ذكر ابن خالويه^(٣)؛ لذا ذكرها؛ ولأنه لا يُخطأ العامي فضلا عن العالم فيما ورد عن عربي، يقول ابن هشام اللخمي: وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداهما أفصح من الأخرى، فكيف تُلحَّن بها العامة، وقد نطقت بها العرب؟ وإنما تُلحَّن العامة بما لم يتكلم به عربي.^(٤)

(١) تاج العروس ٣/٣٦١، ٣٦٢ (ع ز ب)

(٢) من الآية ١٩ سورة الحج

(٣) انتصار ابن خالويه لثعلب ٢٧

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ٤١

ثالثا: بين الإفراد والجمع في اسم التفضيل المضاف:

يقول ثعلب: هذا كتاب اختيار فصيح الكلام، مما يجرى في كلام الناس وكتبهم، منه ما فيه واحدة والناس على خلفها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهن^(١)، وذكر الجواليقي: قيل: كان الأولى أن يقول ثعلب: فاخترنا فصاحهن؛ لأنه الأفصح كما اشترط في الكتاب، وأورد ذلك اعتمادا على أن أفصح اسم تفضيل^(٢) مضاف، وهو في حال الإضافة إلى معرفة الأجود فيه أن يثنى ويجمع ويؤنث، فيقال: الزيدان أفضلا عشيرتهما، والزيدون أفضل قومهم، وهند فضلى نساؤها، والهندان فضليا نساها، والهندات فضل نساها، ولغة أخرى لا يثنى ولا يجمع، تقول: الهندان أفضل النساء وهذه اللغة ليست بالجيدة؛ لأن حاله في الإضافة كحالها في الألف واللام.^(٣)

(١) الفصيح ٢٦٠

(٢) لاسم التفضيل ثلاث حالات: إحداها: أن يكون مجردا من أل والإضافة، فيجب له حمان: أحدهما: أن يكون مفردا مذكرا دائما؛ نحو قوله تعالى: ﴿لِيُؤسِّفَ وَأَخُوهُ أُمَّتٌ﴾ من الآية ٨ سورة يوسف، والثاني: أن يؤتى بعده بمن جارة للمفضول، وقد تحذفان نحو قوله سبحانه: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ الآية ١٧ سورة الأعلى، وقد جاء الإثبات والحذف في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ أي: منك، من الآية ٣٤ سورة الكهف، الحالة الثانية: أن يكون بأل؛ فيجب له حمان: أحدهما: أن يكون مطابقا لموصوفه؛ نحو: "زيد الأفضل"، و"هند الفضلى"، و"الزيدان الأفضلان"، و"الزيدون الأفضلون"، و"الهندات الفضليات"، أو "الفضل" والثاني: ألا يؤتى معه بمن، الثالثة: أن يكون مضافا، فإن كانت إضافته إلى تكرة؛ لزمه أمران؛ التذكير، والتوحيد، كما يلزمان المجرد؛ لاستوائهما في التنكير، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق، نحو: "الزيدان أفضل رجلين" و"الزيدون أفضل رجال"، و"هند أفضل امرأة"، فأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوْلَىٰ كَافِرٍ بِهِ﴾ من الآية ٤١ سورة البقرة فالتقدير: أول فريق كافر، وإن كانت الإضافة إلى معرفة؛ فإن أول أفعال بما لا تفضيل فيه وجبت المطابقة، كقولهم: "الناقص والأشج أعداء بني مروان"؛ أي: عادلاهم، وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة؛ جازت المطابقة وتركها، ينظر: أوضح المسالك ٢٥٦/٣ - ٢٦٦

(٣) ينظر: الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب ٤٤، ٤٥

الدراسة والتحليل

يذكر الجواليقي أن ثعلبا قد خالف منهجه في خطبة كتابه في عدم ذكره الأفصح في قوله: فاخترنا أفصحهن، والضمير هُنَّ يعود على اللغتين أو الثلاث قبله، وذكر الجواليقي أن الأولى بثعلب أن يقول: فاخترنا فصاحهن؛ اعتمادا على أن أفصح اسم تفضيل مضاف إلى معرفة، وهو فيه لغتان، اختلف في الأفصح والأجود منهما، فمذهب أبي بكر ابن الأنباري أن الأفراد والتذكير أفصح، وقال: هو المؤثر عن العرب - يعني عدم المطابقة - وعنه أخذ ثعلب؛ لذا قال أفصحهن بالأفراد والتذكير مع أنه مضاف إلى ضمير الجمع هُنَّ العائد على اللغات، وذهب الجواليقي أن الأفصح من الوجهين هو المطابقة؛ لذا ردّ على ثعلب قوله: أفصحهن، وذكر أنه ينبغي أن يقول: فصاحهن^(١)، وذكر جمال الدين ابن هشام أن اسم التفضيل المضاف إلى معرفة إذا أوّل بما لا تفضيل فيه وجبت المطابقة كقولهم: "الناقص والأشج أعدلا بني مروان" أي: عادلاهم، وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة، جازت المطابقة، كقوله تعالى: ﴿أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا﴾^(٢)، وقوله سبحانه: ﴿هُمْ أَرَادْنَا﴾^(٣)، وجاز تركها كقوله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِبَهُمْ إِلَىٰ أَرْضِ الْآسِ عَنَّا حَيَّوْقًا﴾^(٤)، وهذا هو الغالب، وابن السراج يوجبه، أي يوجب ترك المطابقة^(٥)، ولكن الآيات التي جاءت فيها المطابقة ترد زعم ابن السراج بوجوب ترك المطابقة، ويذكر ابن عقيل أن الذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة؛ ولهذا عيب على صاحب الفصيح في قوله: فاخترنا أفصحهن، قالوا: فكان ينبغي

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٢٦، ٢٣٢٧

(٢) من الآية ١٢٣ سورة الأنعام

(٣) من الآية ٢٧ سورة هود

(٤) من الآية ٩٦ سورة البقرة

(٥) أوضح المسالك ٣/٢٦٥ - ٢٦٦

أن يأتي بالفصحى فيقول: فصحاها^(١)، وممن عاب على ثعلب المرزوقي الذي يرى أن ثعلبا عدل عما هو أجود؛ حيث ذكر إن اسم التفضيل المضاف المختار فيه تثنيته وجمعه وتأنيثه، وإن جَوِّزَ فيه حملة على اسم التفضيل المستعمل بـ من في أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث؛ ولذا أنكر على ثعلب عدوله عن المختار^(٢)، وحاول أبو سهل الهروي التماس وجه لثعلب فقال: وقوله: أفصحهن، أضاف أفصح وهو أفعل من الفصحح إلى هنّ وهي ضمير اللغات؛ لأنه أراد وجهها واحدا مما تنطق به العرب على وجوه مختلفة الحركات أو الحروف، متفقة المعنى، ولم يُرد به اللغة الفصيحة، ولو أراد ذلك لقال: فصحاها؛ لأن تأنيث أفعل الذي يكون للتفضيل يكون على فُعْلَى مثل: أحسن وحُسنَى، وأوّل وأوْلَى، وآخر وأخْرَى^(٣)، ويفهم من كلام الهروي أن ثعلبا قصد بـ أفصحهن مجرد وجه واحد من الوجوه التي نطق العرب بها في الكلمة، متفقة في المعنى، ولم يُرد اللغة الأفصح، وهذا معناه أن ثعلبا لم يُرد بـ أفصحهن التفضيل، وهو مما لا يروق لي؛ لأن أبا سهل الهروي وغيره من الشراح ينتقدون ثعلبا إذا أورد لغة أقل فصاحة من غيرها، ومن ذلك ما ذكره ابن هشام اللخمي في قول ثعلب: وعظّم الله أجرك^(٤): إدخاله عظم الله أجرك على أنها أفصح اللغات خطأ، لقوله في أول الكتاب: ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر، فاخترنا أفصحهن؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَيَعْظِمُ لَهُ أَجْرًا﴾^(٥) فأعظم أفصح من عظم، وهي لغة القرآن^(٦)، كما لا أميل إلى ما ذكره محقق إسفار الفصحح حين قال: بهذا التوضيح - يقصد توضيح الهروي - يندفع قول

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٨١/٣

(٢) ينظر: شرح الفصحح للمرزوقي ص ٥

(٣) إسفار الفصحح ٣١٩/١، ٣٢٠، شرح الفصحح لابن هشام اللخمي ١٨٥، ١٨٦

(٤) الفصحح ٣٠٥

(٥) من الآية ٥ سورة الطلاق

(٦) شرح الفصحح لابن هشام اللخمي ١٨٥، ١٨٦

الجواليقي وغيره ممن عابوا على ثعلب ترك المطابقة في أفصحهن^(١)؛ لأن الغالبية العظمى من اللغات التي اختارها ثعلب في فصيحها لكلمة وردت فيها أكثر من لغة قصد بها فعلا اللغة الأفصح.

تعليق واستنتاج

كان اعتماد الجواليقي فيما ذهب إليه من قول ثعلب: فاخترنا أفصحهن، وأنه كان الأولى به أن يقول: فصاحهن، على أن الجواليقي اختار المطابقة في اسم التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، فيقول في مؤنث أفصح فُصحى، مثل أحسن حُسنى؛ لذا اختار فصاحهن، أما ثعلب فاختر الإفراد والتذكير، والوجهان: المطابقة، والإفراد والتذكير فصيحان، بل إن ابن الأثير جعل الإفراد والتذكير هو الأفصح؛ لذا اختاره ثعلب، والوجهان وردا في القرآن الكريم كما سبق، ومن المطابقة في الحديث الشريف ما ورد عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم، فليغسله سبع مرات، أولاهن أو أخراهن بالتراب"^(٢)، ومنه أيضا عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «طهورُ إناءٍ أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعَ مرَّاتٍ، أولاهنَّ بالتراب»^(٣)

يقول ابن الأثير معلقا على المطابقة في اسم التفضيل: "والمرات": جمع مرة، وهي النوبة الواحدة، والدَّفْعَةُ الواحدة، من الأفعال والأقوال، ويجمع على "مرات" أيضا،

(١) إسفار الفصيح ١/ ٣٢٠، هامش رقم ١ من كلام المحقق شرح الفصيح لابن هشام اللخمي

١٨٥، ١٨٦

(٢) ينظر: المسند للشافعي ص ٨، الشافعي في شرح مسند الشافعي ١/ ٩٩

(٣) ينظر: الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة ١/ ١٥٩، حديث رقم ١٨٣٠،

باب الكلب ولغ في الإناء، صحيح مسلم ١/ ٢٣٤، حديث رقم ٩١، باب حكم ولوغ الكلب

"والأولى" و"الأخرى": تأنيث الأول والآخر، والهاء فيهما ضمير المرآت، والنون نون جماعة المؤنث.^(١)

وجاء الحديثان السابقان برواية: "أولهن" بدلا من: "أولاهن" على عدم المطابقة بالتذكير والإفراد كقول ثعلب أفصحهن، فالحديث الأول روي برواية: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدهم فليغسله سبع مرات أولهن بالتراب»^(٢)، والحديث الثاني جاء برواية: ظهور إناء أحدهم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولهن بالتراب^(٣)، يقول ابن الأثير: وقد جاء في بعض الروايات "أولهن" بلفظ المذكر لأن تأنيث المرة غير حقيقي، وفيه بُعد؛ لأن في المرة تاء التأنيث، وهذا من نحو ما أخذ على أبي العباس: ثعلب في كتاب "الفصيح"، في قوله: "فاخترنا أفصحهن" قالوا: كان الواجب أن يقول فصحاءهن، وله وجه، وقد جاء مثله في فصيح الكلام.^(٤)

ولكني أقول: إن مجيء القرآن الكريم والحديث الشريف في بعض رواياته بعدم المطابقة والتزام الأفراد والتذكير في اسم التفضيل المضاف إلى معرفة مما يصح ما ذهب إليه ثعلب، ولا يُخطؤه؛ لذا التمس الزمخشري وجها لثعلب فيما ذهب إليه عندما أورد كلام علي رضي الله عنه حين قال: كَانَ إِذَا أَتَى بِالْقَتِيلِ قَدْ وَجَدَ بَيْنَ الْقَرِيَتَيْنِ حَمْلَهُ عَلَى أَصْقَبِ الْقَرِيَتَيْنِ إِلَيْهِ، يقول الزمخشري: وفي هذا دليل على أن أفعل مما يجوز فيه إذا أضيف التسمية بين المذكر والمؤنث وأن الذي قاله ثعلب في عنوان الفصيح: فاخترنا أفصحهن لنا غمزة فيه^(٥).

(١) ينظر: الشافعي في شرح مسند الشافعي ١٠٢/١

(٢) المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي الطاهر المخلص ٤٠٧/٢، ٤٠٨، حديث رقم ١١٨٦٣

(٣) مسند البزار، مسند أبي حمزة أنس بن مالك ٢٩٧/١٧، رقم ١٠٠٢٩

(٤) الشافعي في شرح مسند الشافعي ١٠٢/١

(٥) الفائق ٣٠٧/٢

ومما سبق يتبيّن أن اسم التفضيل المضاف إلى معرفة يجوز مطابقته لما قبله، ويجوز عدم المطابقة وبها أخذ ثعلب، الذي التزم هنا رأي ابن الأباري الذي رأى أن الأفراد والتذكير في اسم التفضيل المضاف إلى معرفة هو الأفصح، ولا يغيّب عن البال أن الوجهين واردين ثابتين في القرآن الكريم، وفي الحديث الشريف كما سبق.



المبحث الرابع: (مآخذ على المستوى الدلالي)

أولاً: تحرير معنى أوهمت:

يرفض الجواليقي قول ثعلب: وتقول: أوهمت الشيء، إذا تركته كله، أوهم إيهاماً^(١)، فيقول: ومنها قوله في باب المصادر: وأوهمت الشيء: إذا تركته كله، ليس معناه تركته، إنما أغفلته، أي أسقطته من وهمي، وربما يكون الإيهام تركاً إذا كان الترك عن نسيان وإضاعة ونحو ذلك، فأما إذا كان الترك عن عمد لم يكن موهماً ولا سقطاً له عن وهمه، بل يكون مثبتاً له في وهمه تاركاً له عن عمد.^(٢)

الدراسة والتحليل

يرى ثعلب أن أوهمت الشيء بمعنى تركته كله، ويرفض ذلك الجواليقي ويرى أن إيهام الشيء إنما يكون تركاً إذا كان عن نسيان، فإما إذا كان عن عمد فلا يسمى إيهاماً ولا يُطلق موهم على صاحبه، والجواليقي تابع هنا أيضاً لابن درستويه الذي يقول فيما ذكره ثعلب: فقوله: أوهمت الشيء، إذا تركته كله، مصدره أن يقال: إيهاماً؛ لأن فعله على أفعلت، وهذا الفعل يتعدى إلى مفعول واحد، ومعناه أسقطت الشيء من وهمي، أي نسيت، وليس معناه تركته كما زعم، وإنما يكون هذا تركاً إذا كان الترك عن نسيان وإضاعة ونحو ذلك، فهو سقوطه من الوهم، ولو تركه عامداً لم يكن موهماً ولا سقطاً له عن وهمه، بل كان مثبتاً له في وهمه تاركاً له على عمد، وهذا بيّن لمن عقل^(٣)، والذي يبدو من كلام ثعلب أن الترك الذي عناه في معنى أوهمت هو الإسقاط أو الترك بالكلية، وهو ما

(١) الفصيح ٢٨٦

(٢) الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ٥١

(٣) تصحيح الفصيح وشرحه ٢٤٣

أوردته بعض المصادر^(١)، وربما كان معناه السقوط أو الترك لبعض أجزاء من الشيء، ومنه: **أَوْهَمْتُ فِي كِتَابِي وَكَلَامِي إِيهَامًا، أَي: أَسَقَطْتُ مِنْهُ شَيْئًا^(٢)**، **وَتَقُول: أَوْهَمْتُ فِي كَلَامِي وَفِي حِسَابِي، وَأَوْهَمْتُ فِي صَلَاتِي رُكْعَةً بِمَعْنَى سَهْوَت^(٣)**، ويقال: **أَوْهَمْتُ مِنَ الْحِسَابِ مِائَةً، أَي أَسَقَطْتُ مِنْهُ مِائَةً^(٤)**، وأوهمت بمعنى اسقطت من الحساب شيئاً هو قول أبي عبيد عن الأصمعي^(٥)، وأوهمت الشيء أيضا بمعنى أغفلته^(٦)، وأبو عبيد الهروي على أن الترك المقصود في معنى أوهمت هو سقوط نسيان^(٧)، ومما يتصل بمعنى أوهمت: التفريق بينها وبين وهم ووهم بفتح الهاء وكسرهما، فأكثر المصادر على التفريق بين الصيغ الثلاثة، فذكروا أن **وهِمَ يَوْهَمُ بِمَعْنَى غَلَطَ، أَوْ نَسِيَ^(٨)**، **وَوَهَمْتُ بِفَتْحِ الْهَاءِ بِمَعْنَى ذَهَبَ وَهَمِي إِلَى الشَّيْءِ^(٩)**، وسوى الفراء نقلا عن شمر بين أوهمت الشيء ووهمت، **فَإِذَا ذَهَبَ وَهْمُكَ إِلَى الشَّيْءِ قُلْتَ: وَهَمْتُ إِلَى كَذَا وَكَذَا أَهْمُ وَهْمًا، وَنَقَلَ عَنْ شَمْر**

- (١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٤٤١، الصحاح ٥/٢٠٥٤ (وه م)، لسان العرب ١٢/٦٤٣ (و م)
- (٢) ينظر: كتاب العين ٤/١٠٠ (و م)، مجمل اللغة ٩٣٩ (و م)، كتاب الأفعال للسرقسطي ٤/٢٣٩، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١/١٨٤، لسان العرب ١٢/٦٤٤ (و م)
- (٣) ينظر: الصحاح ٥/٢٠٥٤ (وه م)، المحكم والمحيط الأعظم ٤/٤٤٤ (و م)، مشارق الأنوار ٢/٢٩٧، لسان العرب ١٢/٦٤٤ (وه م)
- (٤) ينظر: إصلاح المنطق ١٧٨، المحكم والمحيط الأعظم ٤/٤٤٤ (و م)
- (٥) تهذيب اللغة ٦/٢٤٥، ٢٤٦ (و م)
- (٦) تهذيب اللغة ٦/٢٤٥، ٢٤٦ (و م)، كتاب الأفعال للسرقسطي ٤/٢٣٩، لسان العرب ١٢/٦٤٣ (وه م)
- (٧) الغريبين ٦/٢٠٤٠
- (٨) ينظر: كتاب العين ٤/١٠٠ (و م)، إصلاح المنطق ١٧٨، شرح كتاب سيبويه ٤/٤٤١، تهذيب اللغة ٦/٢٤٥ (و م)، مجمل اللغة ٩٣٩ (و م)، كتاب الأفعال للسرقسطي ٤/٢٣٩، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١/١٨٤، لسان العرب ١٢/٦٤٣ (و م)
- (٩) ينظر: إصلاح المنطق ١٧٨، تهذيب اللغة ٦/٢٤٥ (و م)، الصحاح ٥/٢٠٥٤، مجمل اللغة ٩٣٩ (و م)، كتاب الأفعال للسرقسطي ٤/٢٣٩، الغريبين ٦/٢٠٤٠، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١/١٨٤، لسان العرب ١٢/٦٤٤ (و م)

أيضا أن أوهم، ووهم، ووهم بمعنى وهو الصحيح عنده^(١)، وهو منقول عن ابن الأعرابي^(٢)، ولكن الأصمعي على أن أوهم: إذا أسقط، ووهم: إذا غلط^(٣)، وجعل ابن سيده وهم بفتح الهاء وكسرها بمعنى سها، وخص كسر الهاء بمعنى الغلط.^(٤)

تعليق واستنتاج

يرى ثعلب أن أوهمت الشيء معناه تركه بالكلية، والجواليقي تبعاً لابن درستويه لا يراه كذلك، وإنما يرى أن معناه أغفلته وأسقطته من وهمي بالكلية، ويكون الإيهام تركاً إذا كان عن نسيان، فأما إن كان الترك عن عمد لم يكن مؤهما ولا سقطاً له عن وهمه، بل يكون مثبتاً له في وهمه تاركاً له عن عمد، وظهر مما سبق أن من المصادر ما أيد وجهة ثعلب فيما ذهب إليه، ومنها ما ذكر أن أوهمت بمعنى أغفلت، والغفلة ربما كانت عن سهو أو عن عمد كما سيأتي؛ لذا فالفصل بين وجهة ثعلب وما اعترضوا عليها هو الشواهد الواردة، وما ذكره بعض شراح الفصيح، فهناك شواهد من الآثار والأحاديث الشريفة، منها ما بين أن أوهمت بمعنى تركت كان عن غير عمد مؤيداً في ذلك لوجهة ابن درستويه والجواليقي، فعن إبراهيم أن علقمة أوهم في صلاته فسلم، فقال رجل: إنك أوهمت، فقال: «أكذلك؟» قال: نعم، فثنى رجله فسجد سجدة السهو^(٥)، فهذا الأثر صريح في أن أوهم ترك عن غير عمد؛ لأن سجوده كان للسهو، ومنها ما ذكر أن أوهم يكون عن عمد، ففي المنتخب من مسند عبيد بن حميد، حدثنا أبو نعيم، ثنا

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٦/٢٤٦ (ه م و)، ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد ٧٤، لسان

العرب ١٢/٦٤٤ (و م)

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٤/٤٤٤ (ه م و)

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٦/٢٤٥، ٢٤٦ (ه م و)، لسان العرب ١٢/٦٤٣ (و م)

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤/٤٤٤ (ه م و)، لسان العرب ١٢/٦٤٣، ٦٤٤ (و م)

(٥) مصنف عبد الرزاق الصنعاني ٢/٣٢٤، رقم ٣٥٤٦

الْعَاءُ بْنُ صَالِحٍ، ثَنَا أَبُو سُلَيْمَانَ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ عَلَى جِنَازَةِ فَكَبَّرَ عَلَيْهَا خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ، فَقُلْتُ: أَوْهَمْتُ؟ أَوْ: أَوْ عَمَدًا؟ - فَقَالَ: لَأَ، بَلْ عَمَدًا، إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُصَلِّيهَا ^(١)، وجاء في صحيح مسلم عن أنس، قال: مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ أَحَدٍ أَوْجَزَ صَلَاةً مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَمَامٍ، كَانَتْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنْقَارِيَةً، وَكَانَتْ صَلَاةَ أَبِي بَكْرٍ مُنْقَارِيَةً، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَدَّ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» قَامَ، حَتَّى نَقُولَ قَدْ أَوْهَمَ، ثُمَّ يَسْجُدُ وَيَقْعُدُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى نَقُولَ قَدْ أَوْهَمَ ^(٢)، فهذا الحديث روي في الموضوعين أوهم بصيغة الماضي المبني للمعلوم ووصفها أبو العباس القرطبي فقال: وقوله في حديث أنس: حتى نقول قد أوهم، كذا صوابه بفتح الهمزة والهاء، فعل ماض مبني للفاعل، ومعناه: ترك، قال ثعلب: يقال: أوهمت الشيء: إذا تركته كله ^(٣)، والمعنى على هذه الرواية: إنه ترك ذلك الركوع والاعتدال وعاد إلى القيام من غاية طول قيامه ^(٤)، فهذه الرواية تؤيد ما ذهب إليه ثعلب من أن أوهمت تعني الترك بالكلية، وهناك رواية أخرى ببناء أوهم للمفعول، وتعني الإيقاع في الغلط، والمعنى: أي أوقع في الغلط ووقف من السهو. ^(٥)

والذي يطمئن إليه البحث أن أوهمت الشيء لا يكون تركا بالكلية، وإنما هو إسقاط للشيء وإغفال، والأغفال يكون عن سهو وعن عمد، ففي المقاييس الغين وَالْفَاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ الشَّيْءِ سَهْوًا، وَرَبَّمَا كَانَ عَنْ عَمْدٍ، مِنْ

(١) المنتخب من مسند عبيد بن حميد ٢٢٢/١، رقم ٢٥٧، وقران بما جاء في: مسند البزار

٢٣٠/١٠، رقم ٤٣٢٢

(٢) صحيح مسلم ٣٢٤/١، رقم ١٩٦

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٨١/٢

(٤) المفاتيح في شرح المصابيح ١٤٣/٢

(٥) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح ١٤٣/٢

ذَلِكَ: غَفَلْتُ عَنِ الشَّيْءِ غَفْلَةً وَغَفُولًا، وَذَلِكَ إِذَا تَرَكْتَهُ سَاهِيًا، وَأَغْفَلْتُهُ، إِذَا تَرَكْتَهُ عَلَى ذِكْرٍ مِنْكَ لَهُ^(١)، وَمَنْ شَرَّاحُ الْفَصِيحِ مِنْ شَرِّحٍ أَوْ هَمَّتْ عَلَى أَنَّهُ إِسْقَاطٌ فِي حَالِ النَّسِيَانِ، يَقُولُ أَبُو سَهْلٍ الْهَرَوِيُّ: تَقُولُ: أَوْ هَمَّتُ الشَّيْءَ بِالْأَلْفِ، أَوْ هَمَّهُ إِيهَامًا: أَي تَرَكْتَهُ كُلَّهُ، وَأَسْقَطْتَهُ نَاسِيًا لَهُ، فَأَنَا مُوْهِمٌ بِكَسْرِ الْهَاءِ، وَالشَّيْءُ مُوْهِمٌ بِفَتْحِهَا^(٢)، وَابْنُ الْجَبَانَ وَالزَّمْخَشَرِيُّ عَلَى أَنَّ أَوْ هَمَّتُ أَسْقَطْتُ مِنْ غَيْرِ وَصْفٍ لَهُ بَعْدَ أَوْ مِنْ غَيْرِ عَمْدٍ^(٣).

ثانياً: تصويب دلالات بعض صيغ الأفعال:

١- لهيت من الشيء و ولهوت عنه:

يرى الجواليقي أن معنى قول ثعلب: لهيت من الشيء وعنه إذا تركته^(٤)، غير مقبول فقال: هذا التفسير غير مستقيم؛ لأنه ليس كل من ترك شيئاً قد لهى عنه، وإنما يقال: لهيت منه: إذا طرحته ورفضته وتشاغلت عنه بغيره، فأما من ترك الشيء عامداً من غير سهو ولا غفلة ولا تشاغل بغيره فلا يقال: لهى عنه، ولا يقال لمن ترك الفعل بعد الفراغ منه كالصلاة بعد تمامها والشبوع بعد الأكل: قد لهى عنه، وكان يجب أن يقول: طرحته وتشاغلت بغيره^(٥).

(١) مقاييس اللغة ٤/٣٨٦ (غ ف ل)

(٢) إسفار الفصيح ١/٥٤٥

(٣) ينظر: شرح الفصيح في اللغة لابن الجبّان ١٨٥، شرح الفصيح للزمخشري ٣٣١

(٤) يبدو أن الجواليقي اعتمد فيما ذكره هنا على نسخة كتاب الفصيح وشرحه المسمى التلويح في شرح الفصيح، وفيه ص ٢٧: (ولهيت من الشيء وعنه) بالياء وكسر الهاء (إذا تركته) واشتغلت عنه وتركت ذكره، أما ما جاء في الفصيح تحقيق الدكتور عاطف مذكور ص ٢٧٨ فهو: ولهيت عن الشيء وغيره ألهى: إذا تركته، ولهوت به من اللهو، ويقال: إذا استأثر الله بشيء فآله عنه: أي اتركه

(٥) الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ٤٨

الدراسة والتحليل

مضمون كلام ثعلب أن لهيت من الشيء وعنه، معناهما: تركته، وهذا التفسير لم يرض الجواليقي؛ لأنه ليس كل من ترك شيئاً قد لهى عنه، ويرى أن لهيت منه: طرحته ورفضته وتشاغلته عنه بغيره، وترك الشيء عمداً لا يقال فيه: لهى عنه، وترك الفعل بعد الفراغ منه لا يقال فيه: لهى عنه، وإنما يقال: طرحه وتشاغل بغيره، والجواليقي مسبق بآبىن درستويه الذى خطأ ثعلبا فى ذلك وذكر أنه يقال: لهيت عنه، ومنه، بمعنى: سهوت عنه وغفلت، وتشاغلته عنه ونسيته، ونحو ذلك، فأما من ترك الشيء عمداً بلا سهو، ولا غفول ولا تشاغل ولا نسيان، ورفضه عن صواب رأي وفعل، فلا يقال له: لهى عنه، ولا يقال لمن ترك الأكل بعد الشبع، أو الشرب بعد الري، أو الصلاة بعد تمامها: قد لهى عن ذلك، ولا لهى منه، وإنما هو من اللهو، ولكن بنى على فعلت، بكسر العين، فى معنى الانفعال والمطاوعة، فانقلبت الواو ياء، كما يقال: رضى^(١)، ويعرض الأمر على المصادر، وجدت الخليل يسوي بين لهى عنه ولهى منه، فيقال: لهيت عن الشيء، ولهيت منه، وآله عن هذا الأمر، وآله منه^(٢)، وفسر ذلك فى بعض المصادر بأن لهيت من فلان بمعنى عنه، أى غفلت وشغلت^(٣)، وهو قول أبى عبدة الذى يقول فى قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾^(٤) أى من عباده، وهو قول أبى عبدة عن الأصمعي الذى

(١) تصحيح الفصيح وشرحه ١٧٤، أما قول الله تعالى ﴿فَأَن تَعَنَّ تَلَهَّى﴾ سورة عبس آية ١٠، فمن لهى عن الشيء يلهى إذا تشاغل بغيره؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما يلهو، ينظر:

تهذيب اللغة ٦/ ٢٢٦ (ه ل ا)

(٢) كتاب العين ٨٧/٤ (ه ل ا)

(٣) ينظر: أدب الكاتب ٥٠٨، كتاب الأفعال للسرقسطي ٤٤١/٢، إسفار الفصيح ٤٨٣/١،

٤٨٤، المخصص ٢٣٨/٤

(٤) سورة الشورى ٢٥

يقول: حَدَّثَنِي فَلَانٌ مِنْ فَلَانٍ يُرِيدُ: عَنْهُ، وَلَهَيْتُ مِنْ فَلَانٍ وَعَنْهُ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ:
لَهَيْتُ عَنْهُ لَأَ غَيْرٍ، وَيُقَالُ: أَلِهَ مِنْهُ وَعَنْهُ^(١)، وَجَعَلَ ابْنَ فَارَسٍ لَهِيَ عَنْهُ بِمَعْنَى
شَغَلَ، وَالْأَجُودُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى أَتْرَكَهُ.^(٢)

تعليق واستنتاج

ظهر مما سبق إن لهي منه وعنه بمعنى ترك هو قول جمهرة من العلماء
منهم أبو عبيدة وأبي عبيد والأصمعي وهو منقول أيضا عن الكسائي، وكل شيء
تركته فقد لهيت عنه^(٣)، وهو ما سار عليه ثعلب، ومن رأى أن لهي منه ولهي
عنه بمعنى طرحه ورفضه وتشاغل عنه لم يبعد كثيرا، فهذه المعاني ليست ببعيدة
عن معنى الترك، ففي ترك الأمر وطرحه ورفضه وتشاغل عنه بغيره، وفي النسيان
ترك وتشاغل؛ لذا فإن البحث يرى أن ما ذهب إليه ابن درستويه والجواليقي في
تغليب ثعلب في هذا الموضوع يحتاج إلى إعادة نظر.

(١) تهذيب اللغة ١٣٧/٣ (ع ن ا) وينظر: ٢٢٥/٦، ٢٢٦ (ه ل ا)، لسان العرب ٢٩٦/١٣)

(ع ن ن)، ٢٦٠/١٥ (ل ه ي)

(٢) ينظر: مجمل اللغة ٧٩٥ (ل ه ا)

(٣) التفسير البسيط ٥٤٠/١٢، ٢٧٥/٢٤، مفاتيح الغيب ١١٩/١٩

٢- نهكه وأنهكه السلطان:

قال ثعلب: وقد يَنْهَكُهُ^(١) المرض نهكه^(٢)، وأنهكه السلطان عَقُوبَةً^(٣)، ويرى الجواليقي أن الصواب نهكه السلطان بغير ألف، كما تقول: نهكه المرض، وكذا ذكره يعقوب وغيره.^(٤)

الدراسة والتحليل

يرى ثعلب أنه يقال: أنهكه السلطان عقوبة، أي أَبْلَغَ فِي عَقُوبَتِهِ^(٥)، ويرى الجواليقي أن الصواب: نهكه السلطان عقوبة بغير ألف كما يقال: نهكه المرض، معتمدا على ما ذكر يعقوب ابن السكيت من أنه يقال: نهكه السلطان، كما يقال: نهكه المرض، وبالرجوع إلى مصدر الجواليقي فيما ذكر، تبين أن ابن السكيت

(١) النَّهْكَ: التَّنْقِصُ، نَهَكَتُهُ الحَمَى إِذَا رُبِّي أَثْرُ الهُزَالِ فِيهِ مِنَ المَرَضِ، فَهُوَ مِنْهَوَكٌ، وَبَدَتْ فِيهِ نَهْكَةُ المَرَضِ، أَي: أَثْرُ الهُزَالِ، كِتَابُ العَيْنِ ٣/٣٧٩ (هـ ك ن)

(٢) فِي نَهْكَ لَغْتَانِ: فَتَحِ الهَاءِ وَكسرها، أوردتهما بعض المصادر، ينظر: الصحاح ٤/١٦١٣ (ن هـ ك)، كِتَابُ الأفعال لابن القطاع ٣/٢٥٨، شرح الفصيح للزمخشري ٥٢، لسان العرب ١٠/٤٩٩ (ن هـ ك)، وذكر ابن درستويه أن فتح الهاء من نهك من قول العامة وهو خطأ، تصحيح الفصيح وشرحه ٦٥، ورد أبو جعفر اللبلي على ابن درستويه بان ما ذكره هو الخطأ، فقد حكى الجوهري وابن القطاع والزمخشري وغيرهم الفتح، ينظر: تحفة المجد الصريح ١٧٢، ١٧٣، والذي يظهر مما سبق أن نهك بكسر الهاء هي الأفصح، يدل على ذلك حديث البخاري وفيه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّا لَمْ نَجِئْ لِقِتَالِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّا جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ، وَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ نَهَكْتَهُمُ الحَرْبُ، وَأَضْرَبَتْ بِهِمْ، فَإِنْ شَاءُوا مَا دَدْتَهُمْ مُدَّةً، وَيُخْلَوُا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ، جِزءٌ مِنْ حَدِيثِ فِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ ٣/١٩٣، حديث رقم ٢٧٣١، بَابُ الشَّرُوطِ فِي الجِهَادِ وَالمُصَالِحَةِ مَعَ أَهْلِ الحَرْبِ وَكِتَابَةِ الشَّرُوطِ، وَقَوْلُهُ: نَهَكْتَهُمُ الحَرْبُ بِكسْرِ الهَاءِ أَي أَثْرَتْ فِيهِمْ وَنَالَتْ مِنْهُمْ، ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/٣٠

(٣) الفصيح ٢٦٤

(٤) الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ص ٤٦

(٥) تهذيب اللغة ٦/١٧ (هـ ك ن)

يقول: وقد نهكتَه الحمى، وقد نهكتُهُ عَقُوبَةُ أَنهَكُ نَهْكَةٌ وَنَهْكَاً، وقد نهَكَ المرض
يَنْهَكُهُ نَهْكَاً وَنَهْكَةً، ويقال: انهك من هذا الطعام، أي بالغ في أكله^(١)، وواضح من
كلام ابن السكيت أنه لا يمنع من قول: أَنهَكَه عَقُوبَةُ، وأن قوله: انهك من هذا
الطعام، جاء على سبيل الأمر من نهك، لا على سبيل الإخبار بـ أَنهَكَ التي على
أفعل، يدل عليه ما جاء في كتابه الألفاظ؛ حيث ذكر ذلك أيضا فقال: ويقال: انهك
من هذا الطعام، أي: بالغ في أكله^(٢)، وممن أنكر أفعل في قولهم: انهكه السلطان
عقوبة علي بن حمزة البصري، حيث قال منبهاً على ثعلب: نهكه المرض ونهكه
السلطان عقوبة، ونهكت الثوب لبسا، والمال إنفاقا، والدابة سيرا بغير ألف،
واستشهد بقول عتبة بن بجير:

إلى جذم مال قد نهكنا سوامه وأعراضنا فيه بواق صحائح^(٣)

كما استشهد بقوله:

ليس بمنهوك ولا بمرض^(٤)

(١) إصلاح المنطق ١٥٥

(٢) كتاب الألفاظ لابن السكيت ١٢٢

(٣) البيت من الطويل لعتبة بن بجير الحارثي، والجذم: الأصل. ومعنى نهكنا سوامه: أثرنا في
السائمة من المال بما عودناها من النحر والتفريق، وقوله: وأعراضنا فيه بواق صحائح،
أي نفوسنا باقية على حدها من الظلف والصيانة، لم تشنها الأفعال الذميمة، ولا كسرتها
التكاليف المبخلّة، فهي سليمة لا آفة بها، ولا عار يكتنفها، وإن كانت أموالنا مشفوهة
مقرفة. ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٩٢

(٤) عجز من الرجز عزاه الأستاذ عبدالعزيز الميمني محقق التنبيهات إلى سلامة بن عبادة
الجعدي، ولم يذكر مصدرا للرجز ولم أقف عليه، ينظر هامش رقم ٣ من ص ١٧٩ من
المنقوص والممدود للفراء والتنبيهات لعلي بن حمزة، وصدرة:

يُرِينَنَا ذَا الْيُسْرِ الْقَوَارِضِ

— المارض بمعنى المريض، والرجز في: جمهرة اللغة ٧٥٢/٢، (ر ض م)

ومنهوك اسم مفعول من الفعل نهك، وليس من أنهك؛ لأنه من أنهك منهك،
واستشهد بقول كُثير:

نَهك الهواجر والسرى نجداتها فعيونها كمدافع الأوشال^(١)

ثم قال: وقد أتى يعقوب بهذا الحرف في باب ما جاء على فعلت بالكسر لا
غير، قال: وقد أنهك من هذا الطعام، أي بالغ في أكله، وأنا أظن ان هذا الحرف قد
غلط فيه أبو العباس^(٢) ف علي بن حمزة يغلط ثعلبا في أنه لا يقال: أنهكه
السلطان عقوبة، وإنما هي نهكه السلطان عقوبة، واستشهد على ذلك بثلاثة
شواهد ظهر منها أن الفعل هو نهك الثلاثي لا أنهك، واعتمد أيضا على أن يعقوب
ابن السكيت قد ذكر نهك في باب فعلت ثم قال: وقد أنهك من هذا الطعام، أي بالغ
في أكله، فظن علي بن حمزة أن ثعلبا غلط في هذا الحرف، مع أن ابن السكيت
ذكر: أنهك بصيغة فعل الأمر من نهك، ولم يذكر أنهك الذي على أفعل في الأكل،
ومما يدل على صحة ما ذكره ثعلب أنه قد جاء في العديد من المصادر أن أنهكه
عقوبة على أفعل لغة في نهك.^(٣)

(١) البيت من الكامل وهو في استدراقات تخريج قصائد ديوان كُثير عزة ص ٥٤٩، وهو
في وصف الإبل، نهك: بالغ فيه، والنجدات: الشدات، الوشل، بالتحريك: الماء القليل
يتحلب من جبل أو صخرة يقطر منه قليلا قليلا، لا يتصل قطره، وقيل: لا يكون ذلك إلا
من أعلى الجبل، وقيل: هو ماء يخرج من بين الصخر قليلا قليلا، والجمع أوشال....
الوشل من الدمع يكون القليل والكثير... والأوشال: مياه تسيل من أعراض الجبال
فتجتمع ثم تساق إلى المزارع، لسان العرب ٧٢٥/١١ (و ش ل)

(٢) ينظر: المنقوص والممدود للفراء والتنبيهات لعلي بن حمزة ١٧٨، ١٧٩

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ١٧/٦ (ه ك ن)، مجمل اللغة ٨٤٦، مقاييس اللغة ٣٦٤/٥ (ن ه ك)،

إسفار الفصحح ٣٥٤/١، كتاب الأفعال لابن القطاع ٢٥٨/٣، شرح الفصحح للزمخشري ٥٢

تعليق واستنتاج

والتعليق هنا ذو شقين: الأول منهما، أنه لا يقال في رأي الجواليقي ومن اتفق معه: أنهكه السلطان عقوبة، وإنما يقال نهكه السلطان عقوبة، وغلطوا ثعلبا في قوله: أنهكه السلطان عقوبة، أي بالغ في عقابه، وهذه الدلالة ورد عند غير ثعلب كابن السكيت الذي استشهد الجواليقي بكلامه على أنه أراد الإخبار بالتعبير بـ أنهك على أفعال، والحال أن ابن السكيت قد جاء في مصدرين من مصادره أنه أرد الأمر من نهك، وأن الهمزة همزة وصل لا همزة قطع، وقد أحسن أبو جعفر اللبلي حين ردّ على علي بن حمزة الذي وافقه الجواليقي في الإنكار على ثعلب قوله: أنهكه، فقال: معنى اعتراض ابن حمزة أن نهكه لم يستعمل إلا ثلاثياً، واستعمله ثعلب رباعياً، هذا على رواية الخبر، ويفصل عنه بأن يقال: أنهكه عقوبة منقول بالهمزة من نهكه عقوبة، والنقل بالهمزة لا يفتقر إلى السماع عند أكثر النحويين^(١).

الشق الثاني: إن رواية أنهك على أفعال ليست موضع اتفاق عن ثعلب في جميع نسخ الفصيح، فيقول القاضي عياض: وفي كتاب الفصيح: وأنهكه السلطان عقوبة وليس في روايتنا فيه^(٢)، وهذا معناه أن نسخة القاضي عياض من الفصيح فيها: نهكه السلطان عقوبة لا أنهكه كما في نسختنا اليوم، وقال ابن هشام اللخمي: وأنهكه عقوبة بالغ في عقوبته، كذا رويناها بألف موصولة على الأمر، ووقع في بعض النسخ: وأنهكه السلطان عقوبة على الخبر، وهو وهم، وإنما يقال: نهكه السلطان بغير ألف، وكذا: نهكت الثوب لبساً والمال إنفاقاً والدابة سيراً^(٣)، كما ذكر أبو جعفر اللبلي أن ما ثبت في معظم النسخ أنهكه بألف

(١) تحفة المجد الصريح ١٧٤

(٢) مشارق الأنوار ٣٠/٢

(٣) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٥٩، ٦٠

موصولة على الأمر، وثبت في بعضها: وأنهك السلطان عقوبة على الخبر^(١)، والبحث يرى أنه لا داعي لكل هذا، فأنهكه السلطان عقوبة، على أفعل ورد في مصادر عديدة، وهي لغة في نهك، ولا يلام ثعلب إلا على عدم ذكره لغة نهكه السلطان إلى جوار أنهكه السلطان؛ لأنه لم تغلب لغة منهما الأخرى وتساويا في الاستعمال، ومن منهج ثعلب كما ذكر في مقدمة كتابه، أنه إذا تساوت لغتان في الاستعمال نبه عليهما، فقال في مقدمة الفصيح: ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما^(٢).

٣- فهن بضم الهاء وكسرهما، في قولهم: إذا عز أخوك فهن:

ينكر الزجاج على ثعلب ضم الهاء في قوله: إذا عز أخوك فهن^(٣)؛ لأن هن بضم الهاء من هان يهون من الهوان، والعرب لا تأمر بذلك، ولا معنى لهذا الكلام يصح لو قالته العرب، ومعنى عز ليس من العزة التي هي المنعة والقدرة وإنما هو من قولك: عز الشيء إذا اشتد، ومعنى الكلام على ضم الهاء من هن: إذا صعب أخوك واشتد فذل من الذل له^(٤)، ولا معنى للذل هاننا، ويرى الزجاج أن

(١) تحفة المجد الصريح ١٧٤

(٢) الفصيح ٢٦٠

(٣) الفصيح ٣١٠، وهو مثل، قالوا في مورده: زعموا أن الهذيل بن هبيرة أبا بني ثعلبة بن حبيب بن غنم بن تغلب بن وائل، كان أغار على أناس من ضبة فغنم ثم انصرف، فخاف الطلب فأسرع السير، فقال له أصحابه: اقسم بيننا وغنمتنا، فقال: إني أخاف أن تشغلكم القسمة فيدرككم الطلب فتهلكوا، فأعادوا عليه ذلك مراراً، فلما رأهم لا يفعلون قال: إذا عز أخوك فهن، فأرسلها مثلاً، وتابعهم على القسمة. أمثال العرب للمفضل الضبي ص ١٣٧

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر ٤/٣٢٢، ٣٢٣: "ومعنى الكلام: إذا صعب أخوك واشتد فذل من الذل له"، ونص محقق الأشباه والنظائر على أن ما ذكر هو معنى الكلام وفق رواية ثعلب "فهن"، ولكني أقول ما المانع أن يكون ومعنى الكلام وفق رواية ثعلب: إذا صعب أخوك واشتد فذل من الذل بكسر الذال مع تشديدها في الاسم؟ وعليه فلا إشكال في كلام ثعلب ولا فائدة فيما ذكر الزجاج، جاء في اللسان ١١/٢٥٧ (ذ ل ل): والذل، بالكسر: اللين وهو ضد الصعوبة

الكلام: فهن بكسر الهاء من هان يهين إذا لان، ومنه قيل: هين لين، والمعنى عليه: إذا صعب أخوك فلن له.^(١)

الدراسة والتحليل

بعرض روايتي المثل على المصادر وجدت المثل عند أبي عبيد معناه: أن مياسرتك صديقك ليس لضيم ريكك به فتدخلك الحمية منه، إنما هو حسن خلق وتفضل، فإذا عاسرك فياسره^(٢)، ولا يبعد عن ذلك ما ذكره ابن درستويه، فهو يرى أن هذا المثل تضربه العرب على وجوه وتفسره على عدة معان، فيقال: إن معنى " فهن " بضم الهاء من الهوان مأخوذ على الاستعارة؛ لأنه ليس يراد به: كن هينا، ولكن يراد به: إذا اشتد أخوك فلن له، أي إذا صعب وتعسر، فتسهل له؛ لتدوم الأخوة بينكما، ويجوز أن يكون معناه: إذا صار عزيزا، أي ملكا غالبا قويا عليك فأطعه وتذل عليه، تسلم عليه، ولا يظلمك بعزه، ويجوز أن يكون من الهون، وهو السكون والهدوء، من قول الله تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾^(٣) أي يمشون على هينتهم وسكونهم، يقول: إذا تجبر أخوك عليك وتكبر فتواضع أنت؛ لتكون أفضل منه، ولا يكون هذا من الوهن والضعف؛ لأن فعل الوهن: وهن يهن، بكسر الهاء من المستقبل، والأمر منه: فهن، بكسر الهاء مثل: عد و زن، وهذا إنما هو: فهن، بضم الهاء، أي إذا أساء أخوك خلقه فحسن أنت خلقك^(٤)، وانتصر ابن خالويه لثعلب ورد على الزجاج بأن المثل مروى في كلام العرب بضم الهاء من " فهن " وهو أسير في كلام العرب وأشهر من الفرس الأبلق، كما ذكر أن كل من ألف في الأمثال أورده هكذا، وليس كما ذهب إليه

(١) ينظر: معجم الأدباء ١/٥٨، الأشباه والنظائر ٤/٣٢٢، ٣٢٣، المزهر ١/١٦٣

(٢) الأمثال للقاسم بن سلام ١٥٥، ١٥٦، وينظر: مقاييس اللغة ٤/٣٩ (ع ز)

(٣) من الآية ٦٣ سورة الفرقان

(٤) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه ٤٤٠

الزجاج؛ لأنه كان قليل العلم باللغة، فهو ليس من الهوان، ولا من وهن، ولا من هان يهين، وإنما هو من الهون، بمعنى الرفق والسكون، فإذا عز أخوك واشتط فترقق أنت ولن، وأنشد قول الشاعر ابن أحرمر:

دببت لها الضراء وقلت أبقى إذا عز ابن عمك أن تهونا^(١)

ولا يكون الأمر من يهون إلا هُن، وهذا البيت رواه الأصمعي وابن الأعرابي والطوسي ولا نعلم خلفه^(٢)، وابن خالويه في شرح الفصيح لم يعرض إلا للمعنى الذي ارتضاه في تفسير المثل بالرواية التي ذكرها ثعلب في الفصيح فقال: إذا صعب هو فسهل أنت^(٣)، وكذا كل من شرح معنى المثل، فالعز بمعنى الغلبة والشدة والصعوبة يقابل من الأخ بالتواضع والانتقياد والسهولة والرفق واللين والسكون، وليست الكلمة من الهوان^(٤)، ومنه قول الشاعر:

هينون لينون أيسار ذوو يسر ... أرباب مكرمة أبناء أيسار^(٥)

ورجح ابن سيده رواية ثعلب وصحها؛ مستندا لشعر ابن أحرمر السابق^(٦)، ووضح ذلك في المخصص فيرى أن رواية "فهن" بكسر الهاء من هان يهين مثل لان يلين، ولا يكون من وهن يهن؛ لأن وهن ضعف، وضده القوة، وليس ضد اللين القوة إنما ضده الصلابة، فكذلك عز اشتد وصلب، ولو كان عز قوي وكان

(١) البيت من الوافر في شعر عمرو ابن أحرمر ص ١٦٥، ودبَّ الشيخ، أي مشى مشياً رويداً. الصحاح ١/١٢٤ (د ب ب) الضراء: وفلان يمشي الضراء، إذا مشى مستخفياً فيما يوارى من الشجر. الصحاح ٦/٢٤٠٩ (ض ر ا)

(٢) ينظر: انتصار ابن خالويه لثعلب ٢٤، ٢٥، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ٢٣٥، ٢٣٦

(٣) شرح الفصيح لابن خالويه ٣٣٧

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١/٦٥ (ع ز)، جمهرة الأمثال ١/٦٥، إسفار الفصيح ٢/٨١٠

(٥) جمهرة الأمثال ١/٦٥، والبيت من البسيط، وهو في الخصائص ٢/٢٩١ بلا نسبة برواية: (سواس مكرمة) بدلال من (أرباب مكرمة)

(٦) المحكم والمحيط الأعظم ١/٧٤، ٧٥ (ع ز)، لسان العرب ٥/٣٧٦ (ع ز ز)

فِي الْكَلَامِ مَوْجُودًا لَقَلْنَا: إِنْ هُنَّ مِنْ وَهْنٍ يَهْنُ^(١)، وكذا رجح أبو عبيد البكري رواية ضم الهاء، وذكر أن أبا عبيد القاسم أورده بضم الهاء وفسره في ضوء هذه الرواية^(٢)، وأورد الزمخشري أن الأجود في روايتي المثل هو ضم الهاء بمعنى التذلل؛ لأن الكسر بمعنى الضعف من وهن يهن^(٣)، ويرى الجواليقي أن المثل لا يروى إلا بضم الهاء، وهذه الكلمة من الواو سواء كانت من الهوان أو من اللين، وهي في المثل اللين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ فالهون بفتح الهاء: الرفق، والهون بضمها: الهوان، وكلاهما من الواو، وكما يقال: قُلٌّ من القول، يقال: هُنَّ من الهون، ولا أحد روى هذه اللفظة إلا بضم الهاء^(٤)، ويحكي ابن هشام اللخمي أن الرواية بالضم، وهي كذلك عند أبي عبيد وفسره على ذلك، ونقله عنه ثعلب، وأنشد المبرد:

ولو لم يفارقتي عطيةً لم أهن ... ولم أعطِ أعدائي الذي كنتُ أمنعُ^(٥)

وحكى الروائين جميعاً في قوله: هن، بضم الهاء، وكسرهما، وفسره على الوجهين جميعاً، وقال: أحسن الإتشادين عندي لم أهن، بالكسر، ولم ينكر الضم كما أنكره أبو إسحاق، وأنشد قول عمرو بن أحمز، وذكر أنه لا خلاف في روايته^(٦)، وكل هذا تقوية لرواية أبي العباس^(٧).

(١) ينظر: المخصص ٣٠٢/٤ وقارن بـ شرح المرزوقي للفصيح ٢٩٧، ٢٩٨

(٢) ينظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ٢٣٥، ٢٣٦

(٣) ينظر: شرح الفصيح للزمخشري ٦١٦

(٤) ينظر: الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ٤٠، ٤١

(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٣٦٦، وعزاه المبرد في الكامل ٨٣/١ إلى رجل حسبته تميميا، ونسبه الراغب الأصفهاني في محاضرات الأدباء ٥٤٠/٢ إلى رجل من طيء

(٦) لم تذكر رواية كسر الهاء في المثل إلا في بعض المصادر المتأخرة نسبياً، ينظر: شرح

ألفية ابن مالك للشاطبي ٩٧/٤، زهر الأكم في الأمثال والحكم ٧٣/١، ٧٤

(٧) ينظر: شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢١٥، ٢١٦

تعليق واستنتاج

اعتمد الزجاج في تخطئة ثعلب ضبطه للمثل " إذا عزَّ أخوك فهُنْ: بضم الهاء على أنه من الهوان الذي يعني الذلُّ، والعرب لا تأمر بالذلُّ ولا وجه له هنا، وأضاف الزجاج في بيان وجهته بأن العزة في المثل لا تعني المنعة والقدرة، وإنما تعني الشدة والصعوبة، ومعنى المثل بناء عليه: إذا صعب أخوك واشتدَّ فذلُّ له من الذلُّ، وبمنظرة في كلامه ربما وجدت تناقضا واضحا فيه، فالذي يقابل الشدة والصعوبة هو اللين والرفق والسهولة، ويدخل فيه معنى الطاعة والهدوء والسكون، والذي يتوافق مع معنى العزة - الصعوبة والشدة - في المثل هو الذلُّ بكسر الذال وتشديدها الذي يعني اللين ضد الصعوبة، لا الذلُّ الذي قال به، فـ " هُنْ في المثل ليس مأخوذاً من الهوان، وإنما من الهون بمعنى الرفق، ومنه الآية الكريمة السابقة، ويرى البحث أن مثل الزجاج لا يقع في مثل هذا التناقض؛ لذا يرجح أن تصحيفا في المثل قد حدث في الرواية عن الزجاج من الضم إلى الكسر، ويؤيده أن المثل لم يرو في كتب المتقدمين إلا بضم الهاء من "فهن"، وفُسِّر بناء على وروده في كتب الأمثال بضم الهاء من ف هُنْ، وعلى ضوء ما جاء في شعر ابن أحرر السابق، الذي لم يُختلف في روايته، ولا يكون الأمر من (تهونا) في بيت ابن أحرر إلا هُنْ بضم الهاء.



المبحث الخامس : (مأخذ في مواضع وضعت في غير موضعها من الفصيح)

أولاً: وضع أسيت وأسوت في باب واحد:

قال ثعلب: وأسيتُ على الشيء: إذا حزنت عليه آسى آسى، وأسوتُ الجرح وغيره: إذا أصلحته^(١)، وقال الجواليقي بعد أن أورد قول ثعلب: هذا غلط في الجميع: أسيت وأسوت، وأدخلهما في باب واحد، وأحدهما من الواو والآخر من الياء، وشرطه أن يكونا من أصل واحد، كما كان ذلك في الصحيح، وهذان من أصلين، ويسهل هذا أن يقال: رجل أسيان وأسوان.^(٢)

الدراسة والتحليل

يغلطُ الجواليقي ثعلباً في إدخاله أسيت بمعنى حزنت، وأسوت بمعنى أصلحت في باب واحد، وهو فعلت وفعلت بكسر العين وفتحها، مع أن مكسور العين من الياء ومفتوح العين من الواو، فكيف يدخلهما في باب واحد؟ هذه وجهة الجواليقي، وهو مسبوق فيها بابن درستويه الذي يقول: وأما قوله: أسيتُ على الشيء: إذا حزنت عليه آسى، وأسوتُ الجرح وغيره: إذا أصلحته آسوه، فهما على ما فسره، إلا أنهما من الحروف التي غلط في إدخالها، في هذا الباب؛ إذ وضع أسيت مع أسوت؛ لأن شرطه في ذلك الباب، فعلت وفعلت من لفظ واحد، وهذان لفظان مختلفان في الحروف لأن أسيت من ذوات الياء، وأسوت من ذوات الواو، فهما صنفان مختلفان في الحروف، وإنما يجب أن يأتي أسيت، بكسر السين، مع أسيت، بفتحها؛ ليكونا جميعاً من ذوات الياء، أو يأتي بهما جميعاً من ذوات الواو، كما أتى بمثل ذلك في الصحيح، فقد خالف هذان جميع ما في هذا

(١) الفصيح ٢٧١، وينظر: إصلاح المنطق ١٥٣

(٢) الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب ٤٧

الباب من الصواب^(١)، ولكن الجواليقي يعود، وكأنه يجيز ما فعله ثعلب بقوله: ويسهّل هذا أن يقال: رجل أسيان وأسوان، ولعل الجواليقي بقوله هذا يرى أن اليائي والواوي قد وردا في معنى الحزين، بدلالة قوله: رجل أسيان وأسوان، وهو ما أوردته بعض المصادر، ففي كتاب العين: الأسي، مقصور: الحزنُ على الشّيء.. أسيَ يَأسيَ أسيٌّ فهو أسيان، والمرأة: أسيى والجميع: أسايا، وأسيانون، وأسبيات، ويجوز في الوجدان: أسيان وأسوان، قال:

ماذا هنالك من أسوانٍ مكتئبٍ ... وساهفٍ ثملٍ في صعدةٍ قصم

أي: كسر^(٢)، فالبيت السابق جاءت فيه أسوان من أسوت الواوي بمعنى الحزين، وجاء في بيت آخر أسيان من اليائي بالمعنى نفسه فيقول الشاعر:

وذي إبلٍ فجّعتُهُ بخيارها ... فأصبح منها وهو أسيانُ آيس^(٣)

وقد جاءت دلالة أسيان بالياء وأسوان بالياء على معنى الحزين في بعض المصادر^(٤)، ولا يستبعد اللبّي أن يكون أسيان في دلالته على معنى الحزين مانعا من أن يكون من ذوات الواو؛ لأنهم قالوا: غديان للمتغدي، وأصله الواو، ولكنهم لمّا قالوا: تغديت، فقلبوا الواو ياء قلبوها في النعت كذلك، وهذه العلة موجودة في أسي وأسيان^(٥)، ومن المصادر ما أورد أن الفعلين أسييت وأسوت مستعملان

(١) تصحيح الفصح وشرحه ١١٦

(٢) كتاب العين ٣٣٢/٧ (أس ي)، والبيت من البسيط لساعدة بن جوية في ديوان الهذليين ٢٠٤/١، برواية: (حِطَمٍ)، بدلا من (قِصَمٍ) والساهف: العطشان، وهو ثمل من الجراح، والحِطَم والقِصَم: الكسر، وصعدة قنّاة، أي في صعدة كسر، ينظر: شرح أشعار الهذليين ٣/١٣٣٥

(٣) البيت من الطويل وهو في جمهرة اللغة ٢٣٨/١ (أس ا) ولم أعر على قائله

(٤) ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد ١٠، تهذيب اللغة ٩٥/١٣ (أس ي)، إسفار الفصح ٤١٦/١، المخصص ٨٧/٤، تاج العروس ٧٩/٣٧ (أس ي)

(٥) تحفة المجد الصريح ٣٨٤

بالواو والياء في معنى عالجت وأصلحت^(١)، ولكن الأكثر منها أن أسيت بكسر السين على أنها بمعنى حزنت، وأسوت بفتحها على أنها بمعنى داويت وأصلحت^(٢)، ويرى اللبلي أن ثعلبا ذكر أسيت على الشيء بمعنى حزنت، وأسوت الجرح بمعنى عالجته أو أصلحته من باب مراعاة اللفظ للفرق بين الصيغ فقال: ويمكن أن يقال: إنما أدخله في هذا الباب لأنه راعى اللفظ، بدليل أنه يقال: أسوت الجرح، وأسيته، فذكر أسيت على الشيء: إذا حزنت عليه، ليعلم الفرق بينه وبين أسيت الجرح الذي حكيناه، ولم يذكر أسيت الجرح مع أسيت على الشيء، وكذا كان حقه أن يذكره معه؛ لأن أسوت أفصح منه، فلذلك ذكر أسوت ولم يذكر أسيت الذي هو في معناه، واكتفى بمعرفة الفرق بينهما بذكر أسيت على الشيء.^(٣)

تعليق واستنتاج

مما سبق ظهر لنا أن الجواليقي وهو مسبق بابن درستويه مصيب فيما ذهب إليه من تغليب ثعلب في ذكره أسيت على الشيء بمعنى حزنت مع أسوت الجرح وغيره بمعنى عالجته وداويته؛ لأن أسيت بكسر السين من اليائي وأسوت بفتحها من الواوي، وشرط ما يدخل في باب واحد أن يكون من لفظ أو مادة لغوية واحدة وأن يكون بمعنى واحد، وما اعتذر به الجواليقي من قولهم: أسيان وأسوان بمعنى حزين ربما لا يشفع لذكر أسيت وأسوت في فعلت وفعلت؛ نظرا لاختلاف معنى الفعلين ولفظهما، فأسيت على فعلت بمعنى حزنت، وأسوت على فعلت بمعنى أصلحت وعالجت وداويت، ويؤيد وجهة البحث في الاتفاق مع الجواليقي وابن درستويه أن كثيرا من المصادر على التفريق بين معنى الفعلين نظرا

(١) ينظر: كتاب الأفعال لابن القوطية ١٨١، كتاب الأفعال للسرقسطي ١/١٢٢، كتاب الأفعال لابن القطاع ١/٦٢

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٧٩، إصلاح المنطق ١٥٣، تهذيب اللغة ١٣/٩٥، الصحاح ٦/٢٢٦٩ (أ س ا)

(٣) تحفة المجد الصريح ٣٨٤

لاختلاف لفظهما، واعتذار اللبلي لثعلب هنا بمراعاة اللفظ لا يقبل؛ لأن ثعلبا ذكر الفعلين في فَعَلتْ وفَعَلتْ باختلاف معنى؛ ولم يراع اتفاق اللفظ فيهما كما صنع في جميع ألفاظ الباب من الكلمات الصحيحة، كما أن ما اعتذر به اللبلي لثعلب من ذكره الأفصح من أَسَيْتْ وأَسَوْتُ في معنى عالج وأصلح غير مقبول أيضا؛ لأن الفعلين اللذين ذكرهما ثعلب في الباب هما: أَسَيْتْ بمعنى: حزنت، وأَسَوْتُ بمعنى: عالجت وأصلحت؛ ويصبح اعتذاره مقبولا لو أنه أورد أَسَيْتْ بفتح السين وأَسَوْتُ بفتح السين بمعنى عالجت وأصلحت، فيكون ذكره أَسَوْتُ من باب ذكر الأفصح، أما وأنه قد ذكر أَسَيْتْ بكسر السين بمعنى حزنت مع أَسَوْتُ بفتحها بمعنى أصلحت في باب واحد فذكرهما هنا لامحالة في هذا الباب من غلط ثعلب، والله أعلم.

ثانيا: وضع هَرَقْتُ في باب فَعَلتْ:

ينكر الجواليقي على ثعلب قوله: وهَرَقْتُ الماء^(١)، وذكره لذلك في باب فَعَلتْ، فيقول: ليس هَرَقْتُ فَعَلتْ، وإنما هو أَفَعَلتْ وإن وافقه في اللفظ لا خلاف

(١) الفصح ٢٦٦، وجاء في بعض المصادر هَرَقْتُ الماء وأهرقته بمعنى واحد، على أن الهاء فيهما أصل، ينظر: أدب الكاتب ٤٣٥، كتاب الأفعال لابن القوطية ١٢، كتاب الأفعال لابن القطاع ٣/٣٣٩، ورفض ابن السِّيد القول إن هَرَقْتُ وأهرقْتُ بمعنى، وذهب إلى أن هذا قول من لا يحسن التصريف؛ حيث توهم أن الهاء أصل، وهو غلط، والصحيح أن هَرَقْتُ وأهرقْتُ فعلان رباعيان معتلان، أصلهما: أَرَقْتُ، فمن قال هَرَقْتُ، فالهاء عنده بدل من همزة أفعلتْ، ومن قال أهرقْتُ، فالهاء عنده عوض من ذهاب حركة عين الفعل عنها، ونقلها إلى الفاء، لأن الأصل أَرَيْقْتُ، أو أَرَوَقْتُ، بالياء أو بالواو، على الاختلاف في ذلك، ثم نقلت حركة الواو أو الياء إلى الراء، فانقلبت حركة العلة ألفاً، لانتفاخ ما قبله، ثم حذف لسكونه وسكون القاف، والدليل على أن الهاء في هَرَقْتُ وأهرقْتُ ليست فاء الفعل، على ما توهم من ظنها كذلك، أنها لو كانت كذلك للزم أن يجري هَرَقْتُ في تصريفه مجرى ضربت. فيقال: هَرَقْتُ أهرق، كما تقول: ضربت أضرب، أو مجرى غيره من الأفعال الثلاثية التي يجيء مضارعها بضم كتاب العين، وتجيء مصادرها مختلفة، وكان يلزم أن يجري أهرقْتُ في تصريفه مجرى أرمتْ ونحوه من الأفعال الرباعية الصحيحة، فيقال: أهرقْتُ أهرق إهراقاً، كما تقول: أكرمت أكرم كراما، ولم تقل العرب شيئاً من ذلك. ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/٢٤٢، ٢٤٣، وقارن بـ رسائل في اللغة لابن السِّيد ٢٧٥، ويرى ابن منظور أن لغة أهرقت بعيدة والهاء فيها زائدة عن أبي زيد، ينظر: لسان العرب ١٠/٣٦٥ (ه ر ق)

في ذلك، والهاء فيه بدل من الهمزة، وأصله: أرقت الماء^(١).

الدراسة والتحليل

أوردت العديد من المصادر أن أرقت الماء بمعنى: صببته تبدل فيه الهمزة هاء، فيقال: هرقت، يقول سيبويه: فأبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذف؛ استثقلاً لها، فلما جاء حرف أخف من الهمزة لم يحذف في شيء، ولزم لزوم الألف في ضارب، وأجري مجرى ما ينبغي لألف أفعال أن تكون عليه في الأصل، وأما الذين قالوا: أهرقت فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم كتاب العين وإسكانهم إياها كما جعلوا ياء أينق وألف يمان عوضاً، وجعلوا الهاء عوضاً لأن الهاء تزداد^(٢)، وهرقت في: أرقت على إبدال الهاء من الهمزة؛ تخفيفاً؛ ولكثرة الاستعمال، وورد ذلك في عديد من المصادر^(٣)، وهذا الإبدال في لغة طيء^(٤)، وعلاقته الصوتية كونهما من أقصى الحلق^(٥)، وأهرقت حكاها الفراء^(٦)، وتزداد في لغة ألف بعد الراء فيقال: أهرق الماء^(٧)، ويرى أبو بكر الأنباري أن من قال: هرقت الماء قدر أن الهمزة فاء من الفعل، فأبدلوا منها الهاء، ومن قال، أهرقت الماء قدر أن الهاء فاء الفعل، وزادوا ألفاً قبلها^(٨)، ويرى الأزهرى نقلاً عن

(١) الرد على مسائل أنكرها الزجاج على ثعلب ٤٤

(٢) الكتاب ٤/٢٨٥، وينظر: أدب الكاتب ٦٠٧

(٣) ينظر: شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ٢٦، كتاب الأفعال لابن القوطية ١٢، ليس في كلام العرب ١١٢، تهذيب اللغة ٥/٢٥٨ (هـ ق ر)، كتاب الأفعال للسرقي ١/١٢٩،

تصحيح الفصيح وشرحه ٦٩، ٧٠، إسفار الفصيح ١/٣٧٤، ٣٧٥

(٤) ينظر: شرح المفصل ٥/٤٠٠

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٤٣٣، تحفة المجد الصريح ٢٤١

(٦) الكنز اللغوي ٢٥

(٧) ينظر: أدب الكاتب ٦٠٧

(٨) ينظر: شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ٢٦

الليث أن أهرقتُ خطأ في القياس، ويراها هو بعيدة، ونقل عن أبي زيد أن الهاء فيها زائدة^(١)، ولم يكن الجواليقي أول من غلظ ثعلبا في ذكره هرقتُ في فعلتُ وهو على أفعلتُ، فقد سبقه ابن درستويه الذي يرى أن الهاء في هرقت بدل من الألف في أفعلتُ؛ لأن أصل هرقتُ: أَرقتُ، ومن جعل الهاء في هراق بدلاً من الهمزة التي في أراق أبدلها أيضاً في الأمر منها، فقال: هَرَّقَ، وتوهم ثعلب أن هاء هرقتُ، وهاء هَرَّقَ، في الأمر، من نفس الكلمة، فأدخل هرقتُ في باب فَعَلتُ بغير ألف، وهو خطأ^(٢)، ويرى أبو سهل الهروي أن ثعلبا ذكر هرقتُ وأرقتُ في باب فعلت باعتبار اللفظ بهما بعد إبدال هرقتُ وإعلال أرقتُ^(٣)، ولو ذكرهما على أصلهما لوجب أن يذكرهما في باب أفعل^(٤)، ووضح ذلك أبو جعفر اللبلي فذكر أن هَرقتُ أصله أرقتُ وأصل أرقتُ أروقتُ معتل العين من الواو من راق الماء يروق إذا انصبَّ، وقيل: أصله أريقتُ من راق يريق، ومعناه انصبَّ أيضاً، ثم نقلت حركة الياء أو الواو فيهما إلى الراء، وحذفت الياء أو الواو لالتقاء الساكنين، فبقي أرقتُ، فهو رباعي على أفعلت باعتبار الأصل، ومما يدل على أن هراق وأراق في الأصل رباعي إسناده إلى الغائب فتقول في المستقبل منهما: يُهَرِّقُ، ويُريقُ، فلو كان ثلاثياً لقيل: يَهْرُقُ أو يُهْرُقُ، وذكر ثعلب لـ هرقت في فعلت

(١) تهذيب اللغة ٢٥٨/٥ (٥ق ر)

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه ٦٩، ٧٠، وينظر: شرح الفصيح للخمى ٦٥

(٣) الإبدال في هرقتُ بإبدال الهاء فيها من الهمزة، والإعلال في أرقتُ؛ لأن أصلها: أريقتُ على وزن أفعلت، وهو فعل معتل كتاب العين، والثلاثي منه راق وأصله ريقَ على فَعَل، والألف فيه منقلبة من الياء؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما أُعلت في الثلاثي أُعلت في الرباعي؛ فأصل أرقت: أريقتُ، نقلت حركة الياء إلى الراء قبلها، وسكنت الياء، فقلبوها ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فاجتمع ساكنان الألف والقاف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارت أرقت، ينظر: شرح القصائد العشر ٩

(٤) إسفار الفصيح ١/ ٣٧٥، وزاد المحقق: أو لأن في "هرقت" بهذه الصورة لغة أخرى هي: "أهرقت" فأراد أن يبين الألف منها. ينظر: ٣٧٤/١ هامش رقم ١ من كلام المحقق

مراعاة للفظ، ونقل اللبلي عن أبي عبدالله القزاز^(١) في كتابه الجامع أنه ذكر هرقت في الهاء والراء والقاف للزوم البدل، ولم يذكره في الهمزة والراء والقاف الذي هو أصله؛ مراعاة للزوم البدل، فكذاك ثعلب ذكر هرقت في فعلت باعتبار اللفظ، وذكر اللبلي وجهاً آخر يعتذر فيه لثعلب فقال: ويمكن أن يكون الذي حمل ثعلباً على أن ذكر هرقت في هذا الباب وإن كان ليس بابه أن كلامه في هذا الباب إنما هو فيما يقال من الأفعال بغير ألف في الأفصح، وكان في هرقت لغتان: هرقت، وأهرقت.... فذكر ثعلب هرقت إشارة إلى أنها أفصح من أهرقت، مع أن اللفظ ليس ثلاثياً.^(٢)

تعليق واستنتاج

بني تغليط الجواليقي المسبوق فيه بابن درستويه لثعلب على أن هرقت على أفعلت، وهو قد ذكرها في باب فعلت بغير ألف، واعتذر المعتذرون لثعلب أنه راعى اللفظ، ولم يراع الأصل، وهو ما يميل البحث إليه؛ فكثير ما يراعى اللفظ كما يراعى الأصل، أما ما ذكره بعضهم من أن ثعلباً ذكر هرقت في فعلت على اعتبار أن الكلمة فيها لغة أخرى هي أهرقت وهي الأقل فصاحة من هرقت فهذا ما استبعده على اعتبار أن هرق وأهرق من باب فعل وأفعل؛ لأن ثعلباً وهو العالم التصريفي لا يغيب عنه أن الهاء في هرقت بدل من همزة أفعلت.

(١) محمد بن جعفر أبو عبد الله التميمي النحوي القيرواني المعروف بالقزاز، له من التصانيف: كتاب الجامع في اللغة، وهو كتاب كبير حسن متقن يقارب «كتاب التهذيب» لأبي منصور الأزهري رتبته على حروف المعجم؛ وكتاب ما يجوز للشاعر استعماله في ضرورة الشعر، ت بالقيروان سنة ٥٤١٢هـ وقد قارب التسعين، ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٤٧٥

(٢) ينظر: تحفة المجد الصريح ٢٤٣، ٢٤٤

الخاتمة

الحمد لله حمدا يكافئ مزيد فضله، والشكر له على ما يوليه لنا من نعمه ومنه، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين، وبعد، فقد أنهيت - بحمد الله وتوفيقه - هذا البحث الذي عنوانه (مآخذ الزجاج والجواليقي على ثعلب في الفصح دراسة لغوية) وكان من نتائجه ما يأتي:

- كثير من مآخذ الزجاج على ثعلب، راجع إلى اعتناء الزجاج بالقياس شأنه شأن البصريين، فالزجاج إعمالا للقياس يرى فتح راء رشدة وزاي زنية على أنها اسم مرّة قياسا، وثعلب رواهما بالكسر عن بعض الأعلام كالكسائي والأثرم، كما جاء الكسر فيهما في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وفي الشعر الفصيح، فلا إجماع على قياس عند ورود سماع يخالفه.

- ادعاء الإجماع من غير الإحاطة بالمسموع دعوى تنقصها الدقة، ومنه في البحث: دعوى الزجاج أنه لا خلاف بين النحويين في أنهم ينسبون إلى كسرى فيقولون: كسروي بفتح الكاف؛ ليدلف منها على أن كسرى بفتح الكاف، والحال أنه روى أبو عبيد عن اليزيدي عن أبي عمرو أن النسبة إليها كسروي، ورؤي عن الأموي كسري، ورفضوا كسروي التي ادّعاها الزجاج.

- رجوع الخلاف بين الزجاج وثعلب مرده إلى اختلاف مصدرهما، وتعصب كل واحد منهما لمصدره، ومن ذلك في البحث: إن الزجاج روى أسنمة بضم الهمزة عن الأصمعي، ورواها ثعلب عن ابن الأعرابي بفتحها، وكلاهما أورد ما سمع، ولكليهما شواهد على ما ذكر، ومن ذلك أيضا: اختيار ثعلب لقول ابن الأتباري أن الأفصح في اسم التفضيل المضاف إلى معرفة هو الأفراد والتذكير؛ لذا قال: فاخترنا أفصحهن، ولم يقل: فصاحهن، بينما اختار الجواليقي المطابقة؛ لذا نقد ثعلبا في قوله: فصاحهن.

- رجوع الخلاف إلى عدم الدقة في النقل عن المصدر، ومن ذلك إنكار الجواليقي على ثعلب أنهكه على أفعله، معتمدا على ابن السكيت، وبالعودة للمصدر تبين أن ابن السكيت لم ينكر ذلك، فيما رجعت إليه من مصنفات ابن السكيت المتاحة.

- رجوع الخلاف -أحيانا- إلى العصبية النحوية بين البصرة والكوفة، من ذلك في البحث: تركيب (عرق النسا) فثعلب والكوفيون يجيزونه والبصريون يمنعونه؛ لعدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه، ولكن المعتمد عليه في تراكيب اللغة وأفاظها هو السماع وإن خالف أقيسة النحويين.

- من المآخذ ما لو أمعن النظر فيه لتبين اتفاق المستدرِك والمستدرَك عليه في المسألة، ومن ذلك في البحث، قول الجواليقي: إن أمليت من بناء أمليت، وثعلب قد ذكر أن أمليت وأمليت لغتان جاء بهما القرآن الكريم، فقول الجواليقي لا يبعد عما ذكر ثعلب، فأمليت من بناء أمليت على المخالفة بين المثليين بقلب إحداهما ياء، وهذا في حد ذاته لغة، كما أن النطق بالمثليين أو بتضعيفهما لغة.

- كثير مما أنكره الزجاج على ثعلب مسموع عن الفصحاء والأعلام الثقات، ومن ذلك في البحث: إنكاره عليه قوله: (حُلْمًا) بضم حُلْمًا على أنه مصدر، وقد ورد في الحديث الشريف، وفي شعر المرقش الأصغر، وأثبت الزجاج (حُلْمًا) بسكون ثانيه مع أنه فرع عن المثقل الذي أنكره، فكيف يعترف بالفرع وينكر الأصل؟ ومما أنكره عليه وهو مسموع: امرأة عذبة؛ حيث سُمع ورؤي عن الكسائي والفراء، ورواه الأزهري عن ابن بُزُرْج، كذلك: إنكار الزجاج على ثعلب تركيب (عرق النسا) وهو وارد عن الكسائي، والأخفش الأوسط، وابن السكيت، وجاء عن ابن فارس وغيره، كما أورد الزجاج نفسه التركيب مرويا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- يرى البحث أن ابن خالويه قد أَلَّف الانتصار لثعلب بعد تصنيفه شرح الفصيح، وشرح مقصورة ابن دريد، بدليل أنه انتصر لجواز قول ثعلب: (عِرْق النسا) في الانتصار، ولكنه في شرح الفصيح، وشرح مقصورة ابن دريد أورد أن هذا مما اعترض فيه على ثعلب ولم يأت فيهما بالرد، وكذا انتصر لقول ثعلب: (امرأة عَزْبَة) في الانتصار، ولكنه في شرح الفصيح يقول: والصواب أن تقول: رجل عَزَب وامرأة كذلك.
- أحيانا يستشهد المعترض بنظير على المنع لا يصلح، ومن ذلك في البحث: استشهاد الزجاج على عدم جواز (امرأة عزيمة) بلفظ (خضم) في أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، مع أن كلمة خصم جاءت مثناة في القرآن الكريم في أكثر من موضع.
- يفترض الجواليقي ومن توافق معه أن ثعلبا قد وقع في الخلط في بعض المسائل، ومن ذلك إيراده: أسوَدَة، على أنها أنثى أسود، فادعى الجواليقي وغيره أن ثعلبا سمع اسم بئر تسمى أسوَدَة فظنها وصفا فأطلقها على مؤنث أسود، ومن هو أقل منزلة في العلم من ثعلب لا يقع في مثل ذلك الخلط المشين.
- رجَّح البحث رواية المثل: إذا عَزَّ أخوك فهُنْ، بضم الهاء منتصرا لثعلب؛ لإجماع كتب الأمثال على روايته بضم الهاء؛ ولتوافق المعنى عليه، فـ هُنْ من الهون بمعنى الرفق، لا من الهوان؛ استنادا للآية، وإلى بيت ابن أحمـر.
- اتفق البحث مع الجواليقي ومن تبعه على تخطئة ثعلب في إيراده: أسيت من الشيء بمعنى حزنت، وأسوت الشيء بمعنى أصلحته وعالجته في باب فعلت وفعلت؛ لاختلاف لفظهما ومعناهما.
- يؤيد البحث الوجهة القائلة بأن ثعلب قد ذكر هرقتُ في باب فعلت مراعاة للفظ؛ ومن أجل لزوم البديل، ولو راعى الأصل لذكرها في أهرقت قولاً واحداً. هذا، ومن كان من توفيق فمن الله تعالى وحده، فله الحمد أولاً وأخيراً. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس أهم المصادر والمراجع

- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق/ محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي، تحقيق د/ أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق/ أحمد مختار شريف، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ٥١٤٠٧/ ١٩٨٧م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق/ محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق، د/ عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- أمثال العرب للمفضل الضبي، تحقيق/ إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م، الثانية، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للفقهي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى
- انتصار ابن خالويه لفصيح ثعلب، دراسة وتحقيق د/محمد علي عطا، نشر معهد المخطوطات العربية، المجلة الإلكترونية المحكمة، العدد الثاني، السنة الأولى ٢٠١٨/٥١٤٣٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، تحقيق/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للتنوخي، تحقيق/عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول) لأبي جعفر اللبلي، تحقيق د/ عبد الملك بن عيضة الثبتي، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م.
- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، دار الفكر - بيروت.
- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق/ رمزي نعيم بلعكي، دار العلم للملايين، بيروت الطبعة الأولى: ١٩٨٧م.
- جهود ابن خالويه في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد، دراسة وتحقيق/ محمود جاسم محمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- ديوان أبي دواد الأيادي، جمعه وحققه/ أنوار محمود الصالحي، د/أحمد هاشم السامرائي، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- ديوان امرئ القيس، اعتنى به/ عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، قدم له /مجيد طراد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تحقيق/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ.
- ديوان ربيعة بن مقروم الضبي، جمع وتحقيق/ تماضر عبدالقادر، دار صادر بيروت ١٩٩٩م.
- ديون زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م.



- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له/ علي فعور، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧/١٩٨٧م.
- ديوان القطامي، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٠م.
- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه د/ إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ١٣٩١/١٩٧١م.
- ديوان ليبد بن ربيعة العامري، اعتنى به/ حمدو طمّاس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
- ديون المرقّشين، تحقيق/ كارين صادر، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- ديوان ابن مقبل، عني بتحقيقه د/ عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- الرد على مسائل أخذها الزجاج على ثعلب" تحقيق د/ عبدالمنعم أحمد صالح، صبيح حمود الشاتي، جامعة السليمانية ١٩٧٩م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- الشّافِي فِي شَرْحِ مُسْنَدِ الشّافِعِي لِابْنِ الأَثِيرِ، تحقيق/ أحمد بن سليمان - أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرُّشد، الرياض ، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة السكري، تحقيق/ عبدالستار فراج، دار العروبة.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق/ غريد الشيخ، وضع فهرسه العامة/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.



- شرح الفصيح لابن خالويه لابن خالويه تحقيق عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم وآخريين، مركز البحوث والتواصل المعرفي، السعودية، الطبعة الأولى ٥١٤٢٨-٢٠١٧م.
- شرح الفصيح في اللغة لابن الجبّان، دراسة وتحقيق/ عبدالجبار القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ١٩٩١م.
- شرح الفصيح لثعلب مما أملاه أبو عبدالله المرزوقي، قراءة وتعليق د/ سليمان العايد، إصدار مركز د/ عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها بالسعودية.
- شرح الفصيح للزمخشري، تحقيق ودراسة د/ إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى ٥١٤١٦/٥١٤١٧م.
- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، تحقيق د/ مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م
- شعراء أميون، د/ نور حمودي القيسي، عام الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ٥١٤٠٥/٥١٩٨٥م.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحقق د/ حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣ هـ.
- صحيح البخاري، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس، تحقيق/ بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- الغريب المصنف للقاسم بن سلام، تحقيق/ صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق/ علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، الطبعة الثانية.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، ٥١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه/ محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه/ محب الدين الخطيب.
- الفصيح لثعلب، تحقيق ودراسة، د/ عاطف مدكور/ دار المعارف.
- الإقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد، تحقيق/ الأستاذ مصطفى السقا - الدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٦ م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
- كتاب الأفعال لابن الحداد السرقسطي، تحقيق/ حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- كتاب الأفعال لابن القطاع، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- كتاب الأفعال لابن القوطية، تحقيق/ علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣ م.
- كتاب العين للخليل، تحقيق د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- كتاب الفصيح وشرحه المسمى التلويح في شرح الفصيح لأبي سهل الهروي، نشر وتعليق د/ محمد عبد المنعم خفاجي.
- كتاب فيه لغات القرآن للفراء، ضبطه وصححه/ جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥ هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبه، تحقيق/ كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض الطبعة الأولى ٥١٤٠٩.



- الكنز اللغوي في اللسن العربي لابن السكيت، تحقيق/ أوغست هفتر، مكتبة المتنبى - القاهرة.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم للجواليقي، تحقيق/ ماجد الذهبي، دار الفكر - دمشق.
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق/محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
- مجمل اللغة لابن فارس، دراسة وتحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المخصص لابن سيده تحقيق/ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، تحقيق/ نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي ، دراسة وتحقيق مأمون بن محيى الدين الجنان، دار الكتب العلمية، ط أولى ١٤١٥/٥١٩٩٥م
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥هـ.
- المسائل الحليبات لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- مسند أحمد بن حنبل، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- مسند البزار، تحقيق/ محفوظ الرحمن زين الله، وغيره، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى.
- المسند للشافعي دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٠٠هـ.
- المصنف لعبدالرازق الصنعاني، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، يطلب من: المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثانية، ٥١٤٠٣.
- المطلع على ألفاظ المقنع للبعلي، تحقيق/ محمود الأرنؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- معاني القرآن للأخفش تحقيق د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥ م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لابي عبيد البكري، عالم الكتب، بيروت الطبعة الثالثة: ١٤٠٣ هـ.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق/عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- مفاتيح الغيب للفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ.
- المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، الطبعة السادسة.
- المقصور والممدود للقالبي، تحقيق د/ أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.



- المقصور والممدود لابن ولاد، تحقيق/ بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠ م
- مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد، للكشبي تحقيق/ الشيخ مصطفى العدوي، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
- المنقوص والممدود للفراء، والتنبيهات لعلي بن حمزة، تحقيق/ عبدالعزيز الميمني، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي الابركات الأنباري، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي، تحقيق/ إبراهيم الإبياري، دار الكتاب اللبنانيين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- النوار في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة د / محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت.



فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٤٢٦٥
٢.	Abstract	٤٢٦٦
٣.	المقدمة	٤٢٦٧
٤.	التمهيد (كتاب الفصيح ونقد الزجاج والجواليقي له)	٤٢٧٢
٥.	المبحث الأول: (مأخذ على المستوى الصوتي)	٤٢٧٩
٦.	المبحث الثاني: (مأخذ على مستوى البنية)	٤٢٩٦
٧.	المبحث الثالث: (مأخذ على المستوى التركيبي)	٤٣٠٧
٨.	المبحث الرابع: (مأخذ على المستوى الدلالي)	٤٣٢٧
٩.	المبحث الخامس: (مأخذ على مواضع وُضعت في غير موضعها من الفصيح)	٤٣٤٣
١٠.	الخاتمة	٤٣٥٠
١١.	فهرس أهم المصادر والمراجع	٤٣٥٣
١٢.	فهرس الموضوعات	٤٣٦١

